



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قطب الشتمة

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

أبعاد انـهيار الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية

1989 - 1995

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

عائشـــة بن رحمـــون

إشراف الأستاذ (ة):

فـــؤاد جـــدوا

السنة الدراسية:

2014 ـ 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهـــــداء

إلى من كان رفيقا لي في دربي صديقي وزوجي "عبد الفتاح".

إلى من أضاف إلى حياتي بهجة، وكان مجيئه إلى الدنيا يعني بداية الدنيا بالنسبة لي،

ابني حبيبي "احمد ادم".

إلى من كانا لي ينبوع حنان، ووجودهما أمل لوجودي، من كانا لي السند في حياتي الجديدة وعوني في رعاية عائلتي الصغيرة، من ينتهي مداد كالبحر ولا تنتهي الكلمات في شكرهما، من كان رضاهم عني من رضا ربي،

أمي وأبي.

إلى أخواي وأخواتي دون استثناء.

إلى أهل زوجي عائلة "بن سالم".

إلى من كانت الوحي في اختياري للموضوع صديقتي فاطمة.

إلى من عشن أجواء الاجتهاد والعمل معي رفيقاتي وصديقاتي عزيزة، صبرينال، شهرة،

ومن كن أخواتي زكية، مروى، ليلى.

كل من أعانني في إخراج هذه الأطروحة بجهد عمل أو نصيحة أو فكرة، لهم اهدي هذا الاجتهاد المتواضع راجية من المولى عز وجل التوفيق في حياتي والنجاح في أعمالي.

شكـــر وعرفـــان

الشكر والحمد لله شكرا وحمدا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه.

اعترافا بالفضل لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل العرفان إلى أستاذي الذي اشرف على العمل بكل تفان جدوا فؤاد، الذي لم يبخل علينا بفيضه العلمي ولا بإثراء المنهج بتوجيهاته القويمة.

إلى من وقفت بجانبي في كل خطواتي وكانت العون والسند في إخراج هذا العمل المتواضع أختي "بديعة".

واعترافا بالجميل أقدم شكري لعمال مكتبة قسم التاريخ جامعة منتوري2 ـ قسنطينة ـ ، وعمال مكتبة العلوم السياسية جامعة منتوري3 ـ قسنطينة ـ على الاستقبال الرحب والتوجيهات القيمة والمساعدات الجمة.

إلى محافظ مكتبة العلوم السياسية جامعة العرقوب ـ باتنة ـ

والشكر الجزيل لكل عمال مكتبة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ لتفانيهم وتعبهم في مساعدتنا.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ، بمن فيهم لجنة المناقشة.

المقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر الاتحاد السوفييتي كقوة دولية في إطار الثنائية القطبية التي افرزها النظام الدولي في تلك المرحلة، حيث تميز بهيمنة إيديولوجية تمثلت في الفكر الاشتراكي الشيوعي الذي عمل على نشرها في العالم ونجح في تحقيق ذلك على أجزاء كبيرة من العالم خاصة دول العالم الثالث، ولم يكتفي بذلك بل افرز تنافسه مع الو.م.أ قوة عسكرية واقتصادية وسياسية هيمنت على جزء من العالم على مدار خمسة عقود.

ومن بين أهم عوامل قوة الاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة شساعة مساحته وطبيعة نظامه، سمحت له بتحقيق وربط العديد من العلاقات الدولية خاصة الدول العربية بحكم خصوصية تلك المرحلة ألا وهي موجة التحرر من الاستعمار.

ظهرت المنطقة العربية كهدف حيوي لتطلعات القوتين العالميتين، وذلك يعود للأهمية الإستراتيجية ومصالح الدولتين فيها، خاصة وان الاتحاد السوفييتي كان يعرف في المنطقة أبعاد حيوية ومجالا لمصالحه، بالإضافة إلى محاولته في إثبات وجوده بالمنطقة بعد أن تخلى عن سياسة الانطواء نحو الداخل، لكن التطورات التي عرفتها المنطقة العربية أدت إلى تباين العلاقات بين الاتحاد السوفييتي مرة وبين الو.م.أ مرة أخرى.

لكن مع التحولات الدولية التي ميزت نهاية الثمانينيات ودخول الاتحاد السوفييتي مرحلة جديدة من التجديد الداخلي أدى ذلك إلى انعكاسات على العالم ككل والمنطقة العربية بالخصوص، خاصة مع تفككه والدخول في مرحلة جديدة انعكست على العلاقات مع المنطقة العربية فيما بعد.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة في حقل الدراسات التاريخية باعتباره احد المواضيع التي لازالت محل الدراسة، ويمكن أن نبرز هذه الأهمية من خلال:

تكمن أهميته في استقراء الدور السوفييتي في الحرب الباردة وعلاقاته بالدول العربية أين كانت العلاقات متميزة، حيث استطاع الاتحاد السوفييتي استقطاب دول عربية عديدة، انتهجت النظام الاشتراكي.

معرفة مدى انعكاس تغير البنية السوفييتية على المنطقة العربية، وفهم أبعاد العلاقات ما بعد مرحلة الاتحاد السوفييتي، وحدود التأثر من انهيار المعسكر الشيوعي.

أهداف الدراسة:

هدفنا من هاته الدراسة هو استقراء الموضوع من وجهة نظر تاريخية بمقاربة سياسية تحليلية:

- تحديد العلاقات بين الدول العربية والاتحاد السوفييتي.

- التركيز على انعكاسات الانهيار بشكل دقيق، بعكس التركيز على العلاقات.

- تحديد الحركات السببية لانهيار الاتحاد السوفييتي، واستبيان التحولات التي طرأت على مستوى وريثته روسيا الاتحادية.

- تحليل انعكاسات الانهيار على بنية الأنظمة السياسية العربية.

- دراسة طبيعة ما بعد الحرب الباردة للمنطقة العربية من خلال استقراء الحالة العراقية والجزائرية.

<u>مبررات اختيار الموضوع:</u>

توفرت لدينا مجموعة من الأسباب لاختيار الموضوع ودراسته :

ـ أسباب موضوعية:

ـ الرغبة في تبيان العلاقات العربية السوفييتية من خلال مقاربة سياسية أين نجد جل الدراسات التاريخية تتناولها بطريقة سردية كرونولوجية.

ـ جل الدراسات ركزت على انعكاسات انهيار الاتحاد السوفييتي على أوروبا الشرقية، في حين نجد دراسات التي تناولت الانعكاسات على المنطقة العربية لم تحطها بجميع جوانبها، وكان تركيزها على طبيعة العلاقات بين الدول العربية والاتحاد السوفييتي فقط.

ـ ضرورة الاهتمام بدراسة واقع العالم العربي عشية بروز النظام الدولي الجديد، فرغم الدراسات التي تناولت مواضيع العالم العربي إلا أن موقعه في ظل الحرب الباردة يبقى لحاجة إلى دراسات جادة وموضوعية.

ـ الفترة المحددة للدراسة 1989ـ1995 تعتبر فترة تعمها الكثير من الأحداث المتداخلة التي شهدتها المنطقة العربية الأمر الذي يوجب فرزها.

ـ أسباب ذاتية:

ـ ميول الباحث في دراسة مواضيع التاريخ المعاصر ذات الطبيعة السياسية، إلى جانب التخصص الذي دفعنا للبحث في القضايا المعاصرة.

ـ الرغبة في دراسة التحولات في المنطقة العربية بحكم الانتماء.

<u>الإشكالية:</u>

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي آثار تحولات الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية خلال سنوات 1989 - 1995؟

ومن خلال الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية:

- ما هي التركيبة الجغرافية والسياسية والاجتماعية للاتحاد السوفييتي والوطن العربي ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي ؟
- ما مستقبل العلاقات الروسية والعربية في مرحلة ما بعد الانهيار ؟

الدراسات السابقة:

لقد تطلب منا انجاز هذا البحث الاعتماد على مجموعة من المراجع التي ساعدتنا على الوصول إلى نتائج هامة حول الموضوع، هناك كتاب "**الزلزال السوفييتي**" لمحمد حسنين هيكل المؤلف سنة 1990 الذي أفادنا في استخلاص أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي من خلال التقارير التي تناولها في زيارته لموسكو سنة 1989، وكذا كتاب "**تشوء وسقوط القوى العظمى**" لـ: بول كندي الذي تحدث فيه عن حيثيات الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشيوعي والرأسمالي ومسببات انهيار الاتحاد السوفييتي، ومجلد "**تاريخ الحضارات العام**" الذي تناولنا منه الفصل السابع لموريس كروزيه تحت عنوان - العهد المعاصر - والذي تحدث فيه عن محطات قيام الاتحاد السوفييتي وتطوراته وأفادنا ذلك في الفصل الأول، بالإضافة إلى المراجع الحديثة ككتاب "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**" للمى مضر الأمارة الذي اعتمدناه في الفصل الثاني والأخير من خلال ما تناولته الكاتبة في دراسة إستراتيجية روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتصورات الروسية للمنطقة العربية من خلال رصد أهم القضايا (حرب الخليج 2 والقضية الفلسطينية)، وهناك أيضا كتاب "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" لناصر زيدان الذي اعتمدناه في جميع الفصول وذلك لإلمامه

بجميع الجوانب التي تخص دراسة تطورات الاتحاد السوفييتي ووريثته روسيا الاتحادية ودورهما في المنطقة العربية.

المناهج المتبعة:

تعتبر هذه الدراسة تحليلية وصفية تعتمد على منهجين:

بحكم أن الدراسة تاريخية فقد اعتمدنا على **المنهج التاريخي** لتقرير أحداث ووقائع تاريخية بحتة، واستقرائها في وقتها الزماني.

باعتبار أننا نتناول دراسة الظاهرة على مستويين زمنيين: مرحلة الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة ومرحلة روسيا الاتحادية لما بعد الحرب الباردة، ارتأينا إلى اعتماد **المنهج المقارن** للاعتبارات المنهجية لإيضاح الموقف السوفييتي والروسي لقضايا المنطقة العربية، وهو ما يعزز الموضوع في توضيح أبعاد انهيار الاتحاد السوفييتي على الدول العربية عنوان دراستنا.

عرض الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول مع خاتمة وملاحق.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بـ معطيات عامة حول الاتحاد السوفييتي والمنطقة العربية، يندرج تحته مبحثين درسنا فيهما جغرافية كل من الاتحاد السوفييتي والوطن العربي وطبيعة النظام السياسي لكل منهما، مع تعرضنا لدراسة نشأة الاتحاد السوفييتي والتركيبة السيسيولوجية للوطن العربي، وذلك لاستنباط إحداثيات الدولة السوفييتية والدول العربية باعتبارها أرضية لفهم الموضوع.

أما الفصل الثاني الذي كان بعنوان التحولات في الاتحاد السوفييتي، تطرقنا فيه من خلال مبحثين إلى دراسة أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي مركزين على الأسباب السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، كما تطرقنا لدراسة مظاهر قيام روسيا الاتحادية من خلال تعرضنا للتحولات الداخلية التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي الروسي، وتحولاتها الخارجية التي عرفت توجهات جديدة في سياستها الخارجية.

أما آخر الفصول من هذه الدراسة تعرضنا فيها إلى انعكاسات انهيار الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية، وذلك من خلال تحديد ثلاث قضايا مهمة أدرجناها في ثلاث مباحث، أولها هي القضية الفلسطينية حيث تطرقنا للموقف الروسي وتصوراته في ظل الاتحاد السوفييتي وروسيا الاتحادية، ثم حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت وذلك من خلال عرض الموقف الروسي من الحرب ثم التصورات لما بعد الحرب، وأخيرا التحول الديمقراطي في الجزائر الذي طرا على النظام السياسي الجزائري في ظل التحولات التي عرفها الاتحاد السوفييتي والساحة العالمية حيث تطرقنا لدراسة الأسباب المؤدية لذلك بما فيها الأسباب الداخلية والخارجية، ثم انعكاسات هذا التحول وأثره على مكانة الجزائر.

وأخيرا وليس آخرا الخاتمة التي تم فيها عرض النتائج المتوصل إليها باعتبارها إجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

الصعوبات:

وبطبيعة الحال لا يخلو بحث من الصعوبات التي تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي، إذ من الصعوبة تناول موضوع ذو بعد تاريخي من زاوية سياسية.

الفصل الأول: معطيات عامة حول الاتحاد السوفييتي والمنطقة العربية.

المبحث الأول: معطيات عامة حول الاتحاد السوفييتي.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي.

المطلب الثاني: نشأة الاتحاد السوفييتي.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي.

المبحث الثاني: معطيات عامة حول الوطن العربي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للوطن العربي.

المطلب الثاني:التركيبة السيسيولوجية.

المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية.

كان صراع القوتين العالميتين الو.م.أ و الإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة محتدم، حيث سعت فيه كل قوة إلى دعم نظامها من خلال توسيع نفوذها من الناحية العسكرية (السباق نحو التسلح، الأحلاف العسكرية) والسياسة الاقتصادية (نظام اشتراكي و رأسمالي) وكان يسعيان في إطار التنافس إلى إيجاد امتدادات عقائدية لأيديولوجيتها، لذا أصبحت المنطقة العربية هدفها حيويا لتطلعاتها وخاصة الإتحاد السوفييتي الذي كانت المنطقة محط اهتمام لروسيا القيصرية سابقا، وبقي هذا الاهتمام مستمرا خاصة بعدما أعتبر الإتحاد السوفييتي قطبا عالميا قويا في أواخر القرن العشرين في ظل الحرب الباردة .

هذا الوطن العربي الذي تمحورت أهميته في موقعه الجغرافي والاقتصادي (النفط)، اعتبره الإتحاد السوفييتي ورقة رابحة في إطار صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأولى اهتمامه به من خلال دعمه السياسي و العسكري.

إن وضع الإتحاد السوفييتي المنطقة العربية في أهدافه الإستراتيجية يدفعنا إلى دراسة المعطيات الجغرافية والسياسية لكلا المنطقتين، وهو ما أدرجناه من خلال المبحثين :

- الأول : معطيات عامة حول الإتحاد السوفييتي .
- الثاني : معطيات عامة حول الوطن العربي .

المبحث الأول : معطيات عامة حول الإتحاد السوفييتي .

يعتبر الإتحاد السوفييتي الدولة التي نشأت في بداية القرن 20، و شكلت قطبا سياسيا واقتصاديا وعسكريا واجتماعيا... ثانيا بعد القطب الرأسمالي الذي مثلته الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الدولة التي بسطت نفوذها على مستوى أوسع حتى غطت بمساحتها مناطق واسعة من قارتي أوروبا وأسيا، و بأيديولوجية نظامها الذي توسع على نطاق أنظمة عديدة، ولذا انطلاقا من هنا سنقوم بدراسة الموقع الجغرافي لهذا الإتحاد، ونشأته تاريخيا، وتشكيلة نظامه السياسي .

المـــــطلب الأول : الموقـــع الجــــيوسياسي للإتحـــــاد السوفييتــــــي.

يعتبر الإتحاد السوفييتي(ينظر الشكل1) سابقا أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، التي تبلغ 22 402 000 كم² أي ما يساوي نحو 15 ٪ من مساحة اليابسة[1]، حيث يقع جزء من أراضيه في أوروبا والآخر في أسيا، ويحاذي الاتحاد 12 بحرا ويتاخم في اليابسة 12 دولة ويزيد طول حدوده على 60 ألف كم²[2].

❖ **التضاريس :**

تمتد السهول في الاتحاد السوفييتي من الغرب من سواحل بحر البلطيق و خليج فنلندة وأوروبا الشرقية شرقا لتشمل جميع البقاع بين المحيط المتجمد الشمالي والبحر الأسود والقفقاس

---

[1]– "جغرافيا الإتحاد السوفييتي"، **الموسوعة العربية**، مأخوذة من: WWW .ENCYCLOPEDIA.COM. تاريخ الزيارة: 2014/10/04 سا 15:00.

[2] ـ عبد السلام الادهمي، **الاتحاد السوفييتي في ظل الاشتراكية**، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، 1955، ص38.

وبحر القزوين، حتى هضاب سيبيريا الوسطى، وفي الجنوب يمتد إطار متقطع من السلاسل الجبلية العالية وهي من الغرب نحو الشرق، الكريات والقرم (1545م) وكوبت داغ ثم جبال هضبة بامير وفيها أعلى قمة في الإتحاد هي قمة كومونيزم (7495م)(1).

❖ المناخ :

مساحة الإتحاد السوفييتي الشاسعة تؤثر على مناخه، إذ تنخفض درجة الحرارة إلى 70 درجة مئوية في شتاء شمال شرقي سيبيريا، فالحرارة المنخفضة هي الغالبة على معظم أنحاء البلاد في الشتاء، باستثناء رقعة ما وراء القوقاس وأواسط أسيا، حيث يكون متوسط الحرارة في الشتاء أعلى من 6 درجات مئوية، وتتدرج الحرارة الشتوية المتوسطة بالانخفاض من الجنوب والغرب باتجاه الشرق و الشمال الشرقي، أما حرارة الصيف فتتناقص من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب حيث تصل إلى 30 درجة مئوية في أسيا الوسطى و10 درجات مئوية على سواحل المحيط المتجمد الشمالي(2).

❖ التوزيع السكاني :

بلغ التعداد الإجمالي لسكان الإتحاد السوفييتي بحسب آخر إحصائية سوفييتية رسمية سنة 1989 بـ 000 717 286 نسمة بنسبة 12 ألف شخص في كم^2، وأعلى كثافة تنتشر في مولدافيا وأوكرانيا وجورجيا (من 73 إلى 119 شخص في الكم^2) وأدنى كثافة في كازاخستان وتركمنستان وفدرالية روسيا، إذ يعيش 3/4 السكان في القسم الأوروبي والباقون في القسم

---

(1) – جغرافيا الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

(2) – عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،[د س ن]، ص30.

الآسيوي، وزاد عدد السكان نحو مرتين بين 1926-1979، أما بالنسبة لسكان المدن فهم يشكلون نحو ثلثي مجموع السكان والثلث الآخر يعيش في الأرياف[1].

❖ **التركيب العرقي و اللغوي :**

في الإتحاد السوفييتي ما يقرب 120 لغة، وتعتبر الروسية اللغة الأوسع انتشارا وهي لغة 58% من الشعب[2]، وإذ تعود هذه اللغات إلى أربعة أصول لغوية :

- الهندوأوروبية (83% من السكان)
- الألتية (12%)
- القوقازية (2%)
- الأورالية (2%)

وتعتبر المجموعة السلافية الأكبر عددا بين اللغات الهندوأوروبية (الروسية و الأوكرانية والبيلوروسية) وهي لغات 3/4 السكان[3].

وتنتمي قوميات الإتحاد (ينظر الشكل2) إلى المجموعات العرقية التالية :

- ✓ المجموعة السلافية : وتضم الروس والأوكرانيين والروس البيض والبولنديين والبلغار.
- ✓ المجموعة الطورانية : وتضم الكازاخ والأوزباك والتتار والأذربيجانيين....
- ✓ المجموعة الأوغورية: تضم الأشونيين والموردفيين والكاريليين ....
- ✓ المجموعة البلطيقية: وتضم اللتوانيين واللاتفيين....

---

[1] – مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، [دط]، ج1، بيروت، لبنان: دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، [د س ن]، ص 32.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص30.

[3] – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 32 .

- ✓ المجموعة القفقاسية: تضم الجورجيين والشركس و الشاشان....
- ✓ المجموعة الإيرانية: تضم الطاجيك والأوستين والأكراد والتات....
- ✓ المجموعة المنغولية: وتضم البوريات والقالمق[1].

أما الديانة التقليدية للروس فهي المذهب الروسي الأورثوذكسي، وهناك مذاهب مسيحية أخرى، و يعتبر الإسلام الدين الثاني من حيث عدد أتباعه (40–50 مليون نسمة)[2].

يشكل 51,5% من سكان الإتحاد السوفييتي الفئة العاملة، و70,5% من مجموعهم يقومون بأعمال يدوية أساسية، و 29,5% بأعمال في المجال الثقافي[3]، وهذا ما يدل على نقص في حاملي الشهادات العليا، وهو ما عملت عليه السياسة السوفييتية التعليمية فيما بعد بإعطاء دفع لها، كما يؤكد ذلك اعتماد الثورة البلشفية على طبقة البروليتاريا (العمال).

❖ **الأوضاع الاقتصادية :**

النظام الاقتصادي كان يقوم على ملكية الدولة لأدوات وسائل الإنتاج (وقد تم هذا بعد إلغاء الملكية الخاصة)[4]، وقد كانت كلها ملكية اشتراكية تسيرها مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة وأخرى تعاونية كولخوزية[*]، وتشمل تلك الملكية الأرض وثرواتها الباطنية والغابات والمياه و المعامل و المصانع و كل المنشآت الاقتصادية[5].

---

[1] – جغرافيا الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص30 .

[3] - مسعود الخوند، مرجع سابق، ص32.

[4] ـ عبد السلام الادهمي، مرجع سابق، ص39.

[*]– **نسبة للكولخوزات:** و تعني المزرعة الجماعية وهي ملكية تعاونية لوسائل الإنتاج، تديرها مجموعة من العائلات، تنتشر على مجموعة قرى ،توجد تحت تصرف الكولخوز كل الآلات الزراعية الضرورية ووسائل النقل والمواشي (انظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، بيروت: المؤسسة العربية، [د س ن]، ص 243)

[5] – جغرافيا الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

إذ يعتبر الإتحاد السوفييتي آنذاك، أحد أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم وهو رائد في إنتاج البترول واستخراج الفحم والحديد الخام، والسماد والإسمنت والفولاذ[1]، ويأتي النفط غي رأس قائمة صناعاتها التي ساعدتها على الاستثمارات، ومكامنه في القفقاس الشمالي وأذربجان وسيبيريا الغربية، ويعادل إنتاجه من نفط العالم 20 % [2]، كما أنه يعتبر ثاني أكبر منتج للكهرباء في العالم، وتغطي الغابات 1/3 من أراضيه مما يجعله المنتج الأول للأخشاب، أما الزراعة فنوعان من أراضيها: مزارع جماعية تضم أكثر من نصف الأراضي الزراعية، ومزارع الدولة، وفي ميدان المواصلات تغطي السكك الحديدية مسافة 500 138 كم²، وطرق السيارات 000 365 1 كم والطرق المائية نحو 100 146 كم[3]، أما عدد الموانئ الأساسية 27 مرفأ أهمها لينينغراد وريفا وأوديسا وفلاديقوستك، وفي مجال الطيران تشرف شركة "إيروفلوت" على تنظيم الرحلات الجوية الداخلية والخارجية وتغطي رحلاتها أكثر من 75 بلدا، أما التعليم في الإتحاد السوفييتي فهو مجاني في كل مراحله، وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين 7–16 سنة، يتميز نظامه بأنه يتيح للعمال والفلاحين إكمال دراستهم العليا حتى ولو اضطروا إلى التوقف عن العمل مؤقتا، أما الأمية فهي شبه منعدمة[4].

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص43 .

[2] – جغرافيا الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

[3] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص44 .

[4] – المرجع نفسه، ص49.

❖ جمهوريات الإتحاد :

يتكون الإتحاد السوفييتي من الجمهوريات الاشتراكية التالية :

الجمهوريات	المساحة	عدد السكان	العاصمة
جمهورية روسيا الإتحادية	17 075 400 كلم^2	162 مليون نسمة	موسكو
جمهورية أوكرانيا	603 700 كلم^2	58 مليون نسمة	كييف
جمهورية بيلوروسيا	207 600 كلم^2	12 مليون نسمة	مينسك
جمهورية أوزبكستان	447 400 كلم^2	23 مليون نسمة	طشقند
جمهورية قازاخستان	2 717 300 كلم^2	20 مليون نسمة	ألماأتا
جمهورية جورجيا	69 700 كلم^2	6,5 مليون نسمة	تيبيليسي
جمهورية أذربيجان	86 600 كلم^2	9 ملايين نسمة	باكو
جمهورية ليتوانا	65 200 كلم^2	4,5 مليون نسمة	فيلينيوس
جمهورية مولدافيا	33 700 كلم^2	5,5 مليون نسمة	كيشينيف
جمهورية لاتفيا	63 700 كلم^2	3,25 مليون نسمة	ريفا
جمهورية قيرغيستان	198 500 كلم^2	6 ملايين نسمة	فرونزه
جمهورية طاجيكستان	143 100 كلم^2	7 ملايين نسمة	دوشنبه
جمهورية أرمينيا	29 800 كلم^2	5 ملايين نسمة	يريفان
جمهورية تركمنستان	488 100 كلم^2	5,5 ملايين نسمة	أشخباد
جمهورية أستونيا	45 100 كلم^2	1,7 مليون نسمة	تالين

ـ جدول من إعداد الباحث ـ

المــطلب الثـــــــــاني : نشــــــــأة الإتحـــــــاد السوفييــــــــتي.

❖ **قبيل الثورة :**

كانت الدولة الروسية القيصرية من اكبر دول العالم، حيث ضمت نحو 60 شعبا، اوكرانيون، بيلوروسيون، لاتفيون، الأرمن، وشعوب أخرى كل في دولة واحدة، لتنضم بعدها في القرن 19 شعوب أسيا الوسطى، لكن هذه القوميات كانت مضطهدة من قبل الحكام القيصريين[(1)].

فقامت الشعوب الموحدة الرأي في وجه النظام، وتسببت في كل مكان بنشأة أحزاب قومية[(2)]، خاصة وفي ظروف الحرب العالمية الأولى بعد أن تبين أن روسيا القيصرية غير مستعدة للحرب،حيث كان هناك نقص في السلاح ودمرت الحرب البلاد وخرب الاقتصاد وعطلت مصانع كثيرة[(3)] ، حيث كان ظاهرا على شعوب روسيا التمرد، فقد تشكلت سوفييتات [(*)] نواب العمال في 1905، التي تحدد مطالب العمال ومواعيد الإضرابات[(4)].

ومن الأحزاب التي ظهرت، حزب الكاديت أي (الدستور الديمقراطي) وجماعة المتنفذين في المجتمع وهم رجال دولة وتجار وأصحاب بنوك مقربون من الحركة الماسونية وحزب الاشتراكيين الشعبيين الذي يضم المثقفين المحافظين، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي

---

(1) - الكسييف وكارتسوف، **تاريخ الاتحاد السوفييتي**، (د تر)، موسكو، روسيا: دار التقدم، [د س ن]، ص ص 105 ـ 106.

(2) – موريس كروزيه ، **تاريخ الحضارات العام: العهد المعاصر**، (تر: يوسف اسعد داغر وفريد داغر)، ط2، المجلد السابع، بيروت، لبنان: منشورات عويدات، 1987، ص 247.

(3) - الكسييف وكارتسوف، مرجع سابق، ص108.

(*) – **السوفياتات**: مفرده سوفييت وتعني مجلس، وقد كونت سلطة الثورة من مجالس العمال والفلاحين والجنود القاعدة الديمقراطية (أنظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د س ن]، ص 320.

(4)- **History of comminust party of the soviet union,** new york: international publishers, 2006, P183.

الرسمي، والحزب العمالي الماركسي وقد انقسم إلى قسمين جراء الخلافات الإيديولوجية بين أعضاءه، القسم الأول حزب البلاشفة (أي الأكثرية) والقسم الثاني المناشفة (أي الأقلية) والحزب الاشتراكي الثوري (وهو حزب فلاحي ثوري ينادي بإلقاء الملكية الخاصة للأرض)[1]، حيث كان البلاشفة يدعون عمال جميع القوميات الى الاتحاد للنضال المشترك ضد المضطهدين[2].

❖ ثورة مارس 1917 (إسقاط النظام الملكي):

لقد مضى على حكم نيكولا الثاني[*] 22 سنة وهو في سدة الحكم، ليشهد ثورة عارمة انتشرت في ارجاء روسيا، لتبدأ الأحداث بالتسارع، حيث بدت حكومة بتروغراد وشرطتها عاجزتين عن ضمان الأمن العام، فيما كانت النزاعات المسلحة والإضرابات تعم المدن، حيث توقف 200 ألف عامل عن العمل ونزلوا الشارع[3].

انتشرت الإضرابات في موسكو، وأغلقت معظم المؤسسات في بتروغراد، وتوقف نقل القمح نحو موسكو وبتروغراد توقفا شبه كامل، وساد التضخم المالي[4]، ففي 08 مارس يوم المرأة العالمي، خرجت النساء العاملات في إضراب، ليبدأ هجوم حاسم ضد الحكم المطلق المستبد، وتكون بذلك شريحة البروليتاريا هي التي شنت الثورة، واتخذت المبادرة الثورية بصورة عفوية، وكان عدد المشتركين في الإضراب حوالي 90 ألف شخص[5].

---

[1] – ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2013، ص 79.

[2] - الكسييف وكارتسوف، مرجع سابق، ص106.

[*] ـ نيكولا الثاني: حكم روسيا مابين 1894ـ1917 من عائلة رومانوف اقدم العائلات الملكية حكمت مدة 300 عام، اعدم مع عائلته وطبيبه الخاص وعدد من حاشيته. (انظر: ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2013، ص81).

[3] – جورج صوريا، أكرم ديري، **300 يوم من الثورة الروسية**، (تر: المقدم الهيثم الايوبي)، مصر: الهيئة العامة للكتاب المصرية، 1972، ص19.

[4] - المرجع نفسه، ص23.

[5] – ليون تروتسكي، **تاريخ الثورة الروسية**، ج1،[د م ن]:[د د ن]،[د س ن]، ص82.

وفي 12 مارس 1917 وبعد محاصرة الملك نيكولا الثاني وقع وثيقة التخلي عن العرش، وبهذا يكون قد انتهى عصر القياصرة في روسيا[1]، وفي 15 مارس 1917 صارت السلطة في أيدي رئيس مجلس الدوما والأمير لفوف (كرئيس لمجلس الوزراء) في شكل حكومة مؤقتة برجوازية برئاسة الأمير[2]، لتبدأ عهدة حكم الرأسماليين وأصحاب المعامل والملاكين العقاريين، حيث لم تحقق الحكومة مطالب الشعب، وظل وضع القوميات في اضطهاد، وازداد تردي الأوضاع، واستفحلت المجاعة، وتحطمت الصناعة[3].

❖ الثورة البلشفية (ثورة أكتوبر) :

وفي 03 أفريل وصل لينين[*] إلى بتروغراد قادما منفاه في سويسرا، ومنذ ذلك الحين بدأ الحزب البلشفي تطبيق خطته[4] الرامية إلى الانتقال إلى الثورة القائمة من مرحلتها البرجوازية الديمقراطية[5]، حيث دعا لنين إلى إقامة سلطة العمال والفلاحين بالثورة الاشتراكية، بعد عجز الحكومة المؤقتة تحمل الأعباء الاجتماعية و الاقتصادية والعسكرية المتفاقمة في البلاد[6]، إذ وبعد زوال الملكية أصبح النظام ثنائي، بين حكومة مؤقتة شرعية بورجوازية تشكلت من الدوما برئاسة الأمير لوفوف دون التمتع بالسلطة، ومجلس السوفييت القوى المؤلف من مندوبي العمال

---

[1]– ناصر زيدان ، مرجع سابق، ص81.

[2] – مسعود الخوند ، مرجع سابق، ص 37.

[3]- الكسييف وكارتسوف، مرجع سابق، ص ص 110ـــ114.

[*]– **لينين:** (1870–1924) قائد الثورة السوفييتية، ومؤسس الإتحاد السوفييتي، أضاف إلى الدراسات الماركسية دراسات هامة عن الإحتكار والإستعمار والحزب والقومية والديمقراطية حتى أصبحت النظرية الماركسية تسمى من بعده بالنظرية الماركسية اللينينية (أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، بيروت: المؤسسة العربية ، [د س ن]، ص 616).

[4]– ليون تروتسكي، مرجع سابق، ص 186.

[5] – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 37 .

[6]– ادوارد هاللت كار، **ثورة البلاشفة،** (تر: عبد الكريم احمد)، المجلد الثاني، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص ص 37ـ38.

والجنود، ترأسه أحد المونشفيك كرنسكي(*)، فسهلت مواقف الحكومة حزب البولشفيك في استمالة الشعب ببرنامجه الإصلاحي (السلم، الحريات القومية، تأميم(**) الأراضي والمصارف، الرقابة العمالية على الإنتاج)[1]، حيث اتسعت أعمال التخريب وتعاظمت الإضرابات، وارتفعت أسعار السلع وطرد العديد من المصانع، لتبدأ الثورة بالنضوج بسرعة، وبدأ الجهاز الحكومي كله ينهار تحت وطأة الأزمات المتكررة[2].

وبعد فشل انقلاب 21 أوت1917 (***)، أعلن كيرنسكي عن تشكيل حكومة باسم الجمهورية الروسية [3]، في حين انضمت أكثرية عمال وجنود بتروغراد إلى جانب البلاشفة، وأعلن لينين قيام الانتفاضة[4] في 10 أكتوبر 1917، وفي 24 أكتوبر اكتظت بتروغراد بفصائل الحرس الأحمر(*4)، فاحتلوا محطات السكك الحديدية والجسور ومراكز المواصلات ودوائر الحكومة والمصرف واعتقل الوزراء، وهرب رئيس الحكومة كيرنسكي[5]، في 25 أكتوبر

(*) ـ كرنسكي: (1881ـ1970) سياسي روسي، كان محاميا قبل انخراطه في السياسة، في 1912 كان وزيرا للعدل، ثم في 1917 استحدث الى وزارة الحربية ، ليخلف بعدها الامير لفوف على رئاسة الحكومة، حاول صد المقاومة البلشفية لكنه فشل والتجأ للوم أ حيث نشر مؤلفات حول السياسة الروسية (انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5، بيروت: المؤسسة العربية، [د س ن]، ص343).

(**) ـ **التأميم:** تحويل الملكية الخاصة للمصانع والمنشآت إلى ملكية الدولة بموجب قانون خاص بذلك (أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية،** [د م ن]: [د د ن]، [د س ن]، ص 89).

(1) ـ موريس كروزيه، مرجع سابق، ص 248.

(2) – ادوارد هاللت كار، مرجع سابق، ص40.

(***) ـ انظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، بيروت، لبنان: دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، [د س ن]، ص 38.

(3) – مسعود الخوند ، مرجع سابق، ص 38.

(4) – ليون تروتسكي ، **تاريخ الثورة الروسية** ، ج2 ،[د م ن]:[د د ن]،[د س ن]، ص210.

(*4) – **الحرس الأحمر:** هم كتائب العمال المسلحة الخاصة التي كونتها البرولبتاريا الروسية أثناء إعداد وتنفيذ الثورة الاشتراكية عام 1917 ، إذ شكلت أول مرة خلال ثورة 1905(أنظر:عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسية،ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د س ن]، ص 217).

(5) – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 38.

1917 [1]. وأعلن قيام النظام السوفييتي الذي استمد أسس قوته من مجالس السوفييت التي تضم العمال الفلاحين والجنود، وأعلن عن تأسيس أول دولة اشتراكية سميت " بجمهوريات روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية " وكان ذلك في 10 جوان 1918[2].

هذه الدولة التي تعتمد الاشتراكية العلمية في نظامها السياسي والاقتصادي وفق نظرية ماركس[*] التي تنظر إلى كل شيء بالمنظار المادي الذي يتطور مع العلم [3] .

لما انتقلت السلطة إلى السوفياتات، وشكل المؤتمر "الحكومة السوفييتية" التي حملت اسم "مجلس مفوضي الشعب" وعين لينين رئيسا لها، ألقى لينين في المؤتمر الثاني تقارير أثار فيها إلى أن البلاشفة عرضوا على حكومات البلدان المتحاربة جميعا الشروع فورا في مفاوضات لعقد صلح ديمقراطي عام، ومنح الشعوب الحق في تقرير مصيرها [4] واقتراح إقرار "مرسوم الأرض" في 26 جويلية 1917 والقاضي بمصادرة أملاك الكنيسة والأديرة والعائلات واعتبار أن الملك للشعب، فمع سقوط الحكم القيصري، لم يرق لحكام المقاطعات توجهات الاشتراكية وقادتها في روسيا، حيث أعلنت فنلندا استقلالها عن روسيا في 26 ديسمبر 1918، وكذلك أستونيا في 24 فيفري 1918،ثم ليتوانيا 31 مارس 1918، وجورجيا وأرمينيا في 26 ماي 1918 [5].

في حين لم تستسلم القوات المضادة للثورة، حيث قاد كيرنسكي الثورة، لكن قوات الثورة الحرس الأحمر والثوار نجحوا في وقف تقدمهم، وفرّ كيرنسكي من جديد، أما في موسكو فقد

---

(1) – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 87.

(2) – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 31.

(*) – **ماركس:** مفكر وفيلسوف ألماني يهودي الأصل عاش بين 1818–1883، كتابه "رأس المال" ملهم الشيوعيين في روسيا (أنظر: ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم،2013، ص87.)

(3) – محمد محمود العزة، **النظام العالمي الجديد والعرب** ، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص 71.

(4) – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص38.

(5) – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 82-83 .

احتلت قوات الثورة الكرملين(*)، كما انتقلت السلطة إلى البلاشفة بشكل سلمي في الكثير من المناطق[1].

❖ الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية :

وبهدف القضاء على الفوضى والثورة المضادة والتدخل الأجنبي، في 03 مارس 1918 انسحبت روسيا من الحرب العالمية الأولى، بعد عقد معاهدة برست ليتوفسك[2] مع ألمانيا وحلفائها التي قضت بخروج روسيا من الحرب بشروط ألمانية قاسية[3].

اندلعت حرب أهلية روسية بين القوات السوفييتية الروس البيض (وهم التحالف الروسي المعادي للثورة)، وبدأت الدول الحليفة تتدخل مباشرة لإعادة روسيا إلى الحرب ضد ألمانيا، فأنزلت كل من بريطانيا وفرنسا والوم أ قواتها في سيبيريا الشرقية، وعند انهيار ألمانيا في الحرب، أفقد ذلك ذريعة الحلفاء، فاتخذ تدخلهم طابعا معاديا بشكل صريح، ومع مطلع 1920 تم أسر زعيم البيض "كولتشاك" وإعدامه، وأجهضت الحرب الأهلية وبدأت القوات الأجنبية بالانسحاب بعد أن أدركت عدم جدوى التدخل[4].

(*) – **الكرملين:** كرملين موسكو وهو يقوم في المدينة القديمة، يضم بناؤه المثلث الشكل كثيرا من المباني التاريخية، أعيد بناء القصر الكبير فيه ليكون مقر المجلس السوفييت الأعلى أو برلمان الإتحاد، وهو رمز للقيادة السوفييتية (أنظر: عبد الوهاب الكيالي،ج5، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية، [د س ن]، ص110).

(1) – جورج صوريا، اكرم ديري، مرجع سابق، ص98.

(2) – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص38.

(3) – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 82.

(4) – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص ص 38–39.

❖ **إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية:**

في 1922 انضمت جمهوريات سوفييتية أخرى بموجب معاهدات مع جمهوريات روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية مكونة بذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الذي اتخذ أول دستور له في 06 جوان 1923[1].

وقد ضم 04 جمهوريات :جمهورية روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وبيلوروسيا، وما وراء القفقاس، واختيرت موسكو عاصمة الاتحاد، وتبنت الجمهوريات المذكورة دستورًا مشتركا، وأصبحت الشؤون الخارجية من اختصاص الاتحاد ولا تتمتع الجمهوريات إلا بأجهزة تنفيذية محلية وقد انضم للإتحاد كل من جمهوريات أوزبكستان و تركمنستان في 1924، وطاجكستان في 1929، وأستونيا ولاتفية وليتوانية ومولديفية في 1940، وتعد هذه الجمهوريات متساوية في الحقوق والسيادة، تتمتع دستورًا ونظريا بحق الخروج من الاتحاد[2].

حيث أن كل جمهورية تضم داخل أراضيها جمهوريات وأقاليم مستقلة استقلالا إداريا، وكان لكافة سكانها الحقوق نفسها والواجبات عينها[3].

المـــطلب الثالـــــث : طبيـــــعة النـــــظام السيـــــــــاسي .

الإتحاد السوفييتي بلد متعدد القوميات، لذلك فإن تقسيمه السياسي والإداري يرتكز على المبدأ القومي، فهو يضم 15 جمهورية، مندمجة بإرادتها على أنها لها الحق مبدئيا في الانفصال عنه، حيث تضم هذه الجمهوريات جمهوريات ذات حكم ذاتي، ومقاطعات ذات حكم

---

(1)– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 31.

(2)–"تاريخ الإتحاد السوفييتي"، **الموسوعة العربية**، مأخوذة من: WWW .ENCYCLOPEDIA.COM . تاريخ الزيارة: 2014/10/04 سا 15:00.

(3)– موريس كروزيه، مرجع سابق، ص295.

ذاتي[1]، إذ انبثق تنظيمه السياسي من الفكر الماركسي واللينيني، ويعتمد الاشتراكية التي وحدها من تستطيع تحقيق ذلك، وهو ما أشار اليه لينين في كتابه "الدولة والثورة"[*]على أن تقوم البروليتاريا بثورة عنيفة وتستولي بنتيجتها على آلة الدولة (الجيش،شرطة،وظائف إدارية) وتتحول إلى طبقة مسيطرة[2].

وبموجب دستور 1977، فهي رسميا دولة اتحادية، وكل جمهورية هي دولة مستقلة لها دستور وجهاز حكم (سوفييت أعلى)، ونائب في المجلس الأعلى[3].

منذ ثورة تشرين الأول حتى الحرب العالمية الثانية، خضعت روسيا لثلاث دساتير متعاقبة (1918-1924-1936)، فدستور سنة 1918 دستور النضال الذي وضع الأسس الاقتراع العام، لكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب، وأسس دستور 1924 دولة اتحادية لها مجلسها الأعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد، ولجنتها المركزية الإدارية، وبعد مرور 12 سنة ومقاومة الرأسمالية، وترسيخ أركان النظام، ثم إدخال نصوص جديدة في دستور سنة 1936، إذ أصبح الاقتراع شاملا ومتساويا للرجال والنساء بعد سن 18، وتماثلت الحقوق في المدن[4].

وعدد الدستور أخيرا الحقوق الأساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم: الحق في العمل، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والعجز عن العمل، الحق في التعليم، مساواة المرأة، مساواة المواطنين دون التمييز في القومية أو العرق، حرية المعتقد وحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع، أما الواجبات فهي احترام

---

[1]- مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 38.

[*] -**الدولة والثورة:** كتاب وضعه لينين أيام ثورة تشرين الأول وتعرض فيه للمبادئ التي ستطبق.

[2] - موريس كروزيه، مرجع سابق، ص299.

[3]- عبد السلام الادهمي، مرجع سابق، ص40.

[4] - موريس كروزيه، مرجع سابق، ص 294 .

الدستور وقانون العمل والواجب الاجتماعي ونظام الحياة في المجتمع الاشتراكي، وحماية الملكية الاجتماعية وإرساء قواعدها والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد[1].

❖ جهاز الحكم :

يعتمد نظام الحكم في الاتحاد السوفييتي على السلطة المركزية المطلقة، وإتباع النظام الحزبي الهرمي[2]، وللسوفييت الأعلى الحق وحده في إصدار القوانين وتنتخب رئاسته من قبل المجلسان (مجلس الإتحاد ومجلس القوميات)[3]، في الجلسات المشتركة لهما بـ 39 نائب، حيث يتألف مجلس الإتحاد من 767 عضوا منتخبا، ومجلس القوميات يضم 750 عضو (32 من كل جمهورية اتحادية، و11 من كل الجمهوريات العشرين ذات الحكم الذاتي، وواحد من كل المناطق القومية العشرة)[4].

مجلس الإتحاد ينتخبه مؤتمر السوفييتات، من بين ممثلي الجمهوريات المتحدة حسب عدد السكان لكل جمهورية، أما مجلس السوفييت فيتشكل من 750 عضو (من الجمهوريات ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي) ينتخبون من طرف الجمهوريات الفدرالية، حيث أن كلا المجلسين ينتخب لمدة 04 سنوات، ويتمتع المجلسان بحقوق متساوية، وفي جلسة مشتركة ينتخب المجلسان مجلس السوفييت الأعلى.

يعتبر مجلس السوفييت الأعلى باعتباره السلطة التشريعية، يقوم بتعيين مجلس الوزراء الذي يشكل الجهاز التنفيذي والإداري للحكومة، يجري تشكيله من قبل السوفييت الأعلى في جلسة مشتركة لمجلسي الإتحاد والقوميات، ويضم رؤساء مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة بحكم

---

[1] – موريس كروزيه، مرجع سابق، ص ص 299–300 .

[2] – عمار بوحوش، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص239.

[3] – موريس كروزيه، مرجع سابق، ص 296.

[4] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 34 .

منصبهم، وهو مخوّل في البت في جميع مسائل إدارة الدولة التي لا تدخل، في صلاحية السوفييت الأعلى[1].

❖ الحزب الشيوعي :

يعتبر الحزب الشيوعي المسيطر على الناحية المالية والتخطيط السياسي[2]، الحزب الذي أسسه لينين في 1903 وهو الحزب الحاكم الوحيد، إذ يحكم بموجب دستور الإتحاد السوفييتي، ويمارس سلطته بواسطة الشيوعيين الذين يمارسون مهامهم في الهيئات العامة والاقتصادية وفي التنظيمات الاجتماعية[3].

وهو يتكون من الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات، والمؤتمر العام هو السلطة العليا للحزب، وهو الذي ينتخب اللجنة المركزية التي تتولى قيادة الحزب والتي تنتخب المكتب السياسي وعلى رأسه الأمين العام للحزب[4].

ينعقد مؤتمر الحزب مرة كل 05 سنوات، لذلك تبقى السلطة السياسية في يدي الحزب الشيوعي، الذي يتصرف تصرفا مطلقا بالشؤون الاقتصادية ويسيطر على الحكومة سيطرة تشمل كافة مستوياتها [5]، فهو القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفييتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية.

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص37.

[2]ــ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص240.

[3] – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص34.

[4]– تاريخ الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

[5]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص36.

فهو ينتقي كبار الدولة ويحدد الاتجاهات السياسية للدولة، ويقرر مواضيع مجلس السوفييت الأعلى، ويشرف على القطاعات الاقتصادية، ويقرر منهجية التعليم بالبلاد[1]، وأخيرا يبقي المسؤولية على اتصال بالجماهير من خلال وسائطه وفروعه التي تطلعهم على حالة الرأي العام وردود فعله[2].

❖ **السياسة الخارجية :**

وفق دستور 1977 حدد النظام السياسي لإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كدولة اشتراكية، إذ يمارس الشعب السلطة عن طريق سوفييتات نواب الشعب التي تشكل الأساس السياسي للإتحاد ،أما بالنسبة للعلاقات الدولية، فالإتحاد يقوم على أساس التقيد بمبادئ المساواة في السيادة واحترام الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترامها وتنفيذ مبادئ القانون الدولي، كما يعزز الإتحاد التعاون مع البلدان الاشتراكية، والتكامل الاقتصادي معها،

إذ تستهدف سياسة الإتحاد الخارجية البحث عن مصالح الدولة وتعزيز مواقع الاشتراكية العالمية، وتأييد نضال الشعوب من أجل التحرر[3].

فقد كانت بدايات العلاقات الخارجية للإتحاد عام 1921 بعد توقيع معاهدات تجارية مع بريطانيا وفرنسا، وفتحت معاهدة " رابالو" بين ألمانيا والإتحاد السوفييتي في 1922 الطريق أمام الاعتراف الدبلوماسي بالإتحاد، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وفي 1924 اعترف بالإتحاد السوفييتي كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ثم تبعتها دول أوروبية وأمريكية كالمكسيك

---

[1] ـ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص242.

[2] – موريس كروزيه، مرجع سابق، ص301.

[3] – عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ص35-36.

وأسيوية كالصين واليابان، واستمرت الوم أ تتجاهل الإتحاد دبلوماسيا حتى 1933 مع قيام علاقات اقتصادية بينهما[1].

في الحقيقة نظام الإتحاد السوفييتي يتعلق بالأجهزة أكثر من الاختصاصات[2]،فالإتحاد هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من أن لكل دولة دستورها وأجهزتها الخاصة، لكنه استطاع أيضا أن يصد التناقضات في الداخل، حيث اعترف بلغات القوميات وثقافاتها التقليدية، وهذا كله في إطار قوة السلطة المركزية الاتحادية حزب ودولة[3]، كما عمل الإتحاد بالمحافظة على لغات القوميات وعاداتهم، لكن الواقع هو أن المساواة بين الثقافات واللغات كانت نظرية أكثر منها حقيقة، لأن العنصر الروسي قد حافظ في الحياة الاقتصادية والسياسية على تفوق عددي ودور قيادي أمنّا للغته مركزا مسيطرا، فاللغة الرابطة بين كافة السكان هي الروسية[4].

---

[1]– تاريخ الإتحاد السوفييتي، مرجع سابق.

[2]– موريس كروزيه، مرجع سابق، ص296.

[3]– أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، الكويت: سلسلة الكتب الثقافية للمجلس الوطني للثقافة والفنون، 1990، ص ص 44-45.

[4]– موريس كروزيه، مرجع سابق، ص ص 298-299.

المبحـــث الثـــاني : معطيـــــات عامـــــة حـــول الوطـــن العربـــــي .

عرف الوطن العربي وحدة سياسية في القرون الماضية من خلال الخلافات الإسلامية (الخلافة الأموية والخلافة العباسية) ثم الدولة العثمانية التي انطوت جميع المناطق العربية والإسلامية تحت ظلها،لكن وبسبب السياسة الاستعمارية الأجنبية تفكك الوطن العربي إلى مجموعة دول نالت سيادتها واستقلالها، لكنها بقيت محط أطماع أجنبية وإن لم تكن نيتها الاستعمار المباشر، فهي تعمل على تدعيم مطامعها في المنطقة بسبب عدة عوامل.

هذه الدول العربية لها قواسم مشتركة تاريخية اجتماعية وجغرافية، وهو الأمر الذي سنتطرق لعرضه من خلال دراسة جغرافية للوطن العربي ككل والتركيبة السيسيولوجية لشعبه والأنظمة السياسية لدوله.

المطلـــــب الأول : الموقـــــع الجغرافـــــــي.

الوطن العربي الكبير أو العالم العربي، هو مصطلح سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة ودين مشترك[1]، يمتد على محور عرضي من سواحل المحيط الأطلسي إلى سواحل خليج عمان، لمسافة 7000 كم، وعلى محور طولي من جنوب الصومال إلى شمال سوريا لمسافة تقارب4500 كم[2]، حدوده من الشمال يحده مرتفعات طوروس والتي تفصله عن تركيا في الجناح الأسيوي، أما في الجناح الإفريقي فيحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل المنطقة العربية عن جنوب أوروبا، أما من الشرق فتحده مرتفعات زاجروس وكردستان التي تفصلها عن إيران، أما حدوده الغربية فهي مع المحيط الأطلنطي الذي تطل عليه أراضي كل من المملكة المغربية وموريتانيا، أما الحدود الجنوبية للوطن العربي فتمتد

---

[1]– نبيل موسى الجبالي، **جغرافيا الوطن العربي**، عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص10.

[2] ـ سريان محمد سعيد فالح بدرانه، **الأهمية الجيوبولتيكية للوطن العربي: جغرافيا الوطن العربي السياسية**، عمان، الأردن: دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009، ص63.

من الغرب إلى الشرق مع الصحراء الكبرى وهضبة البحيرات وهضبة الحبشة والمحيط الهندي[1].

يحتل الوطن العربي المركز الثاني من حيث المساحة بعد الاتحاد السوفييتي (سابقا)، التي تقدر بـ 14 مليون كم^2، تتوزع بين دول في القسم الإفريقي بـ 10,3 مليون كم^2 (84 %من المساحة العامة)، وفي القسم الأسيوي نحو 3,7 مليون كم^2 (أي 62%)[2]، حيث يظهر التفاوت واضح بين الدول العربية من حيث المساحة، ففي حين كانت تعتبر السودان أكبر بلد عربي بمساحة 18,39% (سابقا)، فالبحرين أصغر بلد عربي بـ 0,5% من المساحة الإجمالية[3].

❖ الموقع الفلكي والمناخ :

ينحصر الوطن العربي بين خطي طول 17° غربا في الساحل الموريتاني، وخط 60° شرقا في أقصى نتوء جنوبي شرقي من شبه الجزيرة العربية، وبين خطي العرض 4°ـ 27° شمالا[4]، وقد ترتب على الموقع أن يكون الوطن في إقليم انتقال مناخي، من المناخ المداري في أجزائه الجنوبية (السودان)، إلى المناخ المعتدل (البحر المتوسط) في أجزائه الشمالية، مع طغيان المناخ الصحراوي على معظم أراضيه[5].

وبذلك يمكن القول بأن الموقع أثر في الأراضي العربية، حيث تتدرج النطاقات المناخية به كالأتي :

---

(1)– حسام الدين جاد الرب، **جغرافية الوطن العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011 ، ص ص 23–24.

(2) ـ نعيم الظاهر، **جغرافية الوطن العربي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص27.

(3)– علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، ط5، بيروت، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010، ص78.

(4) ـ حسان حلاق، **قضايا العالم العربي**، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 2007، ص13.

(5) ـ نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص18.

- مناخ البحر المتوسط: ويضم بلاد الشام والأجزاء الشمالية من المغرب العربي، حيث الشتاء المعتدل والممطر والصيف الحار والجاف[1].
- المناخ الصحراوي: يشمل معظم أراضي الوطن العربي، مناخها متطرف تكون درجة الحرارة في الصيف عالية ومنخفضة في الشتاء، تساقط الأمطار فيها قليل وغير منتظم.
- المنطقة المدارية والموسمية: وهي تغطي السودان والقسم الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية، شتاء جاف، وصيف ممطر [2].

❖ **التضاريس :**

يسود الوطن العربي السهول والهضاب في معظم مناطقه، فالهضاب العربية تمتد على مساحات واسعة، وهي هضبة واحدة تمتد من مشرق الوطن إلى مغربه، ترتفع ما بين 200-900 متر على سطح البحر، وهي تنقسم إلى الصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي، وشبه جزيرة العرب التي انقسمت بسبب عوامل جيولوجية إلى هضبة نجد وبادية الشام وصحراء النقود والدهناء والربع الخالي أما بالنسبة للجبال فهناك سلاسل الأطلس والتي تمتد من المغرب إلى تونس موازية للبحر الأبيض المتوسط، وجبال زاغروس وكردستان (شمال العراق) وجبال عمان (2000م) وسلاسل جبال البحر الأحمر في مصر والسودان (80-000 1 م)، وجبال الحجاز وعسير واليمن(من خليج العقبة إلى خليج عدن) وجبال الشام[3].

---

[1]– حسام الدين جاد رب، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[2]– ناجي علوش، **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، بيروت، لبنان: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1986، ص ص54-55.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 14 ـ 19.

كما أن الوطن العربي يتسم بوجود أنواع من السواحل، فهناك سواحل البحر الأبيض المتوسط التي تحتل مسافة كبيرة (في المغرب 450 كلم، والجزائر 200 1 كلم وتونس 200 1 كلم، ليبيا 900 1 كلم، ومصر200 كلم)، و173 كلم في سوريا وفلسطين 750 كلم من حدودها حتى نهاية حدود الإسكندرون[*]، وساحل المحيط الأطلسي 220 3 كلم في موريتانيا والمغرب، وسواحل البحر العرب والمحيط الهندي وسواحل البحار الداخلية (البحر الأحمر والخليج العربي)[1].

❖ **المسطحات المائية و المضائق :**

إن موقع الوطن العربي جعله يربط بين قارات العالم القديم آسيا، إفريقيا، وأوروبا، وإشرافه على مسطحات مائية هامة سهل له الاتصال الخارجي، سواحله تطل على بحار مفتوحة صالحة للملاحة، عكس مناطق أخرى مثل سواحل روسيا المتجمدة طوال السنة وسواحل كندا المطلة على المحيط المتجمد الشمالي[2].

ومن أهم المسطحات المائية التي يطل عليها الوطن العربي:

- البحر المتوسط: يقع شمال الوطن العربي ،يمتد من الغرب إلى الشرق بساحل طويل من طنجة غربا حتى الإسكندرونة غربا.
- البحر الأحمر: يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، يتصل بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب، ويتصل بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس، وهو يعتبر بحيرة عربية خالصة حيث تطل عليه الدول العربية.

---

[*]–**لواء الإسكندرون:** منطقة اقتطعها الاستعمار الفرنسي من أراضي سوريا، وتم ضمها إلى تركيا (أنظر: حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص23).

[1]– ناجي علوش، مرجع سابق، ص ص 19–21.

[2]– حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص14.

- الخليج العربي: يعتبر خليج طولي، يتصل بخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي عن طريق مضيق هرمز، ويعتبر المنفذ البحري الوحيد لبعض الدول العربية المطلة عليه (الكويت، العراق، البحرين، قطر، الإمارات العربية)[1].

كما يتميز الوطن العربي من الناحية التجارية والجيوستراتيجية بكونه يطل على أربعة مضائق بحرية، ثلاثة منها طبيعية والرابع اصطناعي[2] :

- مضيق جبل طارق[*]: يعد البوابة الغربية الوحيدة للبحر المتوسط، يتراوح اتساعه بين 12–36 كلم ويفصل بين إسبانيا والمغرب.
- مضيق باب المندب: مضيق هام يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي، عن طريق خليج عدن وجزيرة بريم، حيث تسيطر عليه اليمن من الجانب الآسيوي والصومال من الجانب الإفريقي.
- مضيق هرمز: يصل بين الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، تطل عليه إيران من الشمال وعمان من الجنوب.
- قناة السويس: أهم طريق ملاحي يربط بين الشرق والغرب ،بدء في حفرها عام 1859 وافتتحت للملاحة في 1869، يبلغ طولها 195 كلم وعمقها 19,5 إلى 20 متر، تقع بأكملها في مصر[3].

❖ المياه :

تتوافر المياه في الوطن العربي من خلال الأنهار الكبيرة والداخلية والمياه الجوفية.

---

[1]– نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص 19.

[2]– حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص 17.

[*]ـ نظرا لأهمية المضيق الإستراتيجية مازالت تسيطر عليه بريطانيا حتى الآن، يمر به أكثر من 75%من حجم التجارة العالمية.

[3]– نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص ص18–19.

من الأنهار الكبرى : نهر النيل (700 6 كلم) نهر الفرات (800 2 كلم) والذي ينبع من هضبة أرمينية ويلتقي مع الدجلة في كرمة علي، نهر الدجلة (800 1 كلم) ونهر السنغال (700 1 كلم) والذي يصب في المحيط الأطلسي، ونهر الشيبلي الذي ينبع من منحدرات الهضبة الإثيوبية نحو الصومال طوله 488 2 كلم، أما الأنهار الداخلية والتي تصب داخل الوطن العربي فمعظمها يقل عن 50 كلم طولا، ويجف صيفا وجميعها من جبال الأطلس والشام وزاغروس، مثل نهر العاصي (في سوريا ولبنان) وشط المجردة (في تونس)[1].

❖ **الموارد الطبيعية:**

تعتبر الزراعة في الوطن العربي متخلفة، لاعتمادهم على الطرق القديمة إلى جانب أن المساحة المستغلة ليست سوى 3,5 % من 10,2 % من الأراضي القابلة للزراعة، وهي تسهم فقط بـ 8,3 % من الدخل القومي عام 1995، حيث تعتمد الزراعة في الوطن العربي على الحبوب والفواكه والخضراوات، التي تسهم بإنتاج 3,4% من الإنتاج العالمي، في حين تستورد نصف استهلاكها من القمح من الدول الأجنبية[2]، ويبقى قطاع الزراعة غير مستغل بشكل كامل لسد احتياجات الوطن العربي.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فتنتشر المراعي في الوطن العربي بمساحة تقدر بـ 15 % من مساحتها، أما الثروة السمكية فامتلاك الوطن العربي لسواحل بحرية طويلة وكثيرة، لكن رغم ذلك لا يزيد إنتاجها عن 1% من الإنتاج العالمي[3]، أما الموارد المعدنية فيعتبر البترول عصب الحياة، حيث يبلغ إنتاجه 26,4 % من الإنتاج العالمي واحتياطي 57 %، والحديد الذي يبلغ

---

[1]– ناجي علوش، مرجع سابق، ص ص 63-65.

[2]– أحمد سعيد نوفل و أحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص ص 80-82.

[3]– نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص ص 17-18.

إنتاجه 18 مليون طن سنويا أي 3,5 % من الإنتاج العالمي، والمنجنيز بـ 8%، والفوسفات بـ 60 مليون طن، أي نصف الإنتاج العالمي[1].

إن ملاحظتنا للموارد الطبيعية التي يمتلكها الوطن العربي نجدها بشكل كبير وواسع، إلا أنها لا تساهم بالقدر الكبير لسد احتياجات هذا الوطن، ويرجع ذلك طبعا لعدم قيام الدول العربية بمشاريع تنموية لتنشيط هذه القطاعات.

المطلـــب الثانـــي : التركيبـــة السيسيولوجيـــة لسكـــان الوطـــن العربـــي .

❖ **السكان في الوطن العربي:**

تتفاوت دقة الإحصاءات السكانية بين قطر وآخر، ويرجع هذا لعدم تقدم الوعي الإحصائي في كثير من الأقطار العربية، وريبة السكان في الغرض من الإحصاء وإتباع بعض التقاليد، إلى جانب صعوبة تعداد البدو والرحل، لذلك نجد أن البيانات السكانية في الوطن العربي ليست كاملة أو متكامل[2].

حيث توجد أقطار لم تقدم بالتعداد السكاني منذ ستينات القرن الماضي، وأقطار لم تسجل عدد كبير من مواطنيها خاصة البدو الرحل، لذلك يصعب تقدير حجم السكان في الوطن العربي بدقة، لكن قدر عدد سكان الدول العربية في عام 1995 بحوالي 252,8 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي 2,6 تقريبا[3]، وتذكر بعض المراجع أنه بلغ 260 مليون نسمة، حيث كان عددهم سنة 1980، 175 مليون نسمة، وفي عام 1985، 208 مليونا[4]، وتبلغ نسبة السكان لمجموع سكان العالم والتي تزيد عن 4%، إذ يلاحظ تباين عدد سكان الوطن العربي (ينظر

---

[1]– حسام حلاق، مرجع سابق، ص15.

[2]– حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص 100.

[3]– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 103.

[4]– أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص 77.

الشكل 3) حيث أنه يوجد أكثر سكانه في القارة الإفريقية وهي مصر الجزائر والمغرب والسودان التي يمثل سكانها 70% من حاصل مجموع الأعداد السكانية العربية وهو نحو 150 مليون مقابل 65 مليون أو 30% من السكان في الجناح الشرقي من الوطن العربي في القارة الأسيوية، ويتوافق هذا مع المساحة الجغرافية إذ تساوي مساحته في جزءه الغربي 71 % من المساحة الكلية (9,3 مليون كلم² في إفريقيا ،و3,8 مليون كلم² في آسيا)، وتتسم الزيادة السكانية في الوطن العربي بارتفاعها، فقد وصل معدل المواليد الخام لجميع سكان الوطن العربي عام 1983 إلى 44 ألف[1].

حيث وأن النمو السكاني يرتبط بعاملين: الزيادة الطبيعية والهجرة حسب حسام الدين جاد الرب في كتابه جغرافية الوطن العربي، فمعدلات المواليد تختلف حسب الظروف من شعب لآخر، وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية (سن الزواج) والاقتصادية (مستوى المعيشة) والصحية والثقافية، وذلك ما يلاحظ في فترة الثمانينات من القرن الـ20، زيادة المواليد لأن أغلب الدول العربية كانت قد نالت استقلالها وتحسنت الأوضاع المعيشية مما ساعد على زيادة النمو السكاني[2].

تغلب صفة التبعثر على توزيع السكان في الوطن العربي في مناطق منفصلة بأراضي صحراوية شاسعة، حيث ينقسم إلى أربع أقاليم جغرافية مختلفة في الحجم المساحي والسكاني:

- إقليم شبه الجزيرة العربية: يسكنه 18 % من جملة سكان الوطن العربي ويتوزعون في الأودية والمرتفعات الجنوبية وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، في حين تخلو مناطق من السكان (الربع الخالي) .

---

[1]– أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، مرجع سابق ، ص225.

[2] ـ حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص118ـ119.

- إقليم الهلال الخصيب: يسكنه أيضا 18 % من السكان، يتركزون فيها بالمناطق المطلة على البحر المتوسط والسهول والمرتفعات الجبلية.
- إقليم الإتحاد المغاربي: يسكنه 26% من سكان الوطن العربي ويتركز غالبيتهم في نطاق السهول الساحلية على امتداد المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.
- إقليم وادي النيل والقرن الإفريقي وجزر القمر: يسكنه 37 %من سكان الوطن العربي، حيث يتركز سكانه حول نهر النيل في مصر والسودان، وحول نهري جوبا وشبيلي في الصومال[1].

من خلال هذا التوزيع يلاحظ أن العامل الجغرافي أو الطبيعي هو الأساسي في التحكم بتوزيع السكان، حيث والملاحظ أن أغلب أراضي الوطن العربي عبارة عن صحاري شاسعة، مما أدى بالسكان بالتمركز في المناطق الحيوية (أنهار أراضي زراعية، موارد طبيعية).

❖ **التركيب العمري:**

يفيد التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 1995 أن الدول العربية تتميز بتضخم الشريحة الوسطى 15-65 سنة (خاصة الأطفال اللذين تقل أعمارهم عن 15 بنسبة 38%)[2]، إذ تبلغ النسبة 68,9% في الإمارات، و60,4 % في تونس، و60,3 % في لبنان، و57,9 %في مصر، وقد أدى هذا إلى توفر العنصر البشري القادر على الإنتاج ودفع عملية التنمية، لكن هذه الفئة الناشطة هي نفسها الفئة التي ترتفع فيها نسبة الأمية، الأمر الذي يؤثر على نوعية العمالة المتاحة، وتحدد طبيعة الأعمال الموكولة إليها، حيث بلغت نسبة الأمية لهذه الفئة عام 1990 حوالي 40,4 %[3].

---

[1]– سريان محمد سعيد فالح بدرانه، مرجع سابق، ص ص 298ـ299.

[2] ـ المرجع نفسه، ص301.

[3]– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص107.

❖ التركيبة الاجتماعية :

يتكون سكان الوطن العربي من العرب أساسا، ومن أقليات من شعوب أخرى كالأكراد في العراق وسوريا، والزنوج في جنوب السودان، والأرمن في سوريا ولبنان والعراق، والبربر في شمال غرب إفريقيا[1].

ينتمي العرب من الناحية الجنسية إلى مجموعة البحر المتوسط وهي أحد الفروع الرئيسية للسلالة القوقازية (السلالة البيضاء) وإلى مجموعتين فرعيتين بالتحديد، المجموعة السامية ويغلب وجودها في الجناح العربي الآسيوي، والمجموعة الحامية التي يغلب وجودها في الجناح العربي الإفريقي، كما وجدت بعض السلالات التي لا تنتمي لسلالة البحر المتوسط، كسلالة الأرمينية والسلالة الزنجية التي توجد بين بعض السكان العرب، وذلك بالتأثير بالاختلاط والتزاوج والاندماج[2].

يعود هذا التعدد الاجتماعي إلى كون الوطن العربي كان مهبطا للأديان السماوية اليهودية المسيحية والإسلام، وبكونها كانت ملجأً للجماعات الإثنية التي عانت من التهميش في بلدانها، ومن ناحية أخرى أن تنوع التضاريس الجغرافية للوطن العربي، كان يسمح للجماعات المختلفة بأن تنتحي جبلاً أو صحراء لتمارس شعائرها وطقوسها[3].

هذه الظاهرة "التعددية الاجتماعية" أخذت بعدين أساسيين هما البعد اللغوي والذي عبرت عنه أقليات لا تتخذ من اللغة العربية لغة أولى (الأكراد الأرمن، الآرميين والسريان والتركمان والشركس والقبائل الزنجية والبربر)، أما البعد الآخر فهو البعد الديني وتعبر عنه مجموعات مثل أهل الكتاب من المسيحيين (كاثوليك، أرثوذكس، بروتستانت)، واليهود(حاخاميين وقرائين

---

[1]– ناجي علوش، مرجع سابق، ص 145.

[2]– حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص99–100.

[3]– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 100 ـ 109.

وسامريين)، وكذا الفرق الإسلامية غير السنة، وهي فرق الشيعة الإمامية والإسماعيلية والخوارج، والمذاهب التوفيقية غير السماوية من قبيل الصائبة واليزيديين والبهائيين والشبك والديانات القبلية الزنجية[1].

تؤكد الدراسات التاريخية أن سكان الوطن العربي الحاليين، يعودون منذ أقدم الأزمان إلى الهجرات الطافحة من الجزيرة العربية عامة، واليمن خاصة، فهناك :

- الهجرات الدافقة التي كانت تغمر سهول وادي الرافدين ونواحي الشام وسهول واد النيل، ونواحي الشمال الإفريقي، خلال فترة محدودة.
- الهجرات البطيئة والتي كانت تمثل انتقالا متواصلا بطيئا ومحدودا ولكنه دائم خلال العصور[2].

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية للأقطار العربية جميعا، على الرغم من وجود "عاميات" لكنها لا تقف عائقا في التفاهم بين العرب، والدين الإسلامي هو دين معظم العرب (السنة والشيعة).

حيث أن المغرب العربي من ليبيا إلى موريتانيا يخلو من الطوائف الغير السنية ما عدا الأباضية في الجزائر وليبيا، أما مصر والسودان فيوجد بها النصارى ولا يوجد بها شيعة، وفي الجزيرة العربية يتعايش السنة إلى جانب الشيعة الزيدية في اليمن، والأباضية في عمان، وكان هنالك يهود في اليمن، هاجروا عند قيام الكيان الصهيوني ويزداد التنوع الطائفي في بلاد الشام ووادي الرافدين، حيث ما زالت هناك طوائف قديمة كالصائبة[3].

---

[1]–علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 100 . 109.

[2]– ناجي علوش، مرجع سابق، ص 149.

[3]–المرجع نفسه، ص ص 153–154.

❖ **الواقع الاجتماعي :**

تختلف أنماط المعيشة في المجتمع العربي بين سكان الريف والذين يشكلون 41 % من مجموع السكان، يعملون بزراعة الأرض وفلاحتها ن حيث تصل نسبتهم في قطر والكويت 0% وفي البحرين 3% وبين 13- 192 % في السعودية ولبنان وليبيا، في حين تصل إلى 71% في اليمن، و66% في السودان و57% في مصر، أما سكان المدن فهم يشكلون 55,6% من سكان الوطن العربي ويأتي انخفاض مستوى الحضرية في اليمن والسودان بسبب سيادة الاقتصاد التقليدي من زراعة وصيد ورعي وعدم نمو الاقتصاد الصناعي والخدمات[1].

ما يتميز به المجتمع العربي هو الولاء القبلي العشائري العائلي ن والأسرة العربية هي نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاقتصادية قديما وحديثا، وأولى الخصائص التي تتميز بها أنها وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية تفترض فيها طاعة الوالدين ويعتبر الأب قمة الهرم السلطة[2].

المطلب الثالث : طبيعة الأنظمة السياسية .

إن الخريطة السياسية للوطن العربي تجمع بين كيانات سياسية عربية مجزأة إلى 21 دولة: فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، السعودية، البحرين، الكويت، عمان، الإمارات العربية، قطر، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، الصومال، جيبوتي في القارتين آسيا وإفريقيا[3].

---

[1]- حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص 134-135.

[2]- أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص 237.

[3]- المرجع نفسه، ص 11.

تعتبر الدولة العربية التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية من دول العالم الثالث[*]، حيث تشترك معها في مجموعة من الخصائص، فمن الناحية الاقتصادية هي دول تعتمد على تصدير محصول واحد، وتخلف طرق الإنتاج، ونقص رؤوس الأموال وشيوع البطالة، ومن الزاوية الاجتماعية تنتشر فيها الأمية والتخلف وترتفع فيها معدلات الوفيات ن أما على المستوى السياسي فهي دولة تغيب فيها الرشادة في صنع القرار[1].

الملاحظ للنظم السياسية للوطن العربي يجد عدد من النظم العربية الملكية والنظم العربية الجمهورية، حيث وأن النظام الملكي يقوم على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة، تتسم بالإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم، حيث توجد ثماني دول ذات نظام ملكي هي: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات، الأردن، المغرب، في حين سقطت خمس نظم ملكية ما بين عام 1950-1970 (مصر، تونس، العراق، اليمن، ليبيا)، حيث تشترك النظم الملكية العربية في خصائص الوراثة حيث تسير في خط الأبوة وعلى من يتولى الملك أن يحظى بمبايعة الأسرة المالكة أولا كما أن جميع الملكيات العربية يغلب عليها الطابع العشائري القبلي وتختلف في بعض الخصائص مثل خط الوراثة، فهو في السعودية من الأخ للأخ، وفي المغرب وقطر والبحرين وسلطنة عمان من الأب إلى الابن، وفي الكويت دائري تناوبي[2].

---

[*]-**العالم الثالث** : مفهوم ينسب للكاتب الفرنسي "ألفريد سوفي" -1956- للدلالة على مجموعة دول غير ملتزمة إيديولوجيا تجاه أي عالم (غربي رأسمالي أو شرقي اشتراكي) (أنظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير، ط5، بيروت، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية،2010، ص 15).

[1]- علي الدين هلال ونفين مسعد، مرجع سابق، ص16.

[2]-المرجع نفسه، ص ص 58-59 .

تعتبر أنظمة حكم هذه الدولة أنظمة ملكية مطلقة، تحكم بمراسيم ملكية لها مجلس استشاري من الوزراء، هم في معظم الحالات أعضاء في الأسر الحاكمة أو على صلات القرابة ونسب لها، وهذه الدولة متشابهة في منع وجود أحزاب سياسية ونقابات عمالية، وللتواصل ما بين الحكم ورعيته هناك مؤسسات رسمية "مجالس استشارية" في كل من قطر، الأمارات العربية والسعودية، في حين توجد "مجالس وطنية"(مجالس الأمة) منتخبة في الكويت والبحرين، أما دول النظم الجمهورية، فهي تعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة، والنظام السائد فيها هو إيديولوجيات اشتراكية التي تبنتها بعد حصولها على الاستقلال (مصر، العراق، سوريا، اليمن شماله وجنوبه، الجزائر، ليبيا وتونس ...)، وهي بوجه عام لم تتمتع بحكم ديمقراطي حقيقي وتعددات حزبية سياسية، والأنظمة الاشتراكية فيها تحكم بواسطة حكام مدعومين بحزب واحد يحتل دوما غالبية المقاعد في البرلمانات، ويعين المرشحين لرئاسة الجمهورية[1].

على صعيد آخر، فقد اختلفت النظم الجمهورية في انتقال السلطة وتداولها، حيث أن هناك مجموعة من الدول اعتمدت في نقل السلطة على الانقلابات العسكرية، التي ميزت الفترة التالية مباشرة للاستقلال الذي فرضته حالة الاضطراب والفوضى، كما حدث في سوريا عام 1949 حيث شهدت ثلاثة انقلابات عسكرية، وليبيا شهدت محاولتي انقلابيتين بعد ثورة سبتمبر التي قادها معمر القذافي في عام 1969 و1970، في المقابل عرفت دولة أخرى عدة أنماط لانتقال السلطة (مصر والجزائر) فلقد شهدت مصر خلال فترة 1952-1999 نمطين أولهما التدخل العسكري الذي أطاح النظام الملكي، والاستفتاء الذي جاء به الرئيس أنور السادات[2].

---

[1]- ناجي أبي عابد وميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، (تر: محمد النجار)، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 35-37.

[2]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 60-61.

بدءًا من النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، بدأت جميع النظم العربية بدرجات متفاوتة تسير نحو التعددية السياسية واعتماد الأحزاب السياسية في حوالي ثلثي الدول العربية، وأجريت انتخابات لمنصب رئيس الجمهورية في 10 دول في 14 دولة ذات نظام جمهوري، وانتخابات تشريعية[1]، ولكن ورغم ذلك لوحظ ضعف في المشاركة السياسية وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول رغم اختلاف أنماط الحكم ،خاصة غياب التعددية الحزبية[2]، فالأنظمة السياسية العربية أثبتت عدم قدرتها على استيعاب التعددية السياسية.

حيث ازدادت حدة العنف السياسي الأمر الذي أدى إلى ازدياد استخدام أدوات القهر والعنف في مواجهة المعارضة السياسية، كما شهدت على المستوى الاقتصادي انخفاض في محاولات التنمية على مستوى الأقطار العربية لعجزها على إنتاج احتياجاتها الغذائية، وازدياد حجم المديونية وحدة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، واعتماد الدول النفطية على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، أما على المستوى الاجتماعي فمشكلة الطائفيات، ووجود الأقليات غير العربية عانت الدول العربية من أوضاع غير مواتية اقتصاديا وثقافيا، مما أدى إلى عدم استقرار سياسي، وإنفاق مبالغ طائلة في مجال التسليح لتحقيق الأمن الذي لم يتحقق (السودان ولبنان)[3].

جوهر النظم السياسية، هو أن غالبية أحزابها السياسية شكلية والسلطات التشريعية تشهد قيود دستورية واضحة تسحب الثقة من مجالس الوزراء، ناهيك عن نفوذ المؤسسة العسكرية،

---

[1]– أحمد يوسف أحمد، **النظام العربي إلى أين : سلسلة حوارات عربية**، عمان، الأردن: منتدى الفكر العربي، 2001، ص 58.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، بن عكنون، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 2005، ص 35.

[3]– محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، الإسكندرية، مصر: أبو الخير للطباعة والنشر، 2009، ص ص 353-354.

وتقوية دور الأسر الحاكمة في عدد من النظم العربية الجمهورية، مما يؤكد أن التطور الديمقراطي في النظام العربي متواضع بشكل مقلق إن لم يكن معدومًا[1].

---

[1]– أحمد يوسف احمد ، مرجع سابق، ص 58.

ـ خلاصة الفصل:

يعتبر الاتحاد السوفييتي أول دولة اشتراكية قامت بعد اندلاع الثورة البلشفية بقيادة لينين سنة 1917، تميزت باتساع مساحتها وامتدادها في أراضي أوروبا واسيا وتنوع القوميات بضمها شعوب من غرب أوروبا واسيا الوسطى، وتتميز أيضا بسيطرة الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي ذو الإيديولوجية الشيوعية.

في المقابل هناك المنطقة العربية التي يقع الاختلاف في تسميتها بين الوطن العربي والعالم العربي، ليتمايز أيضا في أنظمته السياسية بين جمهورية وأخرى ملكية، رغم الاتفاق في اللغة العربية والدين الإسلامي.

الفصل الثاني: التحولات في الاتحاد السوفييتي.

المبحث الأول: انهيار الاتحاد السوفييتي.

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: بروز روسيا الاتحادية.

المطلب الأول: التحولات الداخلية في روسيا الاتحادية.

المطلب الثاني: التحولات الخارجية في روسيا الاتحادية.

انهار الإتحاد السوفييتي عام 1991، القطب الثاني في العالم، وقد شهدت مرحلة ما قبل الانهيار أحداث متسارعة، وأعتبر هذا السقوط أهم حدث في القرن العشرين.

ثم نشأ عن هذا الانهيار 15 دولة مستقلة استقلالا تاما بعد أن كانت جمهوريات اتحادية تشكل دولة واحدة، وكانت أبرزها سياسيا واقتصاديا وجغرافيا وسكانيا روسيا الاتحادية، التي ورثت عوامل القوة الإستراتيجية عن الإتحاد المنهار.

لقد كان انهيار الإتحاد السوفييتي عائدا لعدة أسباب، ونشوء ورثيته روسيا الاتحادية عرف العديد من التحولات، لذا ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لدراسة :

- انهيار الإتحاد السوفييتي .
- بروز روسيا الاتحادية .

المبحــث الأول: أسبـــاب انهيـــار الاتحـــاد السوفييتـــي.

احتدم الصراع بين الاتحاد السوفييتي والو.م.أ في خضم الحرب الباردة، وقد بدأ التنافس الفعلي بعد دخول الاتحاد السوفييتي مجال التنافس النووي وكسر الاحتكار الأمريكي له، وقد شمل التنافس جميع المجالات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، العلمية والثقافية،الاجتماعية)، وأكدت تقارير سوفييتية وأخرى غربية التفوق السوفييتي خاصة في المجال العسكري والاقتصادي، حتى أنه في الخمسينات من القرن 20 أكد خروتشوف أن الاتحاد السوفييتي "سيدفن" الرأسمالية، لكن كل هذه الحسابات قد تغيرت في أواخر الثمانينيات،حيث كان انهيار الاتحاد المفاجئ، والذي (حسب رأينا) لم يأت بشكل عرضي بل تضافرت عدة أسباب لفشل هذا النموذج الماركسي–اللينيني، وهو ما سنتناوله في مبحثنا هذا، وقد ركزنا على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها المجالات التي مستها الإصلاحات التي جاءت في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي، وقد أدرجناها في مطلبين :

- ✓ أولا : الأسباب السياسية.
- ✓ ثانيا :الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

المطلــب الأول: الأسبـــاب السياسيـــــة.

إن سيطرة النظام المركزي على الجماهير السوفييتية، هي أحد إخفاقات النظام السياسي السوفييتي. فطبيعة النظام المسير من خلال الحزب الشيوعي الوحيد، وسيطرته على جميع مؤسسات الدولة دون إشراك قوى أخرى جعل من الحزب مؤسسة تعتلي الشعب لا تخدمه[1]،فظل يمارس سلطته وجهاز الدولة، خارج القوانين والدستور[2]، وأصبح الكثير من

---

[1]– أمين هويدي، **التحولات الإستراتيجية الخطيرة : البريسترويكا وحرب الخليج**، القاهرة،مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997، ص60.

[2] – محمد حسنين هيكل، **الزلزال السوفييتي**، ط2، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990، ص49.

أعضائه والشيوعيين ذوي المناصب العليا خارج دائرة النقد والمحاسبة، وانتشرت المحسوبية أواسط الدوائر الحكومية[1].

لعل من أخطاء الاتحاد السوفييتي اهتمامه بمواجهة التهديدات الخارجية، وإهماله التحديات الداخلية (كتحقيق الديمقراطية وتدعيم الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة)، حيث خصص نسب كبيرة من الدخل القومي لنفقات الدفاع على حساب الحرية السياسية للشعب[2]، وقد بدى إخفاق النظام منذ عهد بريجينيف، حيث حدث انفصام بين الحكام والمحكومين، وبدأ في الاتساع وهو ما ظهر في السلوك الانتخابي للمواطنين حيث كشف دراسات بين 1979-1982 أن 12 % من المسجلين على اللوائح الانتخابية طلبوا شطب أسمائهم ن و30 % لم يحضروا الاقتراع[3].

لكن في الحقيقة إن طبيعة النظام في الاتحاد السوفييتي لم يتغير منذ عام 1917 وهو الأمر الذي زاد في تعمق الأزمات السياسية وصعوبة إصلاحها[4].

يرجع – أمجد جهاد عبد اللّه – أخطاء النظام السياسي السوفييتي إلى بداياته عند اندلاع ثورة 1917 التي قامت في وقت وصلت فيه الإمبراطورية الروسية إلى قمة توسعها، واستمرت الأخطاء مع ستالين في فشله بمساندة الثورة الصينية ضد اليابان، وتوالت الأخطاء مع القادة الروس تجاه الصين التي تعتبر الحليف الأكبر للإتحاد، مما دفع الصين باهتمام القيادة السوفييتية بالإمبريالية الاشتراكية[5]، ويضيف –أمجد جهاد عبد اللّه– أن صورة الإتحاد

---

[1] – سميح عبد الفتاح، **انهيار الإمبراطورية السوفييتية**، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص79.

[2] – أمين هويدي، مرجع سابق، ص58.

[3] – محمد بلخيرة، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفييتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، (تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، السنة الجامعية 2003-2004، ص 80 .

[4] – مكارم إبراهيم، "أسباب انهيار الشيوعية السوفييتية من مناظير مختلفة"، 2-10-2011، ماخوذة من: www.ahewar.org. تاريخ الزيارة : 17-02-2015، سا 21:45.

[5] – أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2011، ص77.

السوفييتي ونفوذه بدأت تضعف خاصة بعد إلغاء الستالينية عام 1956، وكشف جرائمها، خاصة في المجر وتشيكوسلوفاكيا[1].

كما تظهر تناقضات الاتحاد السوفييتي في سياساته الداخلية والخارجية، ففي حين كان يؤكد على السلام العالمي، كان يعمل على تسليح الدول الثورية مما يصعد التوترات الدولية، أضف إلى ذلك تشديد فلسفته المستمرة للتغيير في الشؤون السياسية والاجتماعية، وهو لم يتسلح بما يكفي من التكنولوجيا الراقية (التي كانت في أوج تطورها في العالم الغربي)، وذلك يعود لدكتاتورية وبيروقراطية النظام[2].

تغير5 رؤساء منذ نشوء الاتحاد السوفييتي، ولم تدخل أي إصلاحات على كيان الدولة، لكن مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي عاشت القيادة السوفياتية حالة عدم الاستقرار، حيث تعاقب على الزعامة عدة رؤساء، ففي 1982 توفي "بريجينيف" تاركا خلفه تراكما من الأزمات، ثم خلفه "أندربوف" الذي مات بعد 15 شهر (1984)، والذي حاول إدخال فكر جديد على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وذلك بإحلال عدد من الشباب مكان الشيوخ الذين كانوا في السلطة، واختير بعد وفاته "كونستانتين تشيرنينكو" والذي زادت البلاد حدة في الأزمة السياسية بعد وفاته (1985)[3]، ثم اختير ميخائيل غورباتشوف سكرتيرًا عامًا للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي حمل أفكارا جديدة لإحداث إصلاحات في كافة القطاعات(ينظر الشكل 4) ومنها السياسية والتي كان من مشاكلها انتشار مظاهر الفساد الإداري وتفشي البيروقراطية، وضعف الرقابة على الأجهزة الحاكمة السياسية والإدارية[4].

---

(1) – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص86.

(2) – بول كنيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى،** (تر: مالك البد يري)، ط 2، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 743.

(3) – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 79.

(4) – ممدوح منصور، أحمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي : العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991،** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 297.

ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي أنعقد في مارس 1986، تمت الموافقة على البرنامج السياسي لغورباتشوف، الذي هدف من خلاله تحقيق سياسته الإصلاحية[1].

في 1987 بدأ غورباتشوف برنامجه الإصلاحي من خلال سياستي البريسترويكا[*] والغلاسنوست[**]، هدفا منه لتحقيق مزيد من الاشتراكية والديمقراطية[2]، اعتمادا على العلانية والرقابة من القاعدة، كما قام بتغيير الأفراد في كل المواقع لتحقيق التغيير، وقلص سلطة الحزب وعمل على زيادة سلطة الحكومة و السوفييتات[3]، وذلك هدفا منه للفصل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، لمنع الحزب من التدخل في شؤون سلطات الدولة[4]، كما تم السماح بممارسة الديمقراطية والحريات السياسية[5]، حيث أصبح في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1985-1991، إحدى عشر ألف حزب وجمعية تعمل بشكل رسمي، و30 ألف جمعية ثقافية واجتماعية، بعد أن كان هناك سوى حزب واحد ومنظمات عمالية وشبابية تابعة له [6].

كما هدفت إصلاحات غورباتشوف السياسية إلى التعايش السلمي مع الغرب، والدعوة إلى تغيير العلاقات الأمريكية السوفييتية إلى التعاون[7]، والتي استجابت لذلك بعقد لقاءات بين

---

[1] – بوريس مسنر، "برنامج غورباتشوف الاجتماعي السياسي : سياسة القوى العظمى في عالم متغير"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 96، القاهرة، 1989، ص266.

[*] – **البريسترويكا:** لفظة روسية تعني إعادة البناء . أنظر: ممدوح منصور، أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي : العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 293.

[**] – **الغلاسنوست:** تعني المكاشفة والمصارحة في القضايا السياسية والاقتصادية. (أنظر: خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009، ص224).

[2] – مجدي الجزيري، **شهادة على عصر من بير ديائف إلى جورباتشوف**، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والطباعة،2001 ، ص 442.

[3] – أمين هويدي، مرجع سابق، ص 68 .

[4] – بوريس ميسنر، مرجع سابق، ص 266.

[5] – ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 302 .

[6] – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 154.

[7] Olivier jean blanchard, and jeffrey D.Sachs, **Russian and the souviet union then and now**, university of chicago press, 1994, p234.

زعماء الدولتين (قمة جنيف 1985، قمة ريكيافيك، قمة موسكو 1988، قمة مالطا 1989)[1]، هدفت إلى تخفيض إنتاج الأسلحة الإستراتيجية [2].

فقد ذهب –عبد الناصر جندلي– إلى أن العامل السياسي الخارجي والمتمثل في الغرب (الو.م.أ)، قد لعب دورًا حاسما في تشديد الخناق على الإتحاد السوفييتي في مواصلته لسياسة السباق نحو التسلح التي أثقلت كاهل الاقتصاد السوفييتي[3]، لذا هدف غورباتشوف من خلال رسم سياسته الخارجية إلى تأسيس علاقات دولية مبنية على أساس "توازن المصالح" بدلا من "توازن قوى"[4].

لكن تصاعد الأحداث السياسية في العقد الأخير من عمر الإتحاد السوفييتي، تسارع مع وصول غورباتشوف إلى السلطة ببرنامجه الإصلاحي الذي اعتبره الكثيرون بداية النهاية للإتحاد[5]، فسياسة الغلاسنوست التي جاء بها كأسلوب إصلاحي للمجتمع (تسييس المجتمع) وتأييله ضد الجهاز البيروقراطي، هي في الحقيقة موجهة ضد النظام أصلاً[6]، كما أن سياسة البريسترويكا تعتبر إصلاحاتها الاقتصادية أسبق من السياسة ، كما أنها تقترب إلى الاشتراكية الديمقراطية، مما أدى إلى تراجع الإيديولوجيا الشيوعية[7](*).

---

[1] – محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 93 .

[2] – فتحي يكن، منى حداد، **البريسترويكا من منظور إسلامي**، عين مليلة ، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1991، ص 21 .

[3] – عبد الناصر جندلي، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، باتنة، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010، ص 39.

[4] – ممدوح منصور، أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 302 .

[5] – خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 201.

[6] – محمد بلخير، مرجع سابق، ص 154.

[7]– عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات العالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، ، [د س ن]، ص 126 .

(*) – للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، ط2، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990، ص92.

كما أن تقرب غورباتشوف من الغرب، جاء من أجل كسب تأييدهم لسياستي البريسترويكا و الغلاسنوست، وتثبيت غورباتشوف في السلطة، بعد إدراكه من انهيار الإتحاد السوفييتي خاصة بعد تفاقم المشاكل السياسية الداخلية[1].

كما أن سياسات غورباتشوف أدت إلى تنازلات كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تنازلات إستراتيجية تخلى فيها عن أوربا الشرقية (الانسحاب من أفغانستان) التي تعتبر المجال الحيوي الأمني للشيوعية وللنظام، مما أدّى إلى ظهور ثورات مضادّة، إضافة إلى انحسار المدّ السياسي والإيديولوجي للإتحاد على الساحة الدولية مع تقلص المساعدات الخارجية للدول التي تدور في فلكه[2].

لقد أدت إفرازات البريسترويكا إلى تراجع نفوذ الإتحاد السوفييتي، وذلك من خلال انتقال عدد من الدول الاشتراكية إلى التعددية بخطوات سريعة[3]، حيث بدأ انهيار الأنظمة الشيوعية ابتداءًا من بولونيا ثم توحيد ألمانيا وإلغاء دولة ألمانيا الديمقراطية، وسقوط النظام الشيوعي في المجر 1990، وفي بلغاريا سنة 1990، وفي رومانيا حيث كان الانهيار دمويا بإعدام الرئيس تشاوتشيسكو وعائلته في 1989، ثم ألبانيا وتشيكوسلوفاكيا في 1990، ثم جمهوريات البلطيق الثلاث[4].

إن سياسة الغلاسنوست ساهمت في تآكل قوائم الشرعية من خلال المصارحة والشفافية[5]، باعتبارها أدت إلى انبعاث الشعور القومي ومنه تمزق الإتحاد، بالإضافة إلى الدور الخارجي (الغرب) في تأزيم هذه القضية بمساندتها للقوميات، وأيضا معاهدة غورباتشوف سنة 1991 والتي نصت على الحق في إقامة تمثيل دبلوماسي مع الخارج للجمهوريات، كما أعطاهم غالبية

---

(1) – عبد الناصر جندلي، "التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 39 .

(2) – خليل حسين، مرجع سابق، ص 241.

(3) – أحمد برقاوي وآخرون، **البريسترويكا: الاجتهاد النظري بين الرغبة والاحتمال**،[د م ن]، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1991، ص6.

(4) – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 156 .

(5) – محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 97 .

مظاهر السيادة القومية[1]، مما أدّى إلى عدم رضي كبار السلطة ودخولهم في صراع، ومنه فقدان الثقة لدى الجماهير بالزعامة ومنه المطالبة بحقوقهم[2].

وكان واضحا أن العلاقات بين الجمهوريات والسلطة المركزية لم تعد على اتفاق، ولم تصبح الجمهوريات في رضي عن السلطة ومواقفها[3]، خاصة وأن سياسة البريسترويكا والغلاسنوست قد كشفت عن إخفاقات الإتحاد السوفييتي، وأن القوى المعادية للاشتراكية قد استولت على السلطة في كل من بولندا وهنغاريا ولم يقم الإتحاد السوفييتي بأي مبادرة للتحكم والسيطرة على الأمور[4]، وكذا استمرار الابتزاز الغربي للإتحاد واشتراطه لاستقلال جمهوريات البلطيق مقابل الدعم الاقتصادي[5]، بالإضافة إلى فقدان الحزب لدوره المركزي والقيادي لإدارة السلطة خاصة بعد إعلان غورباتشوف بانسحابه عن سكرتارية الحزب، وداعيا اللجنة المركزية من حل نفسها في 1991 ،بعد انتسابه لها لمدة 25 سنة[6] .

إن إصرار غورباتشوف على اعتماد المحافظة على الاشتراكية، أقام نوعًا من الانقسام بين القيادة وقوميات الدولة التي تريد أن تجعل من التعددية واقعا لإنهاء النظام القديم، مما أنتج ضعفًا شديدا في الدولة وسيطرتها السياسية[7]، فقد ساد الاتحاد 3 تيارات، أولها دعى إلى

---

[1] – خليل حسين، مرجع سابق، ص 237 .

[2] – كريس هارمان، **العاصفة تهب حول انهيار النموذج السوفييتي**، (تر: خليل كلفت)، القاهرة، مصر: دار النصر للنشر والتوزيع، 1995، ص 67 .

[3] – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 81 .

[4]– سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 90 .

[5]– علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995**، ط2، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006، ص 207.

[6]– فتحي يكن، منى حداد، مرجع سابق، ص 23.

[7]– أحمد برقاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

الإصلاح المتدرج بقيادة غورباتشوف، والثاني دعى إلى تطوير الحزب وقاده الأمنيون وأجهزة المخابرات، والثالث هم الراديكاليون الذين يرون الإصلاح قد جاء بشكل بطيء وقد قاده بوريس يلتسن(*) وادوارد شيفارتادزه[1].

وللظروف السابقة الذكر قامت القيادة العسكرية والأمنية في 19 أوت 1991 بانقلاب على القيادة، للحؤول دون توقيع معاهدة الدول ذات السيادة (الإتحاد الكونفدرالي) خاصة وأن سياسات غورباتشوف التي هدفت إلى إبعاد الجيش عن السياسة، وتخفيض موازنة وزارة الدفاع والمخابرات(**)، والتنازلات التي قدمها للوم أ والتي تخص خفض إنتاج الأسلحة النووية[2].

ضمت الهيئة الانقلابية عددا من رموز السلطة أمثال: غينادي يابنيف نائب الرئيس، فالنتيت بافبوف رئيس الوزراء، بوريس ياغوف وزير الداخلية، وديمتري يازوف وزير الدفاع، وفلادمير كريتشيكوف وزير المخابرات ، لكن هذا الانقلاب لم يستمر لأكثر من 60 ساعة[3]، حيث عارض يلتسين المحاولة وحشد كل القوى ضدها فأكسبه هذا سمعة جيدة لدى الجماهير[4]، وقد أعلن نفسه قائدا على أجهزة حكومة روسيا وقواتها العسكرية والأمنية، وألغى نشاط الحزب الشيوعي في روسيا بـ أكتوبر 1991، و استمرار الخلاف بينه و غورباتشوف على السلطة، لينتهي بتوقيع معاهدة حل الإتحاد السوفييتي وتشكيل رابطة الدول المستقلة "الكومنولث" في 21 ديسمبر 1991، وانضمت إليه جميع جمهوريات الإتحاد، ما عدا دول

(*) – أنظر: ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، بيروت لبنان: الدار العربية للعلوم، 2013، ص 153.

(1)– خليل حسين، مرجع سابق، ص 236 .

(**) – أنظر: محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، ط2، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990، ص 47.

(2)– أمجد جهاد عبد الله ، مرجع سابق، ص 81.

(3) – خليل حسين، مرجع سابق، ص 238 .

(4) – محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، مصر: الدار الثقافية للنشر، 2002، ص 254 .

البلطيق الثلاث، وفي 25 ديسمبر 1991 أوقف غورباتشوف نشاطه كرئيس للإتحاد السوفييتي[1].

المطلـــب الثانــــــي: الأسبـــــاب الاقتصاديــــة والاجتماعيــــــة.

تعتبر الأوضاع الاقتصادية من أسباب انهيار الإتحاد السوفييتي، رغم ما كنا نسمعه عن اعتباره كقوة اقتصادية عظمى في الخمسينات من القرن الماضي، لكن ذلك فيه بعض المبالغة، غير أنه وفي سبعينيات القرن العشرين وبداية الثمانينيات[2]، فإن تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأميركية لم تشر إلى أن الاقتصاد السوفييتي كان مليئا بالثقوب، فتقديرات النمو الاقتصادي بين 1975 و 1985 لم يتجاوز 2,1 % ،وهو يدل على عدم سوئه مقارنة بالو.م.أ 2,9 %.

انهيار الاقتصاد السوفييتي يعود لعدة عوامل سببها التباطؤ في النمو خاصة منذ نهاية السبعينات[3](ينظر الشكل5)، الناتج عن أزمة العمالة وانخفاض القوة العاملة، وأزمة الطاقة (انخفاض أسعار البترول العالمية)[4]، فقد فشل الإتحاد والحزب في التصدي خلال ربع قرن للمشكلات الاقتصادية[5]، وذلك يعود لاحتكار البيروقراطيين للسلطة السياسية والإدارة الاقتصادية، بسبب مواقعهم في الهرم السياسي، مما أدى إلى تجميد الاقتصاد، ولتعود المنفعة المادية على مصالحهم[6]، وكذا مركزية التخطيط التي أدت لكوارث اقتصادية[*]، على حدّ تعبير ـ محمد حسنين هيكل – وترتب عنها تدني في نوعية السلع، وإضعاف طلبها في السوق،

---

[1] – ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 157 .

[2] – أية الله السيد هادي المدرسي، "انهيار القوى العظمى : الإتحاد السوفييتي نموذجا"، **مجلة البصائر**، العدد 50، 2012، ماخوذة من: www.albasaer .org , تاريخ الزيارة : 2-11-2014، سا 21:45.

[3] – علي صبح، مرجع سابق، ص ص204 ـ205 .

[4] – محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص 75 .

[5] – خليل حسين، مرجع سابق، ص 227 .

[6] – أرنست ماندل، **الإتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف**، (تر: بولا الخوري)، بيروت، لبنان: دار الواحة للنشر والتوزيع، 1991، ص 61 .

[*] – أنظر : محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، ط2، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990، ص 50.

وتدني إمكانية تصديرها[1] ، فرغم أن لينين قد وضع قواعد اقتصادية عملية لبناء الاشتراكية، فإن القادة من بعده (كستالين) أحلّوا محلّها اشتراكية تتحكم الدولة فيها بالنظام الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي[2]، فقد توصل بعض الاقتصاديين الإصلاحيين أمثال: أبيل أجانبيجيان ونيكولاي بيتراكوف ونيكولاي شميليف ن بأن النظام البيروقراطي السوفييتي بقيادة الحزب الشيوعي ،له القسط الأكبر من المسؤولية في التدهور الاقتصادي للإتحاد السوفييتي[3].

إذ أن الاقتصاد السوفييتي كان يعتمد على زيادة كمية المادة الأولية المستخدمة في الإنتاج بدلا من رفع مستواه، وكذا غيابه عن السوق العالمية واستفادته من العملة الصعبة [4].

تردي نوعية المنتجات وعدم فعاليتها جعل الاقتصاد السوفييتي بعيدا عن الاقتصاد الغربي[5]، خاصة في المجال التكنولوجي، حيث أنها لم تواكب الدول الرأسمالية في إنتاج التكنولوجيا المدنية، وكانت تنفق ثروات طائلة على الصناعات الثقيلة والعسكرية خلال العقود الأخيرة[6]، وتطور في تكنولوجيتها العسكرية، في حين أنها كانت عاجزة عن تطوير التكنولوجيا التكنولوجيا المدنية[7] .

وقد كان تطوير التكنولوجيا العسكرية في ظل تنافسها مع الولايات المتحدة في السباق نحو التسلح (بعد مجيء ريغان وتطبيقه للبرنامج)، وما زاد في إثقال كاهلها الاقتصادي، المساعدات الاقتصادية الضخمة التي كان يقدمها لحلفائه وشعوب العالم الثالث، وذلك لسياسة الاستقطاب،

---

(1) – محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 50 .

(2) – مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 53 .

(3) – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 31 .

(4) – أمين هويدي، مرجع سابق، ص 65 .

(5) – كريس هارمان، مرجع سابق، ص 62 .

(6) – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 75 .

(7) – أمين هويدي، مرجع سابق، ص 58 .

فقد قدرت مساعداتها لكل من كوبا وفيتنام بحوالي 5,7 بليون دولار، ومساعدات أخرى هائلة لكل من أنغولا، اليمن، كوريا الشمالية والهند [1].

رغم إمكانات الإتحاد السوفييتي العسكرية الهائلة، إلاّ أن اقتصاده كان يبدوا عليه الإرهاق وذلك لعدم تنمية وتسريع الإنتاج، وتزايد الأمر بعد الحصار التكنولوجي الذي استعمله الغرب، فرغم تركيز موسكو التكنولوجي على الجانب العسكري ،فهو لم يعطي للاقتصاد حقه من ذلك، فقد قدرت صادراته الصناعية بـ 2% في منتصف الثمانينيات، في حين بلغت صادراته من المواد الأولية إلى 70 %، وهو ما يدل على التخلف التكنولوجي[2]، وما يبرر عدم مواكبة منتجاته المواصفات العالمية، ورغم التغيير الذي طرأ على الاقتصاد العالمي في نهاية القرن الـ20، فإن الإتحاد السوفييتي لم يواكب ذلك، ففي عام 1985 حين كان يملك 50 ألف كمبيوتر شخصي، كانت أمريكا تملك 30 مليون كمبيوتر[3].

ويبرز تناقض السياسة السوفييتية من خلال حاجتها لدعم الإنتاج الزراعي والصناعي، وفي نفس الوقت تعيق تلك الإمكانيات بتطبيقها لنظام المزارع الجماعية، وإتباعها التخطيط المركزي، إذ يعتبر القطاع الزراعي أشد القطاعات الاقتصادية ضعفا في الاتحاد، في حين كانت يوما روسيا القيصرية (قبل قرن) أحد أكبر مصدري الحبوب في العالم[4]، وما زاد في ركود الإنتاج الزراعي قلّة الاهتمام وانحدار في الاقتصاد بصفته عامة، خاصة بعد إنشاء ستالين نظام للتوجيه المركزي للاقتصاد، والذي ركز على الصناعات المعدنية الثقيلة وأهمل المجالات الأخرى[5].

---

(1) – عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 30 .

(2) – خليل حسين، مرجع سابق، ص 254.

(3) – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 87.

(4) – بول كينيدي، مرجع سابق، ص ص 743–745 .

(5) – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 86 .

عند وصول غورباتشوف للسلطة كانت القوة الاقتصادية تتآكل، إذ كان هناك عجز في توفير المواد الغذائية للشعب، حتى أضطر إلى استيراد نسب كبيرة من احتياجاته[1]، ولجأ إلى الخارج لتلبيتها (الأرجنتين، كندا، الوم أ، فرنسا، استراليا) إذ بلغت مستورداته الزراعية عام 1986 إلى 26,8 مليون طن[2]، ليصبح هذا البلد العملاق عسكريا يعاني من التبعية الغذائية بعد تدني إنتاجه الزراعي.

مع أواخر الثمانينيات سعت القيادة السوفييتية إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وفق برنامج البريسترويكا، حيث وضع غورباتشوف ومساعديه عملية شاملة تسرع عملية التنمية الاقتصادية[3]، وفي إطار الإصلاحات حاول غورباتشوف إنعاش الاقتصاد من خلال توفير استثمارات كبيرة، والاعتماد على التجارة الخارجية لاستيراد التكنولوجيا ونشرها، كما قام بالاقتطاع من ميزانية القوات المسلحة ومخصصات الزراعة والطاقة المقدرة بـ 50 % للصناعات الاستهلاكية لتوفير السلع الضرورية للشعب[4].

لكن هذه الإصلاحات لم تكن تسعى في البداية إلى ديمقراطية تعددية فالواقع أن غورباتشوف لم يرغب في اقتصاد تحت مراقبة السوق بعيدا عن مراقبة الدولة، بل سعى إلى اقتصاد مختلط بمعايير اشتراكية قوية وبقاء الدولة كمسير له[5]، لذا اعتبر –علي صبح– أن المشكلات الاقتصادية برزت فعلا في عهد غورباتشوف بالتحديد[6]، إذ سياسته الإصلاحية وصلت إلى مأزق مع حلول 1987، حيث أن النمو لم يتعدى 1% مما يدل على ركود الإصلاحات الاقتصادية ،وعدم نجاحها في تحسين الإنتاج[7]، كما بدأت السوق الاستهلاكية

---

[1] – أمين هويدي، مرجع سابق، ص 65 .

[2] – محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص 75 .

[3] – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 73 .

[4] – محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 97 .

[5] – عبد الناصر جندلي، "التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 32 .

[6] – علي صبح، مرجع سابق، ص 205 .

[7] – محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 46 .

الداخلية في التدهور في 1988[1]، وأصبحت العديد من المؤسسات مهددة بالإفلاس وأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في ارتفاع مستمر[2].

وتستمر أخطاء البريسترويكا في حل مجلس التعاضد الاقتصادي (الكوميكون)[*] في 5 جانفي 1991، دون خلق بديل له يدير شؤون العلاقات الاقتصادية بين الدول، مما خلف خسائر مادية فادحة لشعوبها[3]، خاصة على الإتحاد السوفييتي الذي كان يعاني من أزمات اقتصادية.

إن هذه الإصلاحات جاءت بعد فوات الأوان، إذ أن التراكمات التي حصلت على مدى أربعة عقود، أثقلت كاهل الاقتصاد السوفييتي[4]، كما أن من أسباب فشلها معارضة الحزب لها منذ البداية.

إذ أن حصانة موقع مسئولي الحزب، والبيروقراطيين الذين يحتكرون السلطة والنفوذ، يرون من مساعي إلغاء المركزية في نظام التخطيط، وإعطاء مدراء المصانع حرية أكبر، وتقديم الحوافز للمشاريع الفردية، ورفض قبول المنتوجات الرديئة، وانتشار أكثر لحرية المعلومات، ودعم الاستثمار، ومحاربة الفساد الإداري (خطة البرنامج الإصلاحي البريسترويكا والغلاسنوست)، تشكل تهديدات خطيرة لمواقعهم[5]، كذا حاولوا محاربة هذا البرنامج، ومثلوا عائقا أمام تحقيقها.

---

[1] – كريس هارمان، مرجع سابق، ص 26 .

[2] – محمد بلخيرة ، مرجع سابق، ص 163 .

[*]– **الكوميكون:** مجلس المعونة الاقتصادي هدف إلى التنسيق الاقتصادي والتجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس تأسس في 25 جانفي 1949. (أنظر : خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009، ص 242).

[3] – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 89 .

[4] – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 85 .

[5] – بول كنيدي، مرجع سابق، ص 757 .

إن تردي الأوضاع الاقتصادية وركودها أدى إلى استياء سياسي وعدم رضى جماهيري[1]، وزاد سخط الجماهير وخرجوا في مظاهرات إضرابات (إضراب عمال المناجم صيف 1989)، وتنامت المشكلات القومية خاصة في أرمينيا وأذربيجان وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، والتي أفرزت بعدها المطالبة بالاستقلال عن الإتحاد، والتي لم تستطع السلطات من احتواءها وإيجاد حل لها وذلك لتأزمها وانتشارها حتى بلوغها قلب موسكو[2].

سياسة الاتحاد في مزج الشعوب أدى إلى تنمية الاستعمار الداخلي وعزز ظواهر الاضطهاد القومي، واستمرار التمييز بين القوميين في الإتحاد[3]، وهو الأمر الذي أيقظ المسألة القومية، وقد لوحظ ذلك في سياسة ستالين في تطهير القوميات والأقليات من مواقع السلطة وتصفية مثقفيهم جسديا، كما عمل على إلغاء لغاتها وتهجير أمم آلاف الأميال، ويظهر التمييز القومي في ممارسات السلطة حيث أنه في الحزب الشيوعي يشكل الروس نسبة 59,7% في حين أنهم أقل من نصف سكان الإتحاد، وهو الأمر الذي أدى إلى نمو مشكلات اجتماعية[4]، كما أدت سياسة ستالين إلى فرز وضم قوميات وأعراق أفرزت مجتمعا هجينا في غالبية المقاطعات والأقاليم السوفييتية، ما دفع بعض الجمهوريات إلى المناداة بالاستقلال مثل جمهوريات البلطيق، وأخرى بالعودة إلى الموطن الأم مثل إقليم ناغورنو كارباخ[5]، وهو نتيجة سياسة الترويس للشعوب غير الروسية التي مورست في عهد ستالين لتعزيز قبضة البيروقراطية المركزية، و تمت المواصلة في هذه السياسة من خلال كبت هاته القوميات ومحو لغاتها المحلية وإجبارها على التعامل باللغة الروسية كلغة رسمية، فقد أدت الأوضاع الداخلية وما عرفته في مشاكلها القومية فقدان الثقة في غورباتشوف وإصلاحاته[6].

---

[1] – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 70 .

[2] – كريس هارمان، مرجع سابق، ص 27.

[3] – أرنست ماندل، مرجع سابق، ص 57.

[4] – كريس هارمان، مرجع سابق، ص 67.

[5] ـ خليل حسين، مرجع سابق، ص 230.

[6] ـ كريس هارمان، مرجع سابق، ص 68.

رغم نجاح المجتمع السوفييتي في حل مسائل تشغيل المواطنين، وتوفير ضمانات اجتماعية ومنح، إلا أنه لم يتمكن من تحسين الظروف السكنية ونوعية المواد الغذائية، وتنظيم وسائل النقل والخدمات الصحية والتعليمية، وبسبب الأزمة الاقتصادية وتردي أوضاعها وتراجع الدخل الفردي والقومي وانخفاضه، أثر هذا الواقع المادي على تفكير الناس وقيمهم الأخلاقية، فانتشرت الجريمة، والفساد، وسيطرة المافيا، والفقر والبطالة، والإدمان على الخمور وتعاطي المخدرات[1]، إذ تحدد تقديرات الدراسات عدد الفقراء في الإتحاد السوفييتي بـ50 مليون فقير، أي ما يعادل 20 % من مجموع السكان، وقدرت البطالة في أذربيجان بـ 27,6% شاب عاطل عن العمل أي 250 ألف شخص من مجموع السكان[2]، أما في أرمينيا فبلغت النسبة 18 %، و6 ملايين في كل من كازاخستان وأواسط آسيا[3]، وهو ما يدل على كبر فجوة المشكل الاجتماعي وتأزمها.

إن تردي النمو الاقتصادي قد أثر على مسألة إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتسريع عمليتها، ورفع مستوى المعيشة، كرفع الرواتب، وتسريع بناء المساكن،.... كله يتطلب إمكانات مالية، لا يمكن تأمينها إلا بفضل النمو الاقتصادي، والذي هو غير كافٍ[4].

تفاقم الأوضاع الاجتماعية والتفكك البطيء في علاقاتها، يلخصه نقص نسبة المواليد، وزيادة نسبة الوفيات، خاصة لدى الذكور[5]، كما انخفض معدل الحياة إلى 66 عام عامي 1978-1979، في حين كان يتراوح بين 67 و 70 عام، سنة 1955[6]، ويرجع سببها – حسب رأي الباحثين- إلى تدهور الصحة العامة.

---

[1] – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 76 .

[2] – أرنست ماندل، مرجع سابق، ص 41 .

[3] – كريس هارمان، مرجع سابق، ص 71 .

[4] – أحمد برقاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 50 .

[5] – يول كنيدي، مرجع سابق، ص 754.

[6] – أرنست ماندل، مرجع سابق، ص 43.

تطور معدل الوفيات يرجع لغياب الشروط الصحية في المستشفيات (مستشفيات التوليد) ونقص الخدمات فيها، إذ ورغم توفر عدد كبير من المستشفيات والأطباء لكل نسبة من السكان، ظل المجتمع السوفييتي يعاني من تدمير في مستوى الخدمات الصحية[1].

إن تراجع الأوضاع الاجتماعية وتدهورها أدّى إلى استياء جماهيري من القيادة والنظام السياسي، ومعارضة الإصلاحات، وبالتالي انتشار الإضرابات والمظاهرات للمطالبة بالتغيير نحو التعددية والديمقراطية خاصة بعد مقارنة أوضاعهم بالمستوى المعيشي لشعوب الدول الرأسمالية – حسب قول أرنست ماندل –.

[1] – سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 76 .

المبحـــث الثانـــــي: بروز روسيـــــا الاتحاديــــــــة.

بعد أن وقع رؤساء جمهوريات روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، وهم بوريس يلتسن وكرافتشكوك وشوشكيفتش في 8 ديسمبر 1991، على إتفاق إنشاء كومنولث الدول المستقلة (رابطة الدول المستقلة)، والذي نص على إنهاء وجود الاتحاد السوفييتي قانونيا، ظهرت روسيا الاتحادية في إثر التفكك كوريثة شرعية (قانونيا) للإتحاد، كونها أكبر الجمهوريات المستقلة مساحة وسكانا وقوة عسكرية وناتج قومي، كما أنها ورثت عنه مخلفات الانهيار وتراكماته، لتواجه بذلك تحديات على المستوى الداخلي والخارجي، وبما أن القيادة الجديدة لروسيا قد جاءت للتغيير من الإيديولوجية الشيوعية والنظام الاشتراكي نحو الليبرالية والديمقراطية، فقد قامت بمجموعة تحولات مست سياستها الداخلية والخارجية، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال مطلبين:

- أولا : التحولات الداخلية في روسيا الاتحادية.
- ثانيا : التحولات الخارجية في روسيا الاتحادية.

المطلـــب الأول: التحـــولات الداخليـــة في روسيــــا الاتحاديـــــة,

وقع رؤساء 11 جمهورية سوفييتية اتفاقا ينهي الإتحاد السوفيتي ويلغي مؤسسة الرئاسة فيه، في عاصمة جمهورية كازاخستان "ألما آتا"، وأبلغوا ميخائيل غورباتشوف بحل المؤسسة الرئاسية، في 21 ديسمبر 1991[1]، وليعلن يومها عن انتهاء الإتحاد، ويقدم استقالته من منصبه كرئيس للإتحاد السوفييتي، محذرا بذلك من مخاطر هذا التفكيك على الشعوب السوفييتية وعلى العالم[2].

---

[1]- محمد بوذينة ، **أحداث العالم في القرن العشرين 1990-1999** ، تونس: الشركة التونسية للنشر ، 2000، ص 179.

[2]- خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 270.

بعد هذا التفكك ورثت روسيا(*) عن سابقتها مساحة تقدر بـ 17 مليون كم^2، وقوة بشرية تعدادها نحو 150 مليون نسمة ،كما ورثت الجيش الأحمر، وأكبر مخزون من الأسلحة النووية والذي يقدر بـ 000 16 رأس نووي، كما تعدّ روسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي[1]، وهو الأمر الذي ساهم في دفع اقتصادها.

كما أنه في مؤتمر "ألما آتا" وافقت الجمهوريات بالإجماع على أن ترث مقعد الإتحاد السوفييتي في مجلس الأمن ،إضافة إلى السلاح النووي(**)، والذي يقدر بنسبة 90% من القوى النووية، و 85% من القوى الجوية، و57% من الأسلحة النووية التكتيكية، و 55% من إجمالي القوات البرية و 85% من الإمكانات البحرية[2]، هذا الإرث الذي امتلكته روسيا إثر تفكك الإتحاد السوفييتي، من إمكانيات بشرية ومادية، لم يمنعها من أن ترث في نفس الوقت مشاكله الأخرى[3].

في عام 1991 انتخب بوريس يلتسن رئيسا لجمهورية روسيا الاتحادية بدلا من منصبه كرئيس لمجلس نواب الشعب الروسي، ومن هذا الموقع استطاع أن يفشل انقلاب أوت 1991، ويكسب من خلاله الجماهير[4]، وبدأ مرحلة خصخصة القطاع العام، دون الاكتراث بالحكومة

(*)– تضم روسيا حسب دستور 1994 الآن 21 جمهورية، و 6 أقاليم ، و 49 مقاطعة و 11 منطقة ذات حكم ذاتي ومدينتان فدراليتان (موسكو و بطرسبرغ) ، تبلغ مساحتها 200 075 17 كم²، (أنظر: لمى مضر الأمارة ، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 148).

[1] – باسم راشد ، "الدور العالمي الجديد لروسيا في الربيع العربي"، **مجلة أوراق** ، العدد 9، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013، ص 61.

(**) - أعطى لرئيس روسيا الاتحادية شيفرة الأسلحة النووية، على أن لا يحق له استعمالها إلا بعد موافقة الدول النووية: كازاخستان، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء.

[2] - ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 163.

[3]-Rachel Douglas," Russian Duma report denounces yeltsin policy in chechnya", **eir magazine** volume 22, october, 1995, p 49 .

[4]– أمجد جهاد عبد الله ، مرجع سابق، ص 91.

المركزية[1]، وباعتباره من دعاة الإصلاح، فقد واصل يلتسن سياسته الهادفة إلى بناء نظام يعتمد على اقتصاد السوق، بعد انهيار الإتحاد، خاصة باعتبار روسيا الوريث القانوني للإتحاد ومركزا للكومنولث[2].

إذ وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي، شهد المجتمع الروسي أزمة عامة، تمثلت في انهيار الاقتصاد، وتنامي البطالة وارتفاع الجريمة، وانتشار الفوضى الاقتصادية[3]، حيث أصبحت روسيا تعاني من وهن داخلي، ولم تعثر على صياغة هوية وطنية ما بعد السوفييتية، خاصة بعد تخليها عن المبدأ الماركسي اللينيني والفكر الشيوعي الاشتراكي، إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية إذ أصبحت تنتفع سوى من أسعار الطاقة والطلب المتزايد على المواد الأولية[4]، وهو الأمر الذي لن يعوض على حالة اقتصادها، كاقتصاد قوي ومستقر.

دخلت روسيا مرحلة انتقالية بالغة الصعوبة و الأهمية، ولا زالت المؤسسات السياسية والاقتصادية و العسكرية بالبلاد في يد الشيوعيين السابقين[5]، في حين كان الجدل يثور حول السياسة الواجب اتباعها، وقد كان هناك اتجاهان، اتجاه أول يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية وتطبيق مبدأ العزلة، وقد مثله عدد من الكتاب ذوي النزعة القومية (سولجنستين، فاسيلي بيلوف، راسبوتين)، أما الاتجاه الثاني فقد رأى ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة للحفاظ على المكانة الدولية لروسيا[6]، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه، فالبعض رأى ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي في إطار الكومنولث، وقد مثله نائب

---

[1]- عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 35 ،[د م ن]: [د د ن]، [د س ن]، ص 160.

[2] Olivier jean blanchard, op-dit, P 237- 238.

[3]- سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص92.

[4]- كاظم هاشم نعمة، **روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة**، عمان، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013، ص17.

[5]- زهير بوعمامة، "سياسة إدارة كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية**، (تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر)، 2007-2008، ص267.

[6]- أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 93-94.

الرئيس ألكسندر روتسكي، والبعض الآخر أكد أهمية ممارسة نشاطها على الصعيد الدولي، وإقامة علاقات قوية مع الغرب، ومن أصحاب هذا الاتجاه الرئيس بوريس يلتسن ووزير خارجيته أندريه كوزيريف[1].

وكانت من نتيجة هذا الجدل ترتيب للأولويات الإستراتيجية، في مقدمتها إقامة علاقات مع الغرب عموما و الو.م.أ على وجه الخصوص، والتي بدت كسياسات متقاطعة مع الإيديولوجية العسكرية[2]، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تخسر نفوذها وهيبتها، وأصابها الشلل والعجز في الميزانية والتباطؤ في التسلح، وأصبح على رأسها وزراء مدنيون[3]، فعلى هذا الأساس صاغ الرئيس يلتسين سياسة روسيا متحررة من الاديولوجية، وباشر في إصلاحات لم تحظى بإجماع الطبقة السياسية ولا الرأي العام الروسي[4]، وأصبحت وظيفته ووظائف وزراء الخارجية والبرلمان ومجلس الأمن ومستشاري الرئاسة تعمل بطريقة غير مترابطة، وصلاحيات غير محدودة[5]، حيث لجأ يلتسين إلى إصدار تعاميم وقرارات لا تستند إلى قوانين، وباشر في خصخصة الاقتصاد دون الخضوع لضوابط إدارية، حيث تم بيع قطاعات عامة لمجموعات من المتنفذين بأرخص الأسعار[6]، مما أدى إلى نهب ثروات البلاد.

الانتقال للسياسات الليبرالية أكده الرئيس يلتسن في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 1992[7]، بإتباع استراتيجية متحررة من القيود الإيديولوجية، حيث تم إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفييتي الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية التي هيمنت

---

[1]– لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة** العربية، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 96.

[2] – لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص112.

[3] – كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 32 .

[4]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 268.

[5]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 26.

[6]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 169.

[7]-Rachel Douglas, op-dit, p 51.

على الإستراتيجية المتبعة، كما اقترح مع وزير خارجيته كوزير يف على الغرب بإقامة مشروع مارشال آخر لروسيا[1].

واقتصاد السوق الحر الذي اتبعته كان ثورة على الاقتصاد المركزي، حيث دخلت روسيا الاقتصاد العالمي فتداخلت المتغيرات وتعقدت، وواجهت مصالحها مخاطر سياسات لم تكن واضحة ومسيطر عليها[2]، بالإضافة إلى أن أمور التنظيم اقتصرت على قرارات وتعاميم يصدرها الرئيس يلتسن مستندا إلى قوانين الإتحاد السوفييتي[3].

فالمشاكل الاقتصادية التي واجهتها روسيا الاتحادية ما بعد السوفييتية قابلتها بإصلاحات قامت على قاعدة تفكيك ونهب قطاعات الدولة ومؤسساتها الإنتاجية وتسليمها للقطاع الخاص دون ضوابط اقتصادية، وتحرير الأسعار[4] الذي أدى إلى تصاعد معدلات نمو التضخم إلى 3% أسبوعيا، وبات 40% من الشعب تحت خط الفقر، وانتشرت ظاهرة الاحتكارات ، وظهرت المافيات [*]، وبهذا تكشفت مصائب الانتقال إلى اقتصاد السوق[5].

إن برنامج "العلاج بالصدمة" منذ عام 1992، والذي تضمن إبعاد الدولة كليا عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، عبر تحرير الأسعار وبيع الشركات للقطاع الخاص، قد أدى إلى رد فعل اقتصادي سلبي[6]، حيث تدنت نسبة الانتاج السلعي في العامين 1992-1993 إلى 69,8%، وتراجع الناتج المحلي والصناعي بنسبة 10% سنويا ما بين 1990-

---

[1]- أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 96.

[2]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 164.

[4]- سميح عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 93.

[*]- يسمونهم ملوك المال ، أمثال بوريس بيرونروسكي، روما أبرا، ميخائيل فودنوسكي، وهي مجموعة ازدهرت في منتصف التسعينات، وسيطرت على حكومات يلتسن، واستخدمت أسلوب التهديد والرشوة لإسكات معارضيهم بما فيهم الوزراء، وسيطروا على الحياة العامة من خلال الاختلاسات والرشوة ... (أنظر : السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2001، ص 144).

[5]- خليل حسين، مرجع سابق، ص 287.

[6]- أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 100.

1995 وزاد التضخم عام 1993 إلى 500 ضعف ما كان في عام 1991، وبلغت نسبة البطالة 70% أي 1,2 مليون[1]، وقد اعتقد يلتسن بأنه سيحسن بالإصلاحات وضع بلاده المتفاقم في فترة 6–12 شهر[2]، لكن الأمر إتخذ طريقا غير تلك.

إن الرأسمالية الروسية أبدت اهتماما ضئيلا بعملية تنمية الصناعة، مما أسفر عن أزمة اقتصادية مالية[3]، وذلك لصالح قطاع الطاقة، لكن انخفاض أسعار النفط زاد من وتيرة التراجع، فلم تعد الدولة قادرة على دفع رواتب الموظفين خاصة العسكريين ولا على جباية الضرائب[4].

سياسة الخصخصة وتحرير الأسعار، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، أدت بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، واختلاس البنوك، لتأكد على فشل سياسات الإصلاحيين[5].

وبعد 1993 بدأت روسيا شوطا كبيرا نحو الخصخصة ببيع آلاف من الشركات الكبرى والمتوسطة من الدولة للقطاع الخاص[6]، كما ان إعلان قرار تحرير الأسعار في 2 جانفي 1992 العشوائي، أدى إلى تضخم ارتفاع بنسبة 352 % في شهر واحد ووقع الخلاف على أشده بين الرئيس يلتسن ورئيس البرلمان حسبولاتوف[7]، خاصة بعد أن ظل الرئيس الروسي يلتسن يواجه مجلسا تشريعيا سيطر عليه المحافظون والشيوعيون السابقون[8]، الذين أعطاهم الدستور القديم صلاحيات واسعة حسابا على صلاحيات الرئيس[9]، وزاد حدة الصراع بعد 1992، نتيجة رفض البرلمان لإصلاحات الرئيس الاقتصادية التي أدت إلى التضخم المريع

---

[1]– خليل حسين، مرجع سابق، ص 288 .

[2]– سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 93.

[3]– عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 161.

[4]– أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 102.

[5]– عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 161.

[6]– محمد عتريس، مرجع سابق، ص 254.

[7]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 170.

[8]–محمد عتريس، مرجع سابق، ص 254.

[9]– أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 92.

والبطالة، وأصر رئيس البرلمان حسبولاتوف ونائب الرئيس الجنرال ألكسندر روتسكوي إلى تعطيل نسق الإصلاحات، وطالب بالتباطؤ في هذه الإصلاحات[1]، لتبلغ ذروة الصراع عام 1993 حين حاول البرلمان عزل الرئيس يلتسين، رغم ضغط الجمهوريات والكنيسة الأرثوذكسية، التي رفعت عنها القيود[2]، في محاولة منها لتهدئة الأوضاع، بالإضافة إلى محاولات التمرد التي قامت بها ثلاثة أقاليم (الأورال – فولوغدا – يريموري) بإعلانها نية السيطرة على مواردها المحلية، التي زادت من إحتدام الصراع بين السلطة التشريعية والتنفيذية[3]، فقد تحول الصراع إلى مصادمات دامية، وأمر يلتسن بالتدخل العسكري، وسقط 140 قتيل وألقي القبض على 150 شخص[4].

تم حل البرلمان وأعلن يلتسن عن دستور جديد(ينظر الشكل6) في 12 ديسمبر 1993 (بعد انتخاب برلمان جديد)، الذي غير جذريا مسار العملية السياسية في روسيا ، وعزز صلاحيات الرئاسة، واعتبر النظام رئاسيا برلمانيا، وروسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري، عملتها الروبل، عاصمتها موسكو، لغتها الرسمية الروسية، وهي دولة علمانية لا يوجد لها دين رسمي[5].

وقد سعت روسيا إلى إنتهاج سياسة أكثر إثبات للذات، في محاولة لإعادة نوع من التوازن في توجهاتها، وارتباط ذلك بالتطورات السياسية داخل روسيا، بتغيير موازين القوى لمصلحة القوميين والشيوعيين، وتراجع التيار الإصلاحي الليبرالي الموالي للغرب، وفي هذه الفترة أي بعد 1993 تزايدت الضغوط على الرئيس يلتسن من اجل التخلي عن التوجه الغربي، والتركيز على سياسة تخدم مصالح روسيا وأهدافها كدولة[6]، وذلك ما تأكد في تدخله العسكري في الشيشان

[1]– محمد بوذينة، مرجع سابق، ص 318.
[2]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 27.
[3]– محمد بوذينة، مرجع سابق، ص 319.
[4]– أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 92.
[5]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 170.
[6]–أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 99–100.

في فيفري 1994 إثر تمرد الإسلاميين، لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وعلى المستوى الإقليمي[1].

المطلـــــب الثانـــــي : التحـــولات الخارجيـــة في روسيـــا الاتحاديـــــة .

ولجت روسيا في عملية تحولات انتقالية من نظام شامل وإيديولوجي ونووي إلى نظام كان من الصعوبة تحديده، ففي الساحة الدولية كانت الو.م.أ تسعى لأخذ قيادة العالم، وفي أوروبا كانت السوق المشتركة تتقدم نحو إقامة الاتحاد الأوروبي[2]، في حين كانت روسيا تشهد فوضى شاملة، في مرحلة تغييرات جوهرية، لم تمتلك أهدافًا لسياسة خارجية[3]، فالوضع الداخلي قد انعكس على علاقاتها بالخارج، فانحصرت أهدافها على تحقيق الاستراتيجية الأمنية، من خلال تجنب الحرب النووية، وبناء علاقات تعاون مع الديمقراطيات الصناعية، وإنعاش الاقتصاد الروسي، وتعزيز الديمقراطية[4].

لقد أعلن وزير الخارجية كوريزيف عن وثيقة مبادئ السياسة الخارجية، التي أعطت الأولوية لحقوق الانسان والأقليات، والحفاظ على الأمن و الاستقرار الدولي، ومنع النزاعات بتبني الوسائل الدبلوماسية والسياسية وليس استخدام القوة العسكرية، والتقيد بقوانين القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[5] .

في 1991 بدأت السياسة الخارجية الروسية وعلى مدى عامين تقريبا، توافقا واستجابة مع المواقف الغربية، وبدأت روسيا الانسحاب من بعض المواقع التي كان وجودها فيها يمثل نوعا من التحدي للغرب[6]، فقد صاغ الرئيس يلتسن سياسة التقارب مع الو.م.أ، وجعل العامل

---

[1]– محمد عتريس، مرجع سابق، ص 255.

[2]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 60.

[3]– المرجع نفسه، ص 65.

[4]– عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص ص 162–163.

[5]– كاظم هاشم نعمة ، مرجع سابق ، ص 164.

[6]– أحمد دياب ، "حلفاء روسيا وإرث بريجينيف"، **مجلة المجلة**، العدد 1588 ، [د م ن]، أكتوبر، 2013، ص 8.

الأمريكي ذا حضور في محددات وتوجهات السياسة الروسية[1]، وتخلت عمليا عن الوجه الإيديولوجي الذي خطه الاتحاد السوفييتي[2].

بعد 75 عاما من السياسة الخارجية السوفييتية التي اتسمت بالمواجهة العقائدية والدبلوماسية تجاه الغرب، حاولت روسيا الاتحادية صياغة سياسة خارجية تلبي المتغيرات المحيطة بها، من انتقال إلى اقتصاديات السوق ومحاولة مهادنة وكسب الغرب[3]، وهو ما أكده الرئيس يلتسن في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 1992[4].

إن سياسة التوافق مع الغرب، تبناها ونفذها وزير الخارجية أندريه كوزيريف، بدعم من الرئيس بوريس يلتسن[5]، فوزارة الخارجية حافظت على دورها في عملية صناعة القرار سوى في التوجهات الجديدة التي أريد الانصراف إليها، واتسمت مواقفها بخطوات غير منسقة، وقرارات مؤقتة، وانتظار الأحداث للقيام برد فعل دون مرجعية تحظى بإجماع[6]، مما جعلهم يواجهون احتجاجات من التيارات القومية والتقليدية، وخشية من ذلك عملوا على تقوية قبضتهم، والساسة الروس يؤكدون أن مصالح بلادهم تملي جدول أعمالهم السياسية، منطلقين من رؤية إقامة علاقات ودية مع الغرب وبالخصوص الو.م.أ [7]، في إطار بناء اقتصاد السوق، كما توجهت نحو أوروبا محاولة صياغة الأمن الأوروبي، كما سمحت روسيا لجميع الجمهوريات السوفييتية السابقة في الانضمام للحلف الأطلسي (الناتو) أملا في صياغة الأمن الأوروبي[8].

---

[1]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 97.

[2]- خليل حسين، مرجع سابق، ص 296.

[3]- خليل حسين، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات"، 24 فيفري 2001، ماخوذ من: www.drkhalilhussein.blogspot.com، تاريخ الزيارة : 12 نوفمبر 2014، سا 16:00.

[4]-Rachel Douglas, op-dit, p 51.

[5]- السيد أمين شلبي، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة، مصر: عالم الكتب للنشر، 2001، ص ص 137-138.

[6]- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 27-28.

[7]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 99.

[8]-خليل حسين، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات"، مرجع سابق.

والملاحظ للإستراتيجية الروسية أنها تسير وفق النهج الذي وضعه الرئيس السوفييتي غورباتشوف، والمتمثل بمقايضة المواقف السوفييتية بمكاسب اقتصادية من الو.م.أ، ففي حالة الفوضى والتخبط الداخلي الذي تعيشه روسيا[1]، كان على السياسة الخارجية الروسية أن تدعم التحول السياسي والاقتصادي الداخلي، وتلبية حاجيات روسيا من مساعدات اقتصادية[2]، وذلك عن طريق الحصول على قروض مالية من الدول الغربية وخاصة الو.م.أ، ومن أهدافها أيضا الحصول على الخبرة التكنولوجية[3]، وتعبيرا عن ذلك فقد انضمت إلى المجموعة الأوروبية، وقمة الدول الصناعية السبع رغم أوضاعها الاقتصادية منذ عام 1991.

في هذا الإطار أعطت الوم أ اهمية لروسيا باعتبارها سوق استهلاكية للشركات الأمريكية حيث قدمت لها قروض ومساعدات دولية مشروطة[4]، فكان خيار الغرب واضحا ن وهو مزيد من انهاك الوضع الروسي وإغراقه بالمشاكل السياسية والاقتصادية، ومن ثم مدّها بالمساعدات المشروطة التي تزيد من توريطها[5].

وفق الاتفاق الذي وقعه وزير خارجية الوم أ جيمس بيكر مع نظيره الروسي كوزيريف، في موسكو بـ 16 ديسمبر 1991، حلت روسيا محل الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن[6]، وفي زيارة من الرئيس الروسي يلتسن بواشنطن في فيفري 1992، وقع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، "وثيقة التعاون الأمريكي الروسي"، التي تنص على خفض الأسلحة النووية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والالتزام بتطور النظام الاقتصادي الحر، وعاد من الوم أ حاملا وعودًا سخية بمساعدات اقتصادية لتجاوز الأزمة الخانقة[7].

---

(1)– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 100.

(2) – السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 138.

(3) – أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص 123.

(4)– خليل حسين،"السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات"، مرجع سابق.

(5)– خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 280.

(6)– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 172.

(7)– المرجع نفسه، ص 166.

لقد هدفت وثيقة التعاون إلى بناء منظومة عالمية ضد الصواريخ فسعت روسيا غلى تقديم تنازلات منفردة والنزع المنفرد للسلاح، حيث قدمت الو.م.أ 400 مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول الكومنولث لتدمير أو تخفيض ترسانتها النووية، في وقت لم تلتزم فيه الو.م.أ بالالتزامات ذاتها[1]، وبدت سياسة روسيا في قبول خفض كبير في الأسلحة النووية، من خلال توقيع معاهدات "سالت 2" وتعاون روسيا في الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام الفيتو، بل وصوتت ضد الصرب حول أزمة البوسنة إثر تفكك يوغسلافيا، بفرض عقوبات اقتصادية عليها[2]، وهو ما أبرز الانتماء العرقي كأحد المحددات للسياسة الخارجية.

في الواقع لم يكن التحالف الروسي الأمريكي قائم على التكافؤ، ففي حين وافقت روسيا على تدمير أسلحتها وتغيير وجهة صواريخها من الأراضي الأمريكية، لم تقدم واشنطن على تحويل صواريخها الاستراتيجية الموجهة للأراضي الروسية، كما أن الحلف الأطلسي لم يوقف تطوير أسلحته ولم يغير من استراتيجيته السياسية والعسكرية[3]، بالإضافة إلى أن المساعدات الأمريكية وسياسة الدعم الاقتصادي والمادي، لم تنفذ وبقيت مجرد وعود، وإن كانت المساعدات فهي محدودة مقارنة مع الأرقام التي تضمنتها الوعود، كما كانت خاضعة لشروط (خفض التسلح، الديمقراطية ، اقتصاد السوق، الخصخصة ...) وهو ما يدل على أن المساعدات كانت ورقة ضاغطة لتحقيق أهدافها[4].

بالإضافة إلى الاتفاقيات السالفة الذكر، فقد وقعت روسيا "الشراكة من أجل السلام" في ماي 1994، مع الحلف الأطلسي، متضمنة الاعتراف بروسيا كقوة كبرى، وتلا ذلك في جوان عام 1994، توقيع اتفاقية التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي لتعزيز الروابط السياسية

---

[1]- محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، ماخوذ من: www.digital-ahram.org-eg تاريخ الزيارة : 12 نوفمبر 2014 ، سا 15:00.

[2]- السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 138.

[3]- خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 297.

[4]- زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 275-276.

والاقتصادية، وفي جويلية عام 1995 اتفاقية أخرى لضمان تسهيلات وصول السلع الروسية للأسواق الأوروبية[1].

لجأت موسكو لمجموعة من التدابير لحل المعضلات القانونية للمعاهدات الموقعة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث عقدت 23 اتفاقية مع دول الرابطة، وتجاوزت الفراغ القانوني الناتج عن انهيار الإتحاد، أما الإتفاقيات المبرمة مع دول الخارج، فقد قامت في 1994 بتوقيع معاهدة التعاون مع أوروبا، وأزالت العلاقات السابقة مع الإتحاد السوفييتي[2].

بالإضافة إلى أن إشرافها على الأسلحة النووية قد كان بموجب اتفاق جويلية 1992، حيث دخلت روسيا في خلاف وأوكرانيا على السلاح البحري، الذي قدر بـ 300 قطعة و 28 غواصة، والطيران البحري، وحل الخلاف بأخذ أوكرانيا 20% والباقي لروسيا، وبعد عقد اتفاقية ثلاثية بين الو.م.أ وروسيا وأوكرانيا، خرجت هذه الأخيرة في 1994 من نادي الدول النووية بعد سياسة الترهيب والترغيب من قبل روسيا والو.م.أ[3].

وبعد أن أصبحت روسيا فيدرالية ظهرت مكامن قوة وضعف بعض الأقاليم، التي أصبحت تؤثر في صياغة السياسة الخارجية، فأقاليم غرب روسيا تتطلع للارتباط بشبكة الاقتصاد للإتحاد الأوروبي، في حين أقاليم الشرق الأقصى الروسي، كانت مصالحها النفط الغاز والغابات والأسماك، فهي أكثر ارتباط بالتطورات الاقتصادية في اليابان والصين[4]،أما بالنسبة لقضايا أمنها في أقاليمها، فقد كانت عاجزة في عرض قوتها، حتى تقدمت الو.م.أ، مثلها حدث في تفكيك يوغسلافيا، وكذا عجزها في حسم القتال في الشيشان[5]، أما علاقتها بالدول الجديدة

---

[1]– أمجد جهاد عبد الله، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 173-174.

[3]– خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 290.

[4]– كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 28.

[5]– المرجع نفسه، ص 36.

الناشئة عن انهيار الإتحاد، فقد تحولت من علاقة بلد واحد، إلى علاقة ندية بين بلدان ذات مصالح متقاطعة[1].

إن انضمام العديد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا، إلى الحلف الأطلسي، قد مثل تهديدا لروسيا، التي عارضت في البداية هذا التوسع للحلف، لكن إصرار الغرب وضعف روسيا أدى بها في النهاية إلى التعايش واحتواء آثارها[2]، وبالإضافة إلى تهديد توسع الحلف الأطلسي وتسببه في نزاعات داخل الكومنولث، فقد نُظر إلى شمال القوقاز والمناطق المتاخمة لجنوب روسيا بأنها مناطق تفتقر للاستقرار، لانتشار الفوضى الإجرامية فيها والنزاعات الإنفصالية والحركات الإسلامية المتطرفة[3].

مع نهاية 1993 بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف من جانب تيارات عدة داخل روسيا نفسها، اتهمتها بالخضوع للغرب[4]، والتضحية بالمصالح الروسية وخيانة أصدقائها، وفقدانها هيبتها ومكانتها الدولية، فكان من الصعب الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب، واختارت روسيا سياسة قائمة على تدرج في الأولويات[5]، وبدأ يتبلور التوجه الأوراسي الجديد، والتكامل مع دول الكومنولث وحماية الأقليات الروسية فيها، منذ الانتخابات الرئاسية لسنة 1993 [6]، وتم توقيع اتفاقيات مع الهند بتصدير كميات من الأسلحة، ومع حلول عام 1994 بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول أسيا الوسطى، فقررت تجميد معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا، التي تضع قيودا لنشر الأسلحة في جنوبي روسيا، ليتم وضع

---

[1]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2]– محمد حسون، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، العدد الأول، 2008 ، ص 507.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 115.

[4]– السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 138.

[5]– أحمد دياب، مرجع سابق، ص 8.

[6]–محمد السيد سليم، مرجع سابق.

قوات عسكرية هناك، وليبدأ عهد استعمال القوة العسكرية لروسيا الذي بدا من تدخلها في الشيشان[1].

كما وسّعت روسيا علاقاتها مع دول الكومنولث، من خلال توقيع معاهدة اتحاد اقتصادي في سبتمبر 1993، بإقامة منطقة للتجارة الحرة، كخطوة لإنشاء إتحاد جمركي[2]، وبعد تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في أوروبا، والمضي في ضم دول شرق أوروبا إلى الحلف الأطلسي اتجهت مصالح موسكو للشرق الآسيوي، بعد ادراكها لأهميته، وجاء التقارب الروسي مع دول آسيا منها اليابان والهند والصين، حيث سعت منذ مطلع التسعينات إلى تحقيق التفاهم بشأن قضايا العلاقات بينهما (اليابان وروسيا)، وخصوصا فيما يتعلق بجزر الكوريل[*][3]، كما وقعت اتفاقية استراتيجية في مجال التكنولوجيا المتطورة والنووية مع الهند، أما مع الصين فقد حاولت روسيا تحسين العلاقات معها في اتفاقيات لتخفيض الأسلحة والجيوش على جانبي الحدود، والتبادل التجاري[4].

أما علاقاتها مع دول الجنوب (الشرق الأوسط خصوصا)، فقد كانت تحكمها السياسة العامة، إذ لاحظنا اختفاء السعي الروسي إلى كسب هذا الحليف (في سنواتها الأولى بعد انهيار الاتحاد) على أساس الإيديولوجية، والتسليم بواقع النفوذ الغربي والأمريكي[5]، وكانت أول خطوة خطوة تقوم بها روسيا اتجاه هذه الدول هو إلغاء الدعم الذي تقدمه لها من سلع وخدمات، وذلك هدفا منها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الداخلي[6]، والذي أدى إلى تفاقم المشاكل داخليا.

---

[1]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 281–286.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق ، ص 167.

[*]– **جزر الكوريل** : أربع جزر تقع في أقاصي شرق روسيا، احتلتها روسيا بعيد استسلام اليابان في الحرب العالمية 2. (أنظر : لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص 117).

[3]– عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 172.

[4]–خليل حسين، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات"، مرجع سابق.

[5]– لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، 24.

[6]– محمد عتريس ، مرجع سابق ، ص 154.

لكن بعد أن تبينت روسيا إستراتيجية تنويع البدائل بالاتجاه شرقا، ودعم دورها في القارة الأسيوية، والمحافظة على مصالحها التقليدية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فقد حاولت إثبات وجودها من خلال مواقفها المتميزة عن مواقف الو.م.أ، وذلك لإدراكها للفرص الاقتصادية لها في هذه المناطق[1].

كما شكل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في بودابست 5 ديسمبر 1994 أول مواجهة حقيقية بين روسيا والغرب، في محاولة من الغرب بحد النفوذ الروسي في دول الكومنولث، إذ دافع يلتسن عن الموقع الروسي الإقليمي المتميز[2]، وهو ما يؤكد عن عودة روسيا لسياسة الند للغرب بعد سياسة التحالف.

[1]- لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص ص 101-102.

[2]- خليل حسين ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، مرجع سابق ، ص 281.

خلاصة الفصل:

اسباب انهيار الاتحاد السوفييتي

الاسباب الاجتماعية:

- مشكلة الهوية وما ترتب عنها من مطالبة الجمهوريات بالاستقلال.
- تردي الأوضاع الصحية والاجتماعية وانتشار الجريمة والفساد.

الأسباب الاقتصادية:

- احتكار النظام للمؤسسة الاقتصادية، ومركزية التخطيط.
- التركيز على تطوير التكنولوجيا العسكرية وإهمال التكنولوجيا المدنية.
- التوجه نحو الإنتاج العسكري في ظل السباق نحو التسلح.

الأسباب السياسية:

- تراكم أخطاء النظام المركزي دون إحداث تغييرات عليه، وتأخر الإصلاحات وفشلها بسبب ارتجاليتها.
- سياسة الغلاسنوست والبريسترويكا اللتان عملتا على كشفها أخطاء النظام.
- تغير السياسة الخارجية إلى الوفاق مع المعسكر الرأسمالي.
- تطبيق مبادئ الامبريالية مع الإبقاء على النظام الاشتراكي

الفصل الثالث: انعكاسات انهيار الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية.

المبحث الأول: القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: الموقف الروسي من القضية.

المطلب الثاني: التصورات الروسية للقضية.

المبحث الثاني: روسيا في حرب الخليج.

المطلب الأول: الموقف الروسي من الحرب.

المطلب الثاني: التصورات الروسية لما بعد الحرب.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: انعكاساته.

لقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا للاهتمام بالمنطقة العربية، لذلك عملت على وضع المنطقة في بؤرة سياستها الخارجية، منذ زمن بعيد ،حيث خاضت حروبا ضد الدولة العثمانية (1677–1717)، من أجل الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، حتى أنها قامت بتنسيق سري مع فرنسا وبريطانيا لأجل تقسيم المنطقة إلى نفوذ.

مع مجيء الدولة السوفييتية، واصل لينين في علاقاته المسالمة مع المنطقة لكن ذلك تراجع في عهد ستالين، إلا أن انطلاق الحرب الباردة، فرض على موسكو بتنشيط سياستها في تلك المنطقة، حتى أصبح الاتحاد السوفييتي يمثل أحد البدائل أمام بعض الدول العربية لتقليص النفوذ الغربي، واستفادة منه بالدعم العسكري (الأسلحة) والتكنولوجيا المتقدمة، لكن مع غياب الاتحاد السوفييتي، واتجاه وريثته روسيا إلى التحالف الكامل مع الغرب، انتهت مساحة البدائل أمام العرب.

لذا ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد مواقف الاتحاد السوفييتي ومن بعده روسيا الاتحادية، من أهم قضايا الوطن العربي، في ظل التغيرات التي طرأت على أكبر دولة في العالم (سابقا)، وعلى الساحة الدولية، وما يتعلق بتسوية المنازعات الإقليمية في الوطن العربي.

- أولا : القضية الفلسطينية.
- ثانيا : روسيا في حرب الخليج الثانية.
- ثالثا : التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحــــــث الأول : القضيــــــة الفلسطينيـــــــة .

تعد سياسة الاتحاد السوفييتي وروسيا الاتحادية فيما بعد تجاه القضية الفلسطينية جزءا من سياسته تجاه المنطقة العربية، والتي تأثرت بمجمل التحولات التي عاشها الاتحاد السوفييتي السابق، فالتغييرات التي طرأت في عهد الرئيس غورباتشوف قد أثرت على سياسة روسيا تجاه المنطقة، والتي أدت إلى إحداث تحولات في الموقف الروسي من القضية الفلسطينية.

ولمعرفة موقع القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الروسية، سنتناول في مبحثنا هذا المواقف والتصورات الروسية للقضية خلال المرحلة السوفييتية ومرحلة روسيا الاتحادية، كالآتي:

- ✓ أولا : الموقف الروسي.
- ✓ ثانيا: التصورات الروسية للقضية.

المطلـــــب الأول: الموقـــــف الروســـــــي.

لقد كان الموقف السوفييتي تجاه الصهيونية عدائيا منذ وقت طويل، واعتبرت الحركة القومية اليهودية في فلسطين امتداد للانتداب الأجنبي[1]، لكن موقفه بعدم استخدام حق النقض وقبول إسرائيل قد فاجأ الأوساط العربية[2]، ففي عام 1947 صوت الاتحاد السوفييتي لصالح تقسيم فلسطين بإقامة دولة عربية ودولة إسرائيلية مستقلتين[3] ، حتى أنه زود إسرائيل بالأسلحة

---

[1]– والتر لاكور، **الإتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**، (تر: مجموعة من الأساتذة الجامعيين)، بيروت، لبنان: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1959، ص 173.

[2]– بشير شريف يوسف، **فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية**، عمان، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011، ص 217.

[3]– والتر لاكور ، مرجع سابق ، ص 173.

من تشيكوسلوفاكيا، ولم يحتج عندما خرج الصهاينة بحدود أوسع مما خصصته لهم الأمم المتحدة عام 1949، وغاب الفيتو السوفييتي[1]، مما دل على غموض وضبابية موقفه.

كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بإسرائيل دبلوماسيا، بعد إعلان ستالين ذلك في 1948، لكن بعد ثورة خروتشوف في 1953 اتخذت روسيا توجها جديدا من خلال دعمه للحركات الثورية في الدول العربية عسكريا واقتصاديا[2]، لكن ظلت معالجة المسألة الفلسطينية على أساس أنها مشكلة لاجئين دون أن يكون لها بعد سياسي[3]، رغم استخدام الاتحاد السوفييتي لحق النقض في مجلس الأمن لصالح العرب ضد القرارات التي تلوم العرب، وتحابي إسرائيل عام 1953[4]، وبعد عدوان 1967 قرر مجلس السوفييت بقطع العلاقات مع إسرائيل، وضرورة انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة[5].

وبعد حرب 1973، اعترفت موسكو بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[6]، من خلال الاعتراف الدبلوماسي وفتح سفارة لها في موسكو[7]، لكن ورغم خطورة فترة السبعينات بالنسبة للقضية الفلسطينية، شهد الموقف السوفييتي هدوءًا، حيث لم يتقدم بأي مبادرة إلى مجلس الأمن، وذلك لعدم اتفاقه مع الو.م.أ[8].

---

[1]– دافيد جيلمور، **المطرودون : محنة فلسطين 1917–1980** ، (تر: شاكر إبراهيم مكتبة مدبولي)، القاهرة ، مصر: مكتبة مدبولي، 1993 ، ص 263.

[2]– خالد ممدوح العزي، "القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الروسية"، **صحيفة العرب** ، العدد 9510 ، لندن ، إنجلترا ، 27-03-2014 ، ص 9.

[3]– دافيد جيلمور، مرجع سابق ، ص 263.

[4]– سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2003، ص 112.

[5]– جمال علي زهران، "العلاقات السوفييتية الإسرائيلية في عهد غورباتشوف 1985–1991"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 109، القاهرة، مصر، 1992، ص 200.

[6]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق ، ص 113.

[7]– خالد ممدوح العزي، مرجع سابق ، ص 9.

[8]– بشير شريف يوسف، مرجع سابق ، ص 221.

بعد صعود غورباتشوف إلى قمة السلطة في النظام السوفييتي، واعتماده على سياسة خارجية تقوم على مبدأ توازن المصالح، وعزل الإيديولوجية، وكذا حل النزاعات الإقليمية على أساس التسويات والتعاون مع الو.م.أ في ظل الأمم المتحدة[1]، اشتراط الإتحاد السوفييتي التسوية الواقعية للقضية، وبدء عملية السلام بين العرب وإسرائيل[2].

وبعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في 15-11-1988 في الجزائر لاعترافه بقرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 القاضي بتقسيم فلسطين لدولتين، وقرار 242[*] الصادر في نوفمبر 1967، وإعلانه عن استقلال فلسطين[3]، رحب الاتحاد السوفييتي بالإعلان الفلسطيني، وأعلن عن تأييده لقيام الدولة الفلسطينية[4].

في عام 1990 أعاد الاتحاد السوفييتي العلاقات القنصلية مع إسرائيل بعد الزيارات السرية لرئيس المؤتمر اليهودي للإتحاد السوفييتي في 1985، لتبدأ بعد ذلك الزيارات الرسمية للوفود بين الدولتين، وبرر السوفييت موقفهم بأن أي دور لهم في عملية السلام في المنطقة متوقف على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[5]، لكن في حقيقة الأمر أن السياسة الخارجية السوفييتية قد تأثرت بمتغيرات السياسة الداخلية الداعية إلى التحالف مع الغرب خاصة الو.م.أ، وحاجتها إلى المساعدات الاقتصادية منها، ليسهم ذلك في اختلال التوازن السياسي الدولي،

---

(1)- أحمد يوسف أحمد، "المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 96 ، القاهرة، مصر، جانفي 1989، ص ص 145-148.

(2)- جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 200.

(*)- **قرار رقم 242** : أصدره مجلس الأمن الدولي في 22-11-1967، وقد جاء كحل وسط القرارات حرب 1967 ، وورد فيه: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في النزاع الأخير ، (أنظر : مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط ، "مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993-2001"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، (جامعة القدس، فلسطين)، 2009).

(3)- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012، ص 109.

(4)- السيد عبد الوهاب، "المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989، ص 161.

(5)- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 115-116.

وانفراد الو.م.أ بإدارتها للملف الفلسطيني[1]، بالإضافة إلى ضغوط إسرائيل على الإتحاد باشتراط تواجده في عملية السلام بإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما[2].

وبسبب سياسة الانفتاح التي بدأها غورباتشوف، انطلقت عام 1989 الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، من خلال فتح خطين جويين عن طريق فلندا وبولونيا[3]، بعد أن كانت قضية الهجرة مكبلة في العقود السابقة في الاتحاد السوفييتي، منح في نهاية الثمانينيات حرية الهجرة خاصة لليهود السوفييت في حين أنه نفى وجود أي علاقة بين تخفيف قيود الهجرة والضغط الأمريكي[4]، ففي عام 1988 غادر الاتحاد السوفييتي 20 ألف يهودي، لكن ألفين منهم فقط اختاروا الذهاب إلى إسرائيل، وفي عام 1989 رحل 80 ألف يهودي سوفييتي ذهب 4% فقط منهم إلى إسرائيل[5].

وجهت انتقادات شديدة للإتحاد السوفييتي لسماحه بهجرة اليهود، واعتبرته الدول العربية أنه موجه ضد القضية الفلسطينية، وكان يدل على انحياز الإتحاد السوفييتي لإسرائيل، وتراجع موقفه في القضية الفلسطينية نتيجة تراجع تأثيره على الساحة الدولية، وتأييده للطروحات الأمريكية تجاه القضية[6].

---

[1]– محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص ص110-111.

[2]– جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 200.

[3]– خالد ممدوح العزي، مرجع سابق، ص 9.

[4]– محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد**، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012 ، ص 93.

[5]– هنري لورنس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، (تر محمد مخلوف)، [د م ن]: دار قرطبة للنشر والتوثيق، 1992، ص 419.

[6]– عبد الحليم مناع، أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**، عمان، الأردن: أمانة عمان الكبرى، 2009، ص ص 230-231.

بعد الضعف والارتباك الذي ميز السياسة السوفييتية، والفشل المتواتر للبريسترويكا، وقبل شهرين من انهيار الإمبراطورية السوفييتية[1] أنعقد مؤتمر السلام[*] في مدريد (عاصمة إسبانيا) خلال 30 أكتوبر-1 نوفمبر-1991، والذي ضم أطراف الصراع[2]، وذلك بعد توجيه الرئيس الأمريكي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في 10 أكتوبر 1991 الدعوة إلى الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام[3]، وهو ما يدل على انصياع السياسة الخارجية السوفييتية للقرارات الأمريكية، وتراجع دورها في القضية الفلسطينية.

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وقيام روسيا الاتحادية كوريث له، واصلت هذه الأخيرة والتزمت بموقف الإتحاد من القضية الفلسطينية[4]، كما أصبح اهتمامه بالقضية أقل مما كان في العهد السوفييتي، وقد جاء ذلك نتيجة مساعي القيادة الروسية لتقليص التزاماتها الخارجية وتركيز اهتماماتها على القضايا الداخلية والاقتصادية خصوصا[5]، فباستثناء استمرارها في تحفيز مؤتمر مدريد للسلام، لم تسجل لروسيا اهتماما بشؤون القضية، فقد تراجعت سياستها نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتطلعها للغرب طامعة في أن تصبح جزءا منه[6].

---

[1]- موسى إبراهيم، **قضايا عربية ودولية معاصرة**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010، ص 52.

[*]- **مؤتمر السلام** : شمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، تم التأكيد فيه على مبدأ الأرض مقابل السلام، (أنظر : مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، "مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993-2001" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، (جامعة القدس ، فلسطين)، 2009.)

[2]- بشير شريف يوسف، مرجع سابق ، ص 120.

[3]- طه الفرناوي، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي، 1994، ص 274.

[4]- مجدي حماد، **المواقف الغربية والدولية تجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المحتملة**، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، [د س ن]، ص 10.

[5]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 116.

[6]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 174.

في اتفاق أوسلو(*)، كان الدور الروسي متمثلا بوصفه كشاهد على الاتفاق، بتوقيع وزير خارجية روسيا الاتحادية[1]، وهو ما يدل على هيمنة وتفرد إدارة الوم أ على مسار السلام، وخدمة حليفتها إسرائيل ومصالحها.

إن التطور النسبي الذي طرأ على سياسة روسيا الاتحادية في موقفها المتحفظ على التفرد الأمريكي بالمنطقة العربية، في سياق إعادة صياغة سياستها الخارجية، دفع بها إلى اتخاذ موقف أكثر توازنا وحذرا مع إسرائيل، وأكثر تأييدا لحقوق الشعب الفلسطيني[2]، وانتهجت سياسة دعم التوجه نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي سلميا، وتشجيع المفاوضات للسلام، وأعطت اهتماما محوريا لقضية التسوية السياسية لتفادي التوتر والعداء بينهما وبين الو.م.أ، والمجابهة العسكرية بين العرب وإسرائيل، فقامت روسيا بدور الوسيط في القضية، كما رفضت العدوان الإسرائيلي اليومي على الأراضي الفلسطينية[3].

بعد إخفاق رهان المساعدات الغربية، و تهميش روسيا دوليا، وتبني الو.م.أ الاتفاقية أوسلو منفردة، ودخول المجموعة الأوروبية العملية السلمية، اعترضت روسيا الاتحادية على نهج التفرد الأمريكي وأكدت على ثوابت القرارات الدولية ووقف الاستيطان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[4]، داعية إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية في الجنوب،

(*)- **إتفاقية أوسلو:** وقعت رسميا في 13-9-1993 في واشنطن بين الجانب الفلسطيني بحضور ياسر عرفات وتوقيع محمود عباس، والجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وتوقيع وزير الخارجية شمعون بيريز، وذلك بعد إتفاقيات سرية في أوسلو بالنرويج، (أنظر : محسن محمد صالح ، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، بيروت ، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012، ص 112.)

(1)- زياد شفقان الضرابعة، **الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، عمان، الأردن: دار الحامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 91.

(2)- إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة، **اتفاقية أوسلو : المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، بيروت، لبنان: شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1996، ص ص 31-32.

(3)- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق ، ص 364.

(4)- ناصر زيدان، مرجع سابق ، ص 179.

والأراضي السورية بالجولان، و التقيد بحدود 1967[1]، فقد نشطت الدبلوماسية الروسية بحلول 1994، بتقديم مقترحات لعقد مؤتمر دولي ثان للسلام، وكذا تبادلت الزيارات الدبلوماسية بين موسكو وإسرائيل بزيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ونائب وزير خارجية روسيا فيكتور بوسوفاليوك بين أفريل – أوت – 1994، وكذا زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لموسكو في نفس السنة[2].

لكن الدور الروسي في عملية السلام يجابهه تحدي إحتكار الو.م.أ لجهود الوساطة، ورفض إسرائيل لأيه جهود وساطة بخلاف الو.م.أ، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم نجاح التحرك الروسي في تحريك عملية السلام[3].

المطلـــــــب الثانـــــــي : التصـــــورات الروسيـــــة للقضيـــــــة.

إن تأييد الإتحاد السوفييتي لتقسيم فلسطين سنة 1947 كان متماشيا مع دفاعه عن الشعوب في تقرير المصير، وأن قيام إسرائيل هو انتصار لحركة التحرر الوطني، كما هدفت إلى إضعاف النفوذ البريطاني هناك للتدخل في المنطقة ونشر الشيوعية[4]، كما أنه وفي خمسينيات القرن الماضي حين باشر السوفييت في سياسة التقارب مع العرب بعد شنه حملة ضد الصهيونية، دلّ ذلك على أن موسكو ستساند أي طرف في الصراع تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها في المنطقة[5]، وهو ما يقودنا إلى الاستنتاج أن السوفييت يؤيدون وجود إسرائيل واستمرار حالة التوتر مع العرب، بما يتيح لهم تحقيق غاياتهم السياسية.

---

[1]– محمد أحمد أبو سعدة، "تنامي الدور الروسي في المنطقة الإقليمية"، 8 ماي 2014، ماخوذ من : www.howgaza.org، تاريخ الزيارة : 16 فيفري 2015، سا 9:00.

[2]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 119.

[3]– محمد أحمد أبو سعدة، مرجع سابق .

[4]– محمد السيد سليم، "الإتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية"، ، ماخوذ من: www.digital.ahram.org.eg، تاريخ الزيارة : 12 فيفري 2015، سا 15:00.

[5]– عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي : التنافس بين الإستراتيجيتين**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 114.

لقد كان الإتحاد السوفييتي يميل إلى فكرة قيام دولة فلسطينية ذات قوميتين متساويتين في الحقوق، ولذلك اعتبر اليهود أمة في الإتحاد[1]، وفي فترة القطبية الثنائية كان السوفييت يخشى من تجدد النزاع في المنطقة العربية مما يؤدي إلى حدوث مواجهة بين الدولتين العظيمتين، فمصالح الو.م.أ والإتحاد السوفييتي في الصراع العربي الإسرائيلي، قد يصل لدرجة نشوب حرب محلية، والتدخل العسكري، ومنه مخاطرة نشوب حرب نووية[2]، لذا كان هدفه من خلال سياسته في الصراع هو تقليل النفوذ الغربي خاصة الو.م.أ، أما بالنسبة لإسرائيل فإن إزالتها ليست بالحل السليم، لكن لا بد من النضال ضد العنصرية داخل إسرائيل وسماتها الرجعية، وكان قرار الإتحاد السوفييتي قائما على القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة، لذا طالبت إسرائيل بالانسحاب إلى حدود 1967[3]، كما عمل على أن يكون قوة محافظة في الصراع، فكانت سياسته نفعية حيث لعب دورًا مهما في مفاوضات السلام من خلال مركزه القانوني كطرف شارك في إصدار قراري مجلس الأمن 242 و 338، لذا إشراكه هذا قد أضفى اعتدالا على القوى وحسّن فرص السلام وقلل فرص التصادم العسكري[4].

لذا كانت جهودات السوفييت تسعى إلى التصلب في وجه المساعي الأمريكية، لإدراكه أن التسوية بالرعاية والمشاركة الأمريكية ستفقده أسباب ومبررات وجوده في المنطقة[5].

لقد كان تصور الإتحاد السوفييتي لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي على أنه صراع بين الشعوب العربية ضد الإمبريالية والعدوان الإسرائيلي، وهو جزء من صراع القوى الاشتراكية والإمبريالية، وكان يرى أن إسرائيل أداة هذا الصراع ضد حركة التحرر الوطني للشعوب

---

[1] – عبد الحليم خدام، **النظام العربي المعاصر : قراءة الواقع واستشفاف المستقبل**، بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2003، ص 134.

[2] – محمد نصر مهنا، مرجع سابق ، ص 290 .

[3] – المرجع نفسه، ص ص 302-303.

[4] – عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق ، ص 122.

[5] – عبد الحليم خدام، مرجع سابق، ص 149 .

العربية[1]، حيث وبالإضافة إلى مواقفها للقضية، أكدت على إجراء تعديلات مقبولة من طرفي الصراع، كما أنها تؤمن بأن حل القضية ليس عن طريق الحرب، بل يجب القيام بتسويات سلمية[2].

لما تولى غورباتشوف السلطة في موسكو، سعى إلى تغيير السياسة السوفييتية التقليدية نحو العرب، وأعاد علاقات بلاده مع إسرائيل، وقدم الزعيم السوفييتي مقترحات في 29-7-1984 كمبادئ للمؤتمر الدولي للسلام وهي كالآتي: عدم جواز الإستلاء على أراضي الغير بالقوة[3]، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة القدس الشرقية للعرب، وإنهاء حالة الحرب العربية الإسرائيلية، وتقديم الضمانات الدولية للتسوية المطلوبة[4].

لكن في سنة 1991 وبعد تأثر السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي بمتغيرات السياسة الداخلية، تغيرت نظرة السوفييت لحل المشاكل الإقليمية، قرر غورباتشوف ضرورة تقليص الدور السوفييتي بالطريقة التي تساعد على إنهاء أعبائه الخارجية[5].

فالإتحاد السوفييتي وفي مواجهته للأزمات الاقتصادية والسياسية منعته من المشاركة بفعالية في الأحداث الدائرة في الصراع، كما أنه لم يستطع الوقوف في مواجهة الو.م.أ، حيث أن فشل الشيوعية كان له أثر خطير في دور السوفييت الذي كان ينادي بالحل السلمي وبدء الحوار بين أطراف الصراع، كما نادى بإجبار دول وخاصة إسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وأن للشعب الفلسطيني الحقوق ما لإسرائيل، لكن الإتحاد السوفييتي كان مؤيدا لسياسة الو.م.أ

---

[1]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 113.

[2]- أمين هويدي، مرجع سابق، ص 73.

[3]- علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 228-229.

[4]- السيد عبد الوهاب، "الحكومة الإسرائيلية وخطط السلام"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989، ص 154.

[5]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 116.

في المنطقة، وذلك لضمان المساعدات الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا وتطوير السلاح لديه حتى يتمكن من البقاء في مجال المنافسة [1].

أما روسيا الاتحادية فقد كان موقفها يعرف الاتزان في العلاقات مع أطراف الصراع ، والتي ضلت تنادي بضرورة سحب إسرائيل قواتها من الأراضي المحتلة عام 1967، مع حقها في العيش بسلام ، وضمان حقوق الشعب الفلسطينيين، وهي في كل هذا ترغب في أن يكون له دور في عمليات التسوية[2]، فقد عملت الدبلوماسية الروسية وحاولت أن تلعب دورًا وسيطا بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الرعاية السلمية لعملية السلام، وذلك بالإلتزام بالعملية من خلال المفاوضات للوصول إلى الحل النهائي، ملتزمين بمبدأ "الأرض مقابل السلام"[3]، حيث أرسل يلتسين وزير خارجيته برفقة وزير خارجية الو.م.أ في جولة إلى الشرق الأوسط عام 1991، لتنتهي بعقد مؤتمر مدريد، بعد أن أصبح صاحب القول والفعل في موسكو.

فرغم تراجع الدور الروسي لصعوبة ظروفه الداخلية، وتراجع الكثير من اهتماماته الخارجية، حاول تغيير موقفه نحو التشدد، خاصة بعد رعاية الو.م.أ لإتفاقية أوسلو منفردة، حيث أكدت روسيا الاتحادية على ثوابت القرارات الدولية ووقف الاستيطان، ورفع الحصار على الفلسطينيين، حيث تدخل الرئيس يلتسين شخصيا ليؤكد على الحقوق الفلسطينية والعربية عامة، محملا إسرائيل مسؤولية تعثر عملية التسوية، وعدم تطبيق ما جاء في اتفاقية أوسلو[4].

---

[1]– مراد إبراهيم دسوقي، "أمن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 105، القاهرة، مصر، جويلية 1991، ص ص 92–93 .

[2]– هنادي هاني محمد إسماعيل، "الدولة الفلسطينية : نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة السياسية"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية**، (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين)، 2012، ص 69.

[3]– خالد ممدوح العزي، مرجع سابق، ص 9.

[4]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ص 179–180.

المبحـــــث الثانـــي : روسيـــا فـــي حرب الخليـــج الثانيـــة .

برزت أزمة الخليج الثانية في النظام الدولي الجديد كأزمة إقليمية لها أبعاد دولية، وذلك لطبيعة المنطقة التي لا يمكن تجاهل الأحداث فيها، باعتبارها محل تنافس دولي بين القوى الكبرى لما تمتلكه من ثروات خاصة "النفط"، وكان للإتحاد السوفييتي في ذلك نصيب.

لقد تأثر الموقف الروسي بالتحوّلات التي طرأت على الإتحاد السوفييتي، ثم روسيا الاتحادية، فاتجاه روسيا نحو الاندماج مع الغرب، واعتماد توازن المصالح بدلا من توازن القوى، جعل الإتحاد السوفييتي ينظر إلى الأزمة من زاوية جديدة.

ولمعرفة النظرة الجديدة لروسيا لهذه الأزمة، سنتطرق في هذا المبحث لدراسة الموقف والتصورات الروسية لما بعد الأزمة، كالآتي:

- ✓ الموقف الروسي من الحرب.
- ✓ التصورات الروسية لما بعد الحرب.

المطلـــب الأول: الموقـــف الروســـي مـــن الحـــرب.

عندما إندلعت أزمة الخليج على إثر قيام العراق بغزو الكويت في 1 أوت 1990 وضمها[1]، أعلن مجلس الأمن تطبيق أحكام الفصل السابع بإدانة العدوان، ثم الحظر الاقتصادي فالحصار الجوي والبحري، وأخيرا التصريح بإستخدام القوة عندما صدر القرار 678 في 29 نوفمبر 1990 مصرحًا بإستخدام القوة المسلحة[2].

---

[1]- Clovis Maksoud ,**From June 1967 To June 1997 : learning from our mistakes** ,Arabe studies ,1997 ,P 112.

[2]– مارسيل سيرل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، (تر: حسن نافعة)، القاهرة، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992، ص 13.

لقد كانت أزمة الخليج إختبارا لقدرات عالم ما بعد الحرب الباردة والمجتمع الدولي على تسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية[1]، وهو ما وضع السياسة السوفييتية أمام إختبار صعب، في الإختيار بين الوقوف إلى جانب العراق أو الإحتفاظ بعلاقاتهم الجديدة مع الغرب[2]، في حين كان الإتحاد السوفييتي قد عقد اتفاقيات مع العراق منها اتفاقية عام 1969 للصداقة والتعاون، والتي تقضي بالتشاور في حالة وجود تهديد ضد سلامة أحدهما[3]، وذلك على إثر دخول السوفييت مجال التعاون مع دول الخليج والمشرق العربي في ستينيات القرن الماضي، وإنتاج وتسويق النفط[4].

كان احتلال العراق للكويت موضع إدانة سريعة من جانب قادة الكرملين لكونه كان يتعارض مع منطلقات البريسترويكا[5]، ليتخذ الإتحاد موقفا مناهضا للعراق، ما جعله يقف في صف واحد مع الدول الغربية، وهكذا أكدت أزمة الخليج على انتهاء الحرب الباردة[6]، وذلك لحرص الإتحاد السوفييتي على كسب ثقة الغرب، والتخلي عن ممارسات وتقاليد الحرب الباردة، بهدف الحصول على الدعم المادي والسياسي الغربي، من أجل احتوائه أزمة الداخلية[7]، لكن التعامل الدولي مع الأزمة وإدارتها انقسم إلى اتجاهين:

- اتجاه غربي بقيادة الو.م.أ يحبذ العمل العسكري ضد العراق.
- والاتجاه الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، الذي أيد العقوبات الاقتصادية التي أقرها مجلس الأمن وحصار العراق، لكنه أدان تصرف الو.م.أ بغزوها للعراق.

---

[1]– سوسن حسين، "أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأي العام الغربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 103، القاهرة، مصر، جانفي 1991، ص 294.

[2]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 102.

[3]– مصطفى عبد القادر النجار، **أضواء على سياسة الاتحاد السوفييتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص 82.

[4]- John A.Berry," oil and soviet policy in the middle east", **middl east journal**, N261, 1972, P 149.

[5]– سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 129.

[6]–مارسيل سيرل، مرجع سابق، ص ص 73–74.

[7]–محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص 249.

ففي الثالث من أوت 1990، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 660 الذي أدان العدوان العراقي، صدر بيان مشترك لوزيري الخارجية الأمريكي والسوفييتي[1] الذي بين فيه الجانب السوفييتي عن رفضه لإستخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الخروج من الكويت، وأكد إنتهاجه طريق السلام والعمل السياسي[2]، ليتخلى الجانب الأمريكي بعدها عن العمل العسكري كأسلوب وحيد.

إن إدارة السوفييت لأزمة الخليج كانت تحت وضع ضغط التيار الليبرالي الذي يطالب بالتحول السريع بالتعاون مع الغرب، وضغوط التيار المحافظ الذي يريد الحفاظ على هيبة الإتحاد السوفييتي، والذي كان يرفض مبدأ التنكر للعراق في أزمته، وهو الذي يعتبر أقوى حلفاء الإتحاد، وكذا رفض العسكريين السوفيات للسياسة الأمريكية المنتهجة، وعدم رضاهم عن سياسة غورباتشوف[3]، وهو الأمر الذي يعيده الكثيرون بتمرد العسكريين في السلطة السوفييتية إلى أزمة الخليج التي سرعت بتفجير الموقف الداخلي ومنه تأزم أوضاعه الداخلية التي أدت إلى إنهياره[4].

قامت كل من الو.م.أ والإتحاد السوفييتي بوقف تزويد العراق بالأسلحة السوفييتية وتجميد أرصدته في الولايات المتحدة[5]، لكن بعد إصدار قرار جواز استخدام القوة العسكرية خلال فترة لا تتجاوز 15 جانفي[6]، جاء الموقف السوفييتي في لقاء قمة هلتسكي في 9 سبتمبر 1990 بين غورباتشوف وبوش، الرافض للخيار العسكري، وإصراره على التسوية السلمية، وكذا تأكيده

---

[1]– مارسيل سيرل، مرجع سابق، ص 152.

[2]– علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 408.

[3]– بلخيرة محمد، مرجع سابق، ص ص 250–252.

[4]– رولان لوم ، "فشل الإستراتيجية السوفييتية"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 106 ، القاهرة، مصر، أكتوبر 1991 ، ص 202 .

[5]– مارسيل سيرل، مرجع سابق، ص 153.

[6]– سوسن حسين، مرجع سابق، ص 294.

في رفضه لانضمام لأي قوات سوفييتية للقوات المتعددة الجنسيات المتحالفة في الخليج، وعدم سحب خبراءه من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم[1].

لقد رأى الروس أن صدام حسين سيخضع في النهاية للضغوط الدولية، حيث أن القيادة العراقية بدأت تغيّر موقفها المتشدد من حل النزاع، كما رأى الرئيس السوفييتي ضرورة عقد قمة عربية للتعامل مع الرئيس العراقي لإيجاد حل للمشكلة، واعتبر أن القوات المتحالفة في الخليج هي أكثر من اللازم لتحرير الكويت[2]، لذا أصر الإتحاد السوفييتي على الحل الدبلوماسي لان نتائج المواجهة المسلحة ستودي بأرواح كثيرة[3].

كما عرض الإتحاد السوفييتي وساطته في الأزمة، وهو ما فسره الجميع على أنه محاولة لإنقاذ النظام العراقي من الهزيمة[4]، إذ حاولت موسكو بالطرق الدبلوماسية لعب دور المهدئ من خلال إقناع القادة العراقيين بالعدول عن العدوان.

لكن الموقف السوفييتي من الأزمة كان يبدوا أنه مرتبط بالمساعدات الاقتصادية الغربية، ففي 10 نوفمبر 1990 أعلن الإتحاد السوفييت عن مواقفه على استخدام القوة في حال فشلت المفاوضات السلمية، بشرط أن يكون قرار الحرب تحت إمرة الامم المتحدة[5]، ثم أكد غورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة، وأن الإتحاد السوفييتي والو.م.أ متفقتان على العمل من أجل تحقيق حل سياسي لأزمة الخليج[6].

عندما لم يستطع الإتحاد السوفييتي من منع الاحتكام للقوة، حاول أن يعمل على حصر نطاقه وزمن استخدامه من خلال محاولته للحصول على موافقة العراق على قبول قرارات

---

[1]– جمال علي زهران، "أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 103، القاهرة، مصر، جانفي 1991، ص 84.

[2] – علي وهب، مرجع سابق، ص 409.

[3]- Clonis Maksoud , op-dit , P 112.

[4]– رولان لوم، مرجع سابق، ص 202.

[5]– علي وهب، مرجع سابق، ص 409.

[6]– جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 84.

مجلس الأمن، وذلك بعد ابتداء المقابلات الدبلوماسية منذ 18 فيفري 1991 بين موسكو وبغداد ليوافق العراق أخيرا في 27 فيفري 1991 على جميع قرارات الأمم المتحدة، ليعلن بعدها بيوم وقف إطلاق النار من الطرف الأمريكي[1].

إن التفكير السوفييتي إزاء الأزمة جاء متسقا مع فكرة العام في عهد الوفاق الجديد منذ تولي الرئيس السوفييتي غورباتشوف الحكم 1985[2]، وهو ما برز من خلال مواقفه الموازية للآراء الأمريكية، حيث إلتزم منذ البداية بالحل السياسي.

لقد اقترح السوفييت العمل الجماعي من خلال الأمم المتحدة لحل الأزمة وذلك لرفضه إنفراد الو.م.أ بالمنطقة وتحبيذها الخيار العسكري، وفي نفس الوقت وافق على العقوبات الإقتصادية ضد العراق، إلا أن عدم مرونة الموقف العراقي مع جهود الإتحاد السوفييتي، دفعت به إلى التجاوب مع الرأي الأمريكي القاضي بالتدخل العسكري[3].

وقد جاء هذا الموقف لإدراك القادة السوفييت أن إصلاح الأوضاع الإقتصادية يتوقف على الإستثمارات الغربية، لذا فإن الإتحاد السوفييتي لم يقم بمبادرة لعرقلة الإستراتيجية الأمريكية[4]، حيث صدر عن مجلس الأمن 11 قرار متتاليا إبتداءا من الإدانة إلى الحضر الجوي، إلى إيجاز إستخدام القوة، كان واضحا الوفاق بين القوتين العظيمتين (الو.م.أ والإتحاد السوفييتي)، في تراجع إستخدام الفيتو من إحدى القوتين إزاء الأزمة لتصدر القرارات بإجماع الخمسة الكبار في المجلس[5].

---

[1]– مارسيل سيرل، مرجع سابق، ص 160.

[2]– جمال الزهران، مرجع سابق، ص 85.

[3]– المرجع نفسه، مرجع سابق، ص83.

[4]– مارسيل سيرل، مرجع سابق، ص 65.

[5]–جمال علي الزهران، مرجع سابق، ص82.

المطلـــــب الثانـــــــي: التصـــــورات الروسيـــــة لمـــــا بعـــــد الحـــــرب.

إن تراجع تأثير الدور السوفييتي وروسيا لاحقا في مناصرة القضية الفلسطينية مهد الطريق أمام الو.م.أ لإحتكار إدارة وتوجيه الأزمة في الخليج، رغم المبادرات الروسية الجادة لإستعادة المواقع التقليدية للإتحاد السوفييتي سابقا في المنطقة[1].

حيث استمرت إستراتيجية روسيا الإتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في تأييد السياسة الأمريكية تجاه العراق، وهو استمرار على إستراتيجية الرئيس غورباتشوف سابقا، ويعود الموقف الروسي السلبي من العراق إلى تحول سياسة روسيا وخضوعها للتيار الموالي للغرب، وهدفها من كسب مزايا الدعم الغربي[2]، كما أنها أرادت أن تثبت حرصها على تطبيق عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق، حيث وأنه بعد إصدار قرار 986 الذي ينص على الحصار الكامل، ومنع الصادرات والواردات من وإلى العراق، عارض أعضاء البرلمان الروسي "الدوما" تطبيق قرار الحظر، وعاد بعد زيارته لبغداد في 1992 مطالبا الرئيس يلتسن برفع الحظر وإعلان التحالف الإستراتيجي مع العراق لكن الرئيس رفض ذلك محتجا بأن ذلك يعتبر خرقا للقانون الدولي والذي تحترمه روسيا[3].

أقدمت الحكومة الروسية في عام 1992 على إرسال قطعتين بحريتين من أسطولها الحربي إلى الخليج العربي للمشاركة في أي مواجهة ضد العراق، واستمرت روسيا على هذا الوضع لغاية عام 1993[4]، حيث جاء التغيير في السياسة الروسية لصالح التيار القومي والشيوعي، الذي طالب الرئيس على ضرورة رفع الحظر المفروض على العراق، وكذا نتيجة الضغوط الداخلية الداعية إلى تعديل توجهات القيادة الروسية.

[1]– سميح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 130.
[2]– لمى مضر الأمارة ،مرجع سابق ، ص 366.
[3]– ناصر زيدان ، مرجع سابق ، ص 181.
[4]– لمى مضر الأمارة ،مرجع سابق ، ص 366.

لقد اعتبرت أوساط روسية بأن الانكفاء الروسي عن قضايا الشرق الأوسط يعتبر جسيما، فأصبح هذا الرأي موقفا رسميا للكرملين، ومن هنا قام رئيس الوزراء الروسي "تشير نومردين" بزيارة رسمية لدول الخليج ليوقع معاهدة دفاعية مع الكويت في 29 نوفمبر 1993 والتي كانت مدخلا للتعاون العسكري، فقد رأت روسيا أنه يتحتم عليها لعب دور في المنطقة، وإزاحة الهيمنة الأميركية، وكذا تحقيق الإستقرار في المنطقة لضمان أمن رابطة الدول المستقلة وضمان المركز الروسي هناك، خاصة في أسواق النفط والسلاح[1]، لتحتفظ بما أمكن الإحتفاظ به من حضور إقتصادي وتجاري في العراق لكن في ظل العقوبات الدولية التي فرضت عليه[2].

إن شعور روسيا بالخسارة جراء فقدان السوق العراقية، فضلا عن رغبتها في الحصول على ديونها التي هي ذمة العراق، والتي ورثتها عن الإتحاد السوفييتي، ومصالحها الإقتصادية، وراء اتخاذها الموقف المناهض للوم أ وهو ما أكده وزير العلاقات الإقتصادية الروسية "سيرغي غلابيف" إلى أن: « **روسيا خسرت 2.5 مليار دولار بسببه توقف المبيعات الروسية للعراق، جراء العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة عليه** »، وهو أمر أكده أيضا النائب الأول لوزير العلاقات الإقتصادية الخارجية الروسية "أوليغ دافيدوف" في أنه على روسيا المطالبة برفع الحصار عن العراق، واصفا موقف بلاده بأنه موقف غير بنّاء[3].

حاولت روسيا الإحتفاظ بعلاقاتها مع العراق التي امتدت لسنوات طويلة، كما مازال بذمة العراق ديونا تقدر بـ 7 مليارات دولار، لذا يكرس الروس رغبتهم باستثمارات في العراق وإعادتها كسوق لسلاحها بعد انتهاء العقوبات، مع العلم أن مسئولي صناعة السلاح الروسي هم أكثر المناصرين لرفع العقوبات[4].

---

[1]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 103 ـ 104.

[2]– عبد الجليل زيد المرهون، **السياسة الروسية تجاه الخليج العربي**، أبو ظبي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، [د س ن]، ص 30.

[3]– لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص ص 367 – 368 .

[4]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 107.

صار الموقف الروسي تجاه العراق يتخذ منحى إيجابيا، حيث بدأ النشاط الروسي يتجاوب مع التحرك العراقي، إنعكس في إرسال أول وفد روسي رسمي إلى العراق في أوت 1993 برئاسة دافيدوف النائب الأول لوزير العلاقات الإقتصادية الخارجية الروسية لإستئناف العلاقات الإقتصادية والتجارية مع العراق، والبحث في المشكلات العالقة منها ديون العراق غير المسددة لروسيا[(1)]، كما سعت الجهود الروسية إلى كسب ود العراق وتوجيه الإنتقادات للو.م.أ، حيث أدانت الضربات الأمريكية البريطانية على العراق في جانفي و جوان 1993، ليبرز الموقف الروسي مستقلا عن الو.م.أ، وأكدت على ضرورة الإنسحاب الأميركي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة، فروسيا تعي أن تحقيق مصالحها الإقتصادية في العراق مرهون بتحقيق الإستقرار السياسي[(2)].

وفيما يتعلق بقضية رفع العقوبات عن العراق فإن روسيا عارضت إستمرار العقوبات الإقتصادية وسعت إلى وضع حد لها وكذلك إلى وضع نهاية لعملية نزع أسلحة الدمار الشامل، ورفع الحظر المفروض على تصدير المنتجات العراقية التي جاءت في القرار 687 سنة 1991[(3)].

وبناء على إتفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، منح وزير خارجية روسيا آنذاك "كوزيرف" فرصة لكي يبحث في بغداد صيغة مقبولة لحل الأزمة، إذ قام بجولة بدأها ببغداد وزار خلالها دولة الكويت، حيث أشار كوزيرف إلى وجود خلافات روسية – أميركية حول التعامل مع العراق، ودعا الو.م.أ إلى تخفيف ردّ فعلها إزاء العراق[(4)].

توصل الطرفان الروسي والعراقي يوم 13 أكتوبر 1994 إلى بيان مشترك أكد اتخاذ الخطوات الحاسمة من أجل عدم السماح بتصعيد التوتر، وإعادة الوضع إلى مسار الجهود

---

(1)– لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 368.

(2)– باسم راشد ،مرجع سابق ، ص 64.

(3)– سعد حقي توفيق ، مرجع سابق ، ص 109.

(4)– لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص 369.

السياسية والدبلوماسية، لتحقيق الأمن والاستقرار، وإلغاء العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق، وإقامة علاقات حسن جوار بين العراق والكويت، وبعد نجاح مساعي كوزيرف في إقناع العراق بالاعتراف بالدولة الكويتية، لم تلق المبادرة الدبلوماسية النجاح المطلوب بسبب المعارضة الأميركية والبريطانية[1].

سعت روسيا إلى إعادة التوازن في تشكيل لجان التفتيش المتوجهة للعراق، وهو المطلب الذي أصر عليه العراق من أجل أن تضم اللجان مفتشين من دول أخرى دون الو.م.أ بمفردها، وكانت روسيا تسعى للحل السلمي واستخدام العمل الدبلوماسي[2]، خاصة في الأزمة العراقية في نوفمبر 1994، حيث سعت الو.م.أ إلى استصدار قرار من مجلس الأمن لضرب العراق، لكن روسيا عارضت ذلك وبذلت جهودا لإحتواء الأزمة سلميا[3].

---

[1]- لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص 370.

[2]- سعد حقي توفيق ، مرجع سابق ، ص ص 107-108.

[3]- لمى مضر الأمارة ، مرجع سابق ، ص ص 368-369.

المبحـــث الثالـــث : التحـــول الديمقراطـــي بالجزائـــر .

تسلمت جبهة التحرير الوطني مقاليد الحكم في الجزائر بعد إستقلالها بحجة الشرعية التاريخية وعملت على تحقيق مشروعها بإعتبارها الحزب الوحيد في البلاد، لتقصي بذلك وتهمش كل معارضة وتقييم خارج إطار الحزب والنخبة الحاكمة.

لكن مع بداية الثمانينيات إصطدم المشروع الوطني للحزب بمجموعة من العقبات أدت إلى توقف النظام في الإستمرار على نفس الوتيرة، لتبدأ إعادة هيكلة تعتمد على الديمقراطية والتعددية الحزبية.

لذا ومن خلال ما سبق سنتطرق لإستعراض العقبات التي أدت إلى توقف سير النظام التقليدي، والتي سندرجها في :

- أسباب التحول الديمقراطي.
- إنعكاسات التحول الديمقراطي.

المطلـــب الأول: أسبـــاب التحـــول الديمقراطـــي.

- **العوامل الداخلية:**

تبنت الجزائر بعد إستقلالها عن فرنسا النهج الاشتراكي على الطريقة السوفييتية محاولة التوفيق بين مبادئها وتعاليم الإسلام، كما اعتمدت نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني).

كانت الفترة البومدينية (1965-1978) تعرف إرتباطا كليا بين المؤسسة الرئاسية والعسكرية، ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية، لذا لم تجد التعددية السياسية والحزبية مكانًا

لها في ذلك، حتى أن حزب جبهة التحرير أصبح جهازا إداريا يعمل على التعبئة الجماهيرية لصالح مخططات الرئاسة[1].

ظلت جبهة التحرير الوطني تحتكر التمثيل السياسي، وتسيطر على النقابات والاتحادات، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي، لذا ظل النظام السياسي في الجزائر بلا تطوير، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغيير[2]، وبسطت البيروقراطية سيطرتها.

بعد وفاة الرئيس بومدين، بدأت مرحلة جديدة في تطور الجزائر إتسمت بالتراجع عن النهج الإشتراكي[3]، هذا التغيير الذي قاده الرئيس الثالث للجزائر المستقلة الشادلي بن جديد. حيث ظهر في فترته صراع سياسي على السلطة داخل حزب جبهة التحرير بين المتشددين المطالبين بإستمرار سياسة الرئيس هواري بومدين، وبين دعاة الإصلاح لطرح مشروع متكامل للإصلاح الإقتصادي[4]، لتظهر للعيان أزمة الحزب الواحد الذي مارس دورًا سياسيا تعبويا مانعا ظهور قوى سياسية منافسة[5]، من خلال أخطاءه التي وقع فيها (الصراع الداخلي) وسيطرة العناصر العسكرية عليها، وعجزها عن القيام بمهامها بعد أن أصابها الركود والترهل والفساد والبيروقراطية، مما أدى إلى إنتقاص شرعيتها لدى الجماهير[6]، إلى جانب الدور البيروقراطي للإدارة ونفوذ المؤسسة العسكرية الواسع، وضعف الأداء و انعدام الفعالية لهذه المؤسسات.

---

[1]– عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، [د س ن]، ص 5.

[2]– محمد شكري، "الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 97، القاهرة، مصر، جوان 1989، ص 154.

[3]– رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2010، ص 59.

[4]– ثناء فؤاد عبد الله، "أبعاد التغيير السياسي والإقتصادي في الجزائر"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989، ص 186.

[5]– ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 61 .

[6]– أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 106، القاهرة، مصر، أكتوبر 1991، ص 117.

بالإضافة إلى أزمة المشاركة، حيث عرفت الجزائر في ظل الأحادية، عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب جميع القوى الموجودة على الساحة الوطنية في إشراكها في صناعة القرار الوطني، لرفض النخب الحاكمة لذلك وأزمة الشرعية، تلك الشرعية التي اتخذها النظام السياسي من خلال جبهة التحرير الوطني بإعتبارها المنشأة للدولة، واستغلال القيادة لها كإطار تستمد منه الشرعية، لكن ومع ظهور الصراعات الداخلية في الحزب، وتفاقم الأزمة الإقتصادية انهارت شرعية النظام وتراجعت مصداقيته، وعجز على إقناع المجتمع التسليم له والثقة فيه[1].

وبالإضافة إلى ما سبق شكلت أزمة الهوية عاملا إضافيا لضروريات التحول نحو الديمقراطية، حيث ترجع جذورها إلى مرحلة الإحتلال الفرنسي الذي قضى على مقومات الشخصية الجزائرية ن وعملها على بناء نخبة موالية لها، ليصبح المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة، بعضهم تمسك بالاتجاه العروبي وآخر يعزو للحكم الفرنسي، وبعضهم ارتبط بالهوية البربرية[2].

ومع تضافر هذه المشاكل التي واجهت الحزب والنخبة الحاكمة فتح ذلك المجال أمام قوى سياسية واجتماعية في مقدمتها الحركات الإسلامية[3] التي ظهرت على الساحة السياسية أواخر الثمانينيات.

أما بالنسبة للأسباب الإقتصادية فهي تعود لفشل التجربة الإشتراكية حيث اعتمدت الجزائر في عهد بومدين على مبدأ التخطيط الإقتصادي المركزي، والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وسيطرة القطاع العام على كافة الأنشطة الصناعية، وإقامة مزارع كبيرة ملكيتها تعود للدولة [4]، [4]، لتشهد بعد ذلك عملية إصلاح إقتصادي في بداية الثمانينيات مع الرئيس الشادلي بن

---

(1)– محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، 2008، ص ص 114-115.

(2)– نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر : المكونات والصراعات والمسارات"، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد 107، القاهرة، مصر، جانفي 1992، ص 189.

(3)–محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص 72.

(4)– ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 72.

جديد، وإحداث توازنات لصالح القطاعات التي تم إهمالها كالزراعة[1]، وذلك بعد اعتماد التوجهات الإشتراكية في تحديث القطاع الصناعي بصورة ضخمة، والتي أحرزت بعض النتائج الإيجابية حتى أوائل السبعينيات[2].

لكن منذ بداية الثمانينيات ونتيجة للإختلالات الهيكلية للإقتصاد الجزائري، والذي يحتل فيه النفط حوالي 97 % من داخل الجزائر من التجارة الخارجية، على الرغم من عمليات التصنيع[3]، شهدت الجزائر أزمة إقتصادية حادة، فإبتداءًا من 1985 بدأت أسعار البترول في الإنخفاض من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 ثم إلى 11 دولار سنة 1988[4]، وتقلص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار سنة 1989، مع ما رافقه في انخفاض في قيمة الدولار، وانخفاض إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2.81 مليار دولار سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار سنة 1989[5]، وأدت سيطرة الدولة الكاملة على عمليات التجارة الخارجية بنقل الأزمة إلى الشارع، حيث لم تعد تستطيع إستيراد المواد اللازمة، ومنه نقص السلع الأساسية بشكل حاد[6]، إضافة إلى هذا هناك هناك مشكلة المديونية، إذ لجأت السلطات الجزائرية إلى الإقتراض لمواجهة أثار انخفاض الأسعار وتراجع قيمة الدولار، فكان أن تضاعف حجم المديونية إلى 26 مليار دولار وأصبح القرار الإقتصادي في يد المؤسسات والهيئات المالية[7].

ميزت السياسة الإقتصادية سوء التصرف في الإمكانات والموارد المتاحة كالتبذير والاختلاس وانعدام المراقبة، وتناقض القوانين وعدم تطبيقها، والعجز عن تلبية المتطلبات

---

(1)– رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 59 .

(2)– أحمد مصطفى العملة، مرجع سابق، ص 116 .

(3)– محمد شكري، مرجع سابق، ص 154.

(4)– علي الكنز وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، القاهرة، مصر: مركز البحوث العربية، [د س ن]، ص 83.

(5)– محمد بوضياف، مرجع سابق، ص ص 116–117.

(6)– محمد شكري، مرجع سابق، ص ص 154.

(7)– محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 117.

الإجتماعية[1]، وأفرزت هذه السياسات تفاوتات في المجتمع الجزائري بين طبقة غنية وطبقة فقيرة كادحة[2].

ففي ظل الأزمة الإقتصادية كان النمو والإنفجارات الديموغرافية، حتى وصل عدد سكان الجزائر إلى 26 مليون نسمة في ظل تناقص الدخل القومي وارتفاع الدين الخارجي[3]، كما صاحب ذلك هجرة سكان الريف نحو المدن وتدهور مستوى المعيشة وانتشار البطالة، حيث عجز النظام السياسي عن امتصاص هذه التطورات، فأصبح التهميش والتفاوت الإجتماعي من سمات الساحة الإجتماعية الجزائرية، مما ساعد على نمو حركات الرفض السياسي والإجتماعي[4]، أدت إلى اندلاع اضطرابات نتيجة لتدهور واقع الحريات السياسية والأوضاع الإقتصادية والاجتماعية، في منطقة القبائل سنة 1980، وفي قسنطينة في 1985 و 1986، وبالقصبة سنة 1985، وكانت أخطرها حوادث أكتوبر 1988 التي تركزت في العاصمة، وخلفت نحو 500 قتيل[5]، تعبر فيها الجماهير عن يأسها، وتلهفها للعدالة والديمقراطية[6]، وقد وقد أجبرت هذه الأحداث الرئيس الشاذلي بن جديد على القيام بإصلاحات جذرية عاجلة وهو ما أكده في خطابه يوم 19 سبتمبر 1998[7].

❖ **العوامل الخارجية:**

كان للضغوط الخارجية دورًا هامًا في صياغة التحول الديمقراطي في الجزائر، فهذه الأخيرة كانت تتحرك في إطار ما تفرضه القوى الكبرى من توجهات على النظام الدولي، وعليه فإن

---

[1]– علي الكنز وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

[2]– أحمد مصطفى العملة، مرجع سابق، ص 117.

[3]– نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 190.

[4]– ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 69 .

[5]– رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 59 .

[6]–أحمد مصطفى العملة، مرجع سابق، ص 117.

[7]– محمد شكري، مرجع سابق، ص 155.

زوال الثنائية القطبية وانهيار النظام الدولي القديم، قد كان الأثر البالغ في إستقرار وتوازن النظام الجزائري[1].

فإلى جانب تراجع دور الدول الراديكالية في النظام العربي لصالح الدول المعتدلة، كانت المسألة الديمقراطية أبرز الظواهر التي لوحظت في انهيار الكتلة السوفييتية، فتكون بذلك ملهمة للدول الواقعة في جنوب العالم، وقد وجدت دعاوى التعددية مقومات داخل مجتمعات هذه الدول، ومنها الجزائر التي كشفت عن التناقض بين الحركة الإجتماعية والسياسية الديمقراطية كنظام حياة، وبين طبيعة التكوين الفكري للسياسيين[2].

أصبح الإتجاه نحو التحول للتعددية هو اتجاه عام على المستوى الدولي، كما يعتبر عنصرا ضاغطا، فالتغيرات قد طرأت داخل الإتحاد السوفييتي وهو دولة مرجعية في التطبيق الإشتراكي بالنسبة لدول العالم الثالث، وإتمام التحول للتعددية هناك يحفز التحول في هذه البلدان التي لا زالت مسرحا للتغيرات الإجتماعية والضغوط[3]، فكان لزاما علة الجزائر في ذلك ذلك مواكبة هذه التغيرات الجديدة خاصة بعد ما أصاب العالم الإشتراكي وما صاحبه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية و إنتقالها للديمقراطية[4].

إن سياسة الإتحاد السوفييتي الداخلية وما طرأ عليها من تغيرات خاصة في تحسين توجهاته نحو الغرب وتطويرها، وعلاقته بدول العالم الثالث واتجاهه نحو تسوية النزاعات الإقليمية بالتفاوض والحل الوسط واستبعاد الحل العسكري، وتوجهها المعلن في دمج اقتصادها في الإقتصاد العالمي، كل هذه التغيرات شكلت عنصرا ضاغطا على صناعة القرار للدول القريبة من الإتحاد السوفييتي[5]، فإنكفاءها عن دعم الأنظمة الثورية العربية هو أشبه بالتخلي الصريح

[1]- محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 119.

[2]- نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 203-204.

[3]- محمد شكري، مرجع سابق، ص 155.

[4]- محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 119.

[5]- محمد شكري، مرجع سابق، ص 155.

الصريح عن مساندة المواقف الراديكالية، ليكون لزاما على هذه الدول التكيف مع مستجدات النظام العالمي الجديد، عن طريق تحسين علاقاته مع القطب المهيمن وإعادة الهيكلة الإقتصادية والسياسية، والتخلي عن الأحادية الحزبية والإتجاه نحو إقتصاد السوق[1]، لذلك كان الخيار الديمقراطي في الجزائر محاكاة للتحولات الكبرى التي عرفها الإتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا، وتكيف مع المتغيرات الدولية.

إلى جانب انهيار الإتحاد السوفييتي الذي سحب الثقة من النظم ذات الحزب الواحد، كما ذكرنا سابقا هناك أزمة الديون، مع التراجع العالمي لأسعار السلع و البضائع، وضغوط الرأي العام بتكوين نظام متعدد الأحزاب وحريات مدنية وديمقراطية، فيكون بذلك انسحاب دعم السوفييت للنظم التابعة له بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل التغيرات السياسية[2].

كان على الرأسمالية العالمية ممارسة الضغوط لإقرار التعددية السياسية والليبرالية الإقتصادية، فكان لها ذلك من خلال مؤسسات التمويل الدولية، إذ أنه و بانتهاء الخطر الشيوعي، أدى ذلك لخلق مناخ مواتي لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث وخاصة العربي، وذلك بالاهتمام بالقضايا الإنسانية والحريات ومراقبة الانتخابات ... [3].

كما ساهمت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي في توجيه الدول العربية اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، بسبب الوضع الإقتصادي المتردي، وقد تجلت في إجراءات تقشفية في الميادين المالية والإقتصادية والإجتماعية، وكذا المنظمة العالمية للتجارة التي فرضت على أعضائها والراغبين في الانخراط على التقيد بالسلوك الديمقراطي[4]، وذلك بتشجيع نظام الخوصصة وفسح المجال أمام قوى السوق.

---

[1]– محمد بلخيرة، مرجع سابق ، ص 264.

[2]– لوريل إي ميرل، جيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، (دتر)، القاهرة، مصر: معهد أبحاث الدفاع الوطني، 2013، ص ص 19–20.

[3]– ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 80.

[4]– أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، [د د ن]، جامعة المحمدية، المغرب، [د س ن]، ص 11.

ونظرا للأزمة التي كان النظام السياسي يعانيها فرضت عليه الانخراط في هذا المسار، من خلال الاستدانة من الخارج من المؤسسات المالية، ليصبح بذلك الاقتصاد الجزائري في تبعية للخارج، وبعد انخفاض أسعار البترول مع نهاية الثمانينيات دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لطلب المساعدة المالية، والقبول بإجراء إصلاحات إقتصادية[1].

المطلــــب الثانــــي : انعكاســـــات التحــول الديمقراطــــــي .

كانت أحداث أكتوبر 1988 انطلاقة لإصلاحات الرئيس الشاذلي بن جديد التي طرحها سابقا في الجانب السياسي والإقتصادي، لتطبيق الديمقراطية، ففي اليوم التالي من الإضطرابات وجه خطابا عبر التلفزيون واعدا فيه الجزائريين بتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية[2]، والمضي في الإصلاحات، مرجعا أسباب الأزمة إلى عوامل سياسية واقتصادية وإدارية، وما أن زالت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية[3]، ليكون بذلك خطاب الرئيس الشاذلي إنتقادًا حادًا للحزب والحكومة، محاولا تطبيق الإصلاحات في إطار النظام الإشتراكي عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية التابعة للدولة[4].

بدأت الإصلاحات بتعديلات جزئية لدستور 1976، حيث أنها لم تشر إلى التعددية الحزبية، وتمت صياغة المشروع النهائي لدستور جديد قدم للتصويت وتمت الموافقة عليه في 23 فيفري 1989، وجاء هذا الدستور نابذا للإشتراكية، ضامنا لحريات التعبير والتجمع وحق الإضراب وإنشاء الجمعيات السياسية[5]، ويصدر في شأن ذلك قانون الجمعيات السياسية في 3 جويلية 1988، ويظهر على الساحة السياسية أكثر من 50 تنظيم سياسي من أبرزها جبهة

---

[1]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 83.

[2]- محمد شكري، مرجع سابق، ص 155.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 190.

[4]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 86 .

[5]- رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

الإنقاذ الإسلامية التي تأسست سنة 1989 وجبهة القوى الإشتراكية[1]، فدخلت الجزائر مرحلة شبه ديمقراطية.

إن هذه التغييرات مهدت لإختفاء نظام الحزب الواحد وفتح الطريق أمام التجربة الديمقراطية، وذلك بعد تطبيق تعديلات على أمانة حزب جبهة التحرير، حيث عطل دورها كمراقب للسلطة، وتم تعيين مسؤولين جدد على مستوى الحكومة، ليزيد بذلك دور الرئيس، وتصبح جبهة التحرير تزاول دورها كحزب فقط[2]، كما قامت الحكومة ببعض الإصلاحات في القطاع الصناعي وقطاع البنوك، وحصرت الملكية العامة في الثروات الطبيعية، وأقر حق الملكية الخاصة، وتخلى الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ففتح أبواب الإستثمار الأجنبي لتوفير فرص العمل و الإستفادة من نقل التكنولوجيا[3].

لكن إصلاحات دستور 1989 لم تبين القطيعة مع النظام السابق، حيث أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية فيكون بذلك حاميا لمصالح النخبة الحاكمة، بالإضافة إلى أن هذه الإصلاحات والتعديلات قد أقرها شخصيات سياسية على مستوى رئاسة الجمهورية، دون مشاركة رجال الإختصاص والقوى الفاعلة في البلاد[4]، ليتبين بذلك أن الإطار القانوني الذي نظم المرحلة الإنتقالية للديمقراطية لم يكن كافيا، وقد أثبت ذلك الإضرابات التي شهدتها الجزائر مدى عام 1989، والتي دلت على أن المطالب الشعبية لا زالت قائمة[5].

وفي ظل استمرار الفوضى، تم تعديل قوانين في الدستور متعلقة بالانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، وذلك بهدف كبح تقدم الجبهة الإسلامية وباقي الأحزاب الأخرى، وقد قوبل ذلك بمعارضة شديدة، وأعلنت جبهة الإنقاذ إضرابها في 25 ماي 1991[6]، فأعلن رئيس

---

[1]– أمحمد الداسر، مرجع سابق، ص 3.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 187.

[3]–علي الكنز وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

[4]–ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 98 .

[5]–محمد شكري، مرجع سابق، ص 156.

[6]–محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 142.

الجمهورية إلى إجراء انتخابات تشريعية لوضع حد لحالة التدافع التي عرفتها الساحة بين السلطة والمعارضة، وحدد تاريخ 26 ديسمبر 1991 موعدا للإنتخابات [1]، التي كان النصر فيها لجبهة الإنقاذ الإسلامية بـ 189 مقعدًا نيابيا، مقابل 16 مقعدًا لحزب جبهة التحرير و25 لجبهة القوى الإشتراكية في الدورة الأولى[2].

وقد أثار هذا الإنتصار دهشة العسكريين والأوساط السياسية، حيث عبرت الأحزاب السياسية عن رفضها الوصول الإسلاميين للحكم وإقامة مشروعها السياسي للدولة الإسلامية، فقدمت طعون انتخابية للمجلس الدستوري الأعلى[3]، مطالبة بموقف الإنتخابات وإبطال نتائج الدورة الأولى[4]، فتدخل الجيش الجزائري لوقف الاتجاه الذي أفرزته الأحداث فضغطت على الرئيس الشادلي بن جديد الذي قدم استقالته، وعوض بمحمد بوضياف كرئيس للجمهورية، وتم توقيف المسار الإنتخابي، وأعلنت حالة الطوارئ وحلّت جبهة الإنقاذ بحجة أنها تريد الوصول إلى السلطة بالصندوق ثم تلقى الإختيار الديمقراطي ولا تعترف بالدستور وتدمر البلد سياسيا واقتصاديا[5].

لقد كانت هذه الإنتخابات الأولى من نوعها من حيث الشفافية، لكن وبسبب إلغاءها وإعلان حالة الطوارئ، أفضى ذلك إلى إندلاع فوضى عارمة في البلاد وحرب أهلية، ويكون بذلك قد طويت صفحة الديمقراطية[6]، فبعد فقدان الجبهة لمشروعيتها لجأت في التعامل مع السلطة السياسية إلى المعارضة المتسمة بالعنف والمواجهة، مما فتح المجال أمام العمل العسكري، بلغ

---

[1]–عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 5.

[2]– علي الكنز وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

[3]– نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 199.

[4]– أحمد مهابة، "مأزق الجزائر بين العنف والحوار"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 115، القاهرة، مصر، جانفي 1994، ص 72.

[5]– علي كنز، مرجع سابق، ص ص 41–42.

[6]– أمحمد الداسر، مرجع سابق، ص 7.

التصفيات الجسدية، مما أودى بحياة عشرات الآلاف من الضحايا والمفقودين [1](ينظر الشكل7).

لقد ترتب عن الصراعات الدموية والسياسية المتداخلة والمتعددة الأطراف إلى تراجع دور الدولة وبروز قوى خارجية عن القانون كالمافيات والعصابات التي استثمرت الأزمة لصالحها، كما أدى الوضع إلى تعرض الإقتصاد لعملية استنزاف واسعة وعمليات نهب وتخريب[2]، حتى وصفت الأحداث من قبل الإعلاميين والسياسيين بمأساة نهاية القرن.

يرجع الدكتور – أمحمد الداسر– أن عرقلة الديمقراطية مسؤولية المؤسسة العسكرية التي اعتبرت نفسها وصية على هذا التحول خدمة لمصالحها وحفاظا على امتيازاتها، وهو ما أفضى إلى الدخول في فوضى وحرب أهلية، وكذا تهميش الأطراف الأخرى المعنية بالإصلاحات السياسية[3]، فرغم الجهود المبذولة لتحقيق التعددية فإن البيئة الجزائرية غير ناضجة لتقبل الأساليب الديمقراطية.

فقد أبدت دول الجوار تفوقها وقلقها واعتبرت الأمر مهددا للمنطقة العربية، وهو ما أبدته كل من مصر تونس والمغرب، ومن جهتها الدوائر الرسمية الفرنسية دعت إلى استكمال الدور الثاني من الإنتخابات، ودانت عملية إيقاف المسار الإنتخابي، أما بريطانيا فقد جاء على صفحات جرائدها أن فوز الجبهة وتطور الأحداث فيما بعد، هو نتاج وفعل رد على ممارسات الفساد والرشوة وعدم فعالية حكومات جبهة التحرير، وأن فوز الجبهة هو زعزعة للجزائر وجيرانها [4]، وجاء الموقف الأميركي مساندا للحوار والإجماع الوطني وربطت مساعداتها الإقتصادية بمدى تقدمها في مسار المصالحة الوطنية، وانفتاحها الإقتصادي وتحرير التجارة

---

[1]– محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص 265.

[2] – المرجع نفسه، ص 268.

[3]– أمحمد الداسر، مرجع سابق، ص 14.

[4]– محمد بوضياف، مرجع سابق ، ص 145.

الخارجية والقطيعة مع كل المؤسسات القديمة[1]، فقد عملت الوم أ على ملأ الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفييتي، وتدعيم وجودها في شمال إفريقيا، وذلك بالضغط على القيادة السياسية الجزائرية[2]، تكون تطورات الأحداث داخل الساحة السياسية الجزائرية تمهيدا للتدخلات الأجنبية وضغوطاتها.

إلى جانب الضغوط الدولية مارست منظمات حقوق الإنسان ضغوطا لها إضافية من خلال انتقاداتها الشديدة للسلطات الجزائرية، تحملها في ذلك مسؤولية التخاذل في حماية المواطنين المدنيين الذين يتعرضون للقتل والإبادة الجماعية، ودعت إلى إيقاف المفاوضات الإقتصادية، وشرط استئنافها تحسن الأوضاع الإنسانية[3]، فوضعت المؤسسات المالية الدولية شروطا مجحفة تجعل الجزائر فريسة سهلة للمشروطية السياسية والاقتصادية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما جعل الجزائر منكشفة أمام مبررات التدخل الأجنبي[4].

شكلت هذه الضغوط حائلا دون حصول الجزائر على المساعدات الإقتصادية والدعم السياسي الخارجي، ويزيد انهيار الإتحاد السوفييتي الأمر تعقيدا حيث كان يشكل هذا الأخير سندا للجزائر.

لقد كانت الضغوط الخارجية تلعب دورًا في دفع الحكومة الجزائرية للدخول في حوار مع جبهة الإنقاذ الإسلامية ،خاصة منها فرنسا، التي حثت الجزائر على إنهاء هذه الأوضاع والدخول في حوار مع كافة القوى الوطنية[5]، فبعد أن أصبح منصب رئيس الجمهورية شاغرًا أصبح المجلس الأعلى للدولة ـ برئاسة السيد علي كافي ـ المسئول والمسير لشؤون الدولة في

[1]–محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 175.

[2]– محمد بلخيرة ، مرجع سابق ، ص 271.

[3]– محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص ص 175–176.

[4]– محمد بلخيرة ، مرجع سابق ، ص 273.

[5] – أحمد مهابة ، مرجع سابق ، ص 273.

المرحلة الانتقالية حتى إقامة انتخابات رئاسية، لتنتهي مهامه في 31 جانفي 1993[1]، لتحل محله فيما بعد هيئة رئاسية أخرى في مطلع عام 1994، وشكل المجلس الأعلى لجنة وطنية لإجراء الحوار الوطني لكن لجنة الإنقاذ أعلنت عن رفضها في إجراء أي حوار مع السلطات الجزائرية التي يدعمها الجيش، وأنها لن تفضل أي بديل عن دولة إسلامية، في حين دعت قيادة الجيش الجزائري على لسان وزير الدفاع اليمين زروال أنهم يشجعون الحوار لحل الأزمة[2].

وفي ظل تعثر الحوار الوطني، وتهرب العديد من شغل منصب الرئيس نظرا للمخاطر التي أحاطت به، حيث اعتذر عبد العزيز بوتفليقة من ترشيح نفسه للمنصب، فكان أن عين المجلس الأعلى أحد العسكريين كرئيس للدولة يتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية وهو اليمين زروال الجنرال المتقاعد ووزير الدفاع[3].

حاولت الكثير من الأحزاب تجنب الأزمة وتطوراتها، من خلال بعث حركة الحوار بين الأطراف المتصارعة، فشكلت العقد الوطني وقعت مع حزب جبهة الإنقاذ اتفاقية روما في سانت جيديو سنة 1994، لإدخالها وإدماجها في المجال السياسي، ودفعها لرفض العنف، في حين رأت أحزاب الحلف الجمهوري ضرورة النضال ضد الحركات الدينية ورفض الحوار معها ومساندة الحل العسكري[4]، وفي ظل ذلك قامت السلطات الجزائرية بجولات حوار انتهت بتنظيم انتخابات رئاسية كأول انتخابات للرجوع للشرعية، والتي قوطعت من قبل الأحزاب، وشارك فيها حركة المجتمع الإسلامي بمرشحها محفوظ نحناح، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئيسها سعيد سعدي، وحزب التجديد الجزائري برئيسه بوكروح، وانتهت الإنتخابات بإنتصار

---

[1]– أحمد مهابة، "الجزائر بين مأزق العنف والحوار (2)"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 116، القاهرة، مصر، أفريل 1994، ص 173.

[2]– أحمد مهابة، "مأزق الجزائر بين العنف والحوار"، مرجع سابق، ص 75.

[3] – أحمد مهابة، "الجزائر بين مأزق العنف والحوار (2)"، مرجع سابق، ص 174.

[4]– علي الكنز، مرجع سابق، ص 87 .

الرئيس اليمين زروال القادم من المؤسسة العسكرية، وكرست بقاء وجود التيار الإسلامي في الشارع الجزائري[1].

إن استفحال الأزمة وانتشار العنف الدموي وتدهور الإنتاج واعتماد الجزائر على الخارج في إطعام شعبها وانتشار البطالة بنسبة 50%، وتفشي الرشوة والفساد، أدى ذلك تراجع السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا مثلت التحولات السياسية التي شهدت الإتحاد السوفييتي وإتداعياتها عاملا أخر، أفسح المجال أمام الهيمنة للمعسكر الرأسمالي بقيادة الو.م.أ، مما وضع الجزائر أمام صعوبة كبيرة في التأقلم مع متطلبات النظام العالمي الجديد، وأدى بها إلى الانكفاء والتراجع إلى الخلف ومناقشة قضاياها من طرف الغير[2].

---

[1]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[2]- محمد بلخيرة، مرجع سابق، ص ص 275-276.

خلاصة الفصل:

كان الموقف الروسي في ظل الاتحاد السوفييتي يعترف بقيام دولة فلسطينية وإسرائيلية معا، موطدا علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في ظل روسيا الاتحادية، ومشترطا بدء عمليات السلام التي لم يكن له فيها الدور الفعال، لسيره في ظل رأي الو.م.أ في حل الأزمات الإقليمية بهدف المساعدات الاقتصادية.

وهو الدور الذي لم يختلف في حرب الخليج الثانية، حيث كانت إدانة السوفييت للاجتياح العراقي على الكويت رغم العلاقات التي كانت تربطه به، دليل على تراجع الدور السوفييتي في المنطقة رغم محاولات روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها بعد الحرب الباردة.

أما التحول الديمقراطي في الجزائر نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية خاصة التي تميزت بانهيار الاتحاد السوفييتي قد وضعها في مكانة متراجعة عما كانت عليه سابقا، مواجهة في ذلك القوى الليبرالية بعد أن كانت تجد من الاتحاد السوفييتي حليفا وسندا في ظل الثنائية القطبية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي يتعلق بانهيار الاتحاد السوفييتي وأبعاده على المنطقة العربية، فإننا نستنتج ما يلي:

دولة الاتحاد السوفييتي تأسست بعد تفجر الثورة البلشفية بقيادة لينين عام 1917، حيث استطاعت النمو والتطور خلال 10 سنوات رغم ظروفها الداخلية والخارجية المحبطة، وازدهرت بعد ذلك سياسيا وعسكريا واقتصاديا، لتحقق اكبر انتشار دبلوماسي وسياسي.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر1991 لم يأت نتيجة هزيمة عسكرية وإنما محصلة للازمات الاقتصادية والاجتماعية لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي البيروقراطي، فقد أدت الاشتراكية إلى تفشي الفساد الديمقراطي والقمع السياسي مما أوجد الفوضى وعدم الانضباط في الإدارة والإنتاج، فتدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار النزعات الانفصالية، كانت تطورات لحقت مشروع إصلاحات غورباتشوف التي أكدت تعثرها، حيث كشفت عن أخطاء النظام، في جمود التعاطي بين القيادة المركزية وجمهوريات الاتحاد، وسوء التنظيم وتراخي العقيدة الشيوعية، مما أدى إلى فشل الإصلاحات وانخفاض شعبية الفكر الشيوعي.

يعود أيضا انهيار الاتحاد إلى أخطاء القيادة والضغوط الخارجية، فتحول الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق جعل من المجتمع السوفييتي خاضعا للشروط الغربية والانسجام معه، كما أن سوء تقدير الحجم الحقيقي للاقتصاد قد أفضى إلى تدهوره.

الإصلاحات التي جاء بها غورباتشوف والتي مست البنية الاقتصادية والسياسية (تحديث الإدارة وأجهزة الدولة)، وعرفت بسياستي البريسترويكا والغلاسنوست، حولت اهتمام السياسة السوفييتية بالتوجه إلى الغرب والعمل المشترك معها في كثير من المواقف الدولية، واستبدال توازن القوى بتوازن المصالح، ليترتب عن ذلك التنصل من التزاماته إزاء العالم الثالث بما فيه العالم العربي.

تعاون الاتحاد السوفييتي مع الغرب بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية، كان نتيجة الاختلال الذي عانى منه الاتحاد السوفييتي في تنافسه مع الغرب (السباق نحو التسلح) وفشل سياسييه في بلورة برنامج لاحتواء أزماته، فضلا في انه يعبر على التخلي عن مسؤوليتها التاريخية في حماية دعائم الاشتراكية في أوروبا الشرقية والعالم، مما جعل المنطقة أمام استقطاب للو.م.أ والدول الغربية.

أدت آثار تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عجز وريثتها روسيا الاتحادية عن تنظيم شؤونها الداخلية وبقيت في موقف المتردد في سياستها الخارجية رغم محاولات الإصلاح، خاصة بعد إدراكها لتراجع مكانتها في العالم نتيجة السيطرة الأمريكية على توجيه المواقف الدولية، فكانت سياسة روسيا الاتحادية استمرارا لسياسة الاتحاد السوفييتي، وذلك من خلال اعتمادها على دستور الاتحاد سابقا، ومواصلة سياستها الودية مع الو.م.أ والدول الغربية، وهو ما أكدته القيادة في أن سياستها الخارجية تمليها عليها مصالح الدولة وجدول أعمالها السياسية، فكانت الأزمة بين الرئاسة والبرلمان التي جاءت نتيجة الفوضى القانونية في بدايات روسيا الاتحادية والضبابية في تحديد السياسة الخارجية والداخلية، لعدم استنادها لقوانين وقرارات دستورية محددة.

لقد أفضت الأوضاع الداخلية التي عرفها كل من الاتحاد السوفييتي سابقا وروسيا الاتحادية لاحقا إلى إعادة مراجعة علاقاتهم الخارجية، وانعكس ذلك على الدول التي تربطها بها علاقات سياسية، حيث لم تعد هذه الدول تحتل أهمية إستراتيجية نتيجة إعادة التقييم، من بينها الدول العربية رغم علاقات الصداقة والتعاون.

إن الموقع الجغرافي للوطن العربي وتنوع موارده جعله محط الأطماع الأجنبية، وعزز انقسام دوله بين دول معتدلة وأخرى راديكالية مما جعلها تختلف في حسم قضاياها وسهل التدخلات الغربية بحجة المساعدات الاقتصادية والسياسية وحماية المصالح، فجاء الموقف السوفييتي مؤيدا للنضال الفلسطيني ورافضا لسياسة إسرائيل التوسعية مبرهنا ذلك بتصويته لجميع قرارات

الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والمندد لإسرائيل، لكنه لم يعد معلنا بعد استناده لسياسة البريسترويكا، فوفاقه مع أمريكا جعله يتخذ الحل السلمي للقضية حتى لا يؤثر ذلك في كشف تراجعه عن تأييده للطرف العربي فتستاء الدوائر العربية من ذلك، كما جاءت الرؤية الروسية للصراع العربي الإسرائيلي بأنه صراع طائفي بعد أن كانت تراه حق تقرير مصير شعب، والتي دلت على تراجع القضية في السياسة الخارجية لروسيا، فموازنة الموقف الروسي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي مع المواقف الغربية كان من اجل الاستفادة من المعونات الاقتصادية، وهو ما يعني مساومة مواقفها الدولية بالمساعدات المالية لحل أزماتها الداخلية.

إن تراجع التأثير السوفييتي والروسي لاحقا في مناصرة القضية مهد الطريق للو.م.أ لاحتكار عمليات السلام والانفراد في رعايتها انطلاقا من قمة مدريد، ومن ثم إدارة أزمة الخليج الثانية.

الموقف السوفييتي الرافض للقرار العسكري في حرب الخليج الثانية، هو إدراكه لأثر التهديد الذي يمثله هذا التدخل على أمنها القومي، لان موقع الأزمة على مقربة من حزامها الأمني الاستراتيجي، فكان دوره مهدأ للاندفاع الأمريكي وتغيير مساره يدل على وضعه الذي يحتم عليه التكيف مع السياسة الأمريكية في المنطقة، ودليل ذلك مصادقة الاتحاد السوفييتي على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ضد العراق، فغورباتشوف كان يسعى إلى التوفيق بين متطلبات علاقاته ومصالح بلاده الجديدة مع الغرب، وبين التزاماته للأنظمة العربية الحليفة له، فجاءت محاولات روسيا لاحقا في رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، في محاولة منها لإعادة الموقع الروسي بالمنطقة بعد إدراكه لتهديد النفوذ الأمريكي هناك لمصالحه.

كان انهيار الاتحاد السوفييتي إيذان لدول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكي بفقدان مصداقية توجهها كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وهو ما حدث مع الجزائر، فمواكبة لما شهدته الساحة الدولية من تغيرات جذرية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية وتبنيها للديمقراطية الليبرالية، دعم الاتجاه للتغيير كما دعم الاتجاهات المعارضة، فتبنى النظام السياسي الجزائري سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية.

كان للعوامل الخارجية (انهيار الاتحاد السوفييتي) والعوامل الداخلية (الإضرابات وتدهور الوضع الاقتصادي والصراع السياسي) دور في إقرار التعددية الحزبية في الجزائر لكن انعدام الأرض الخصبة لذلك، جعل الجزائر تدخل في حرب أهلية كانت اليد فيه للعنف، حتى لم يفرق بين الظالم والمظلوم.

- من خلال الاستنتاجات التي خرجنا بها يمكن أن نستخلص أهم انعكاسات انهيار الاتحاد السوفييتي على المنطقة العربية:

ـ تراجعه عن القضية الفلسطينية، اثر في عمليات السلام وجعل إسرائيل تواصل انتهاكاتها وتجاوزاتها القانونية في المنطقة لتحقيق المشروع الغربي.

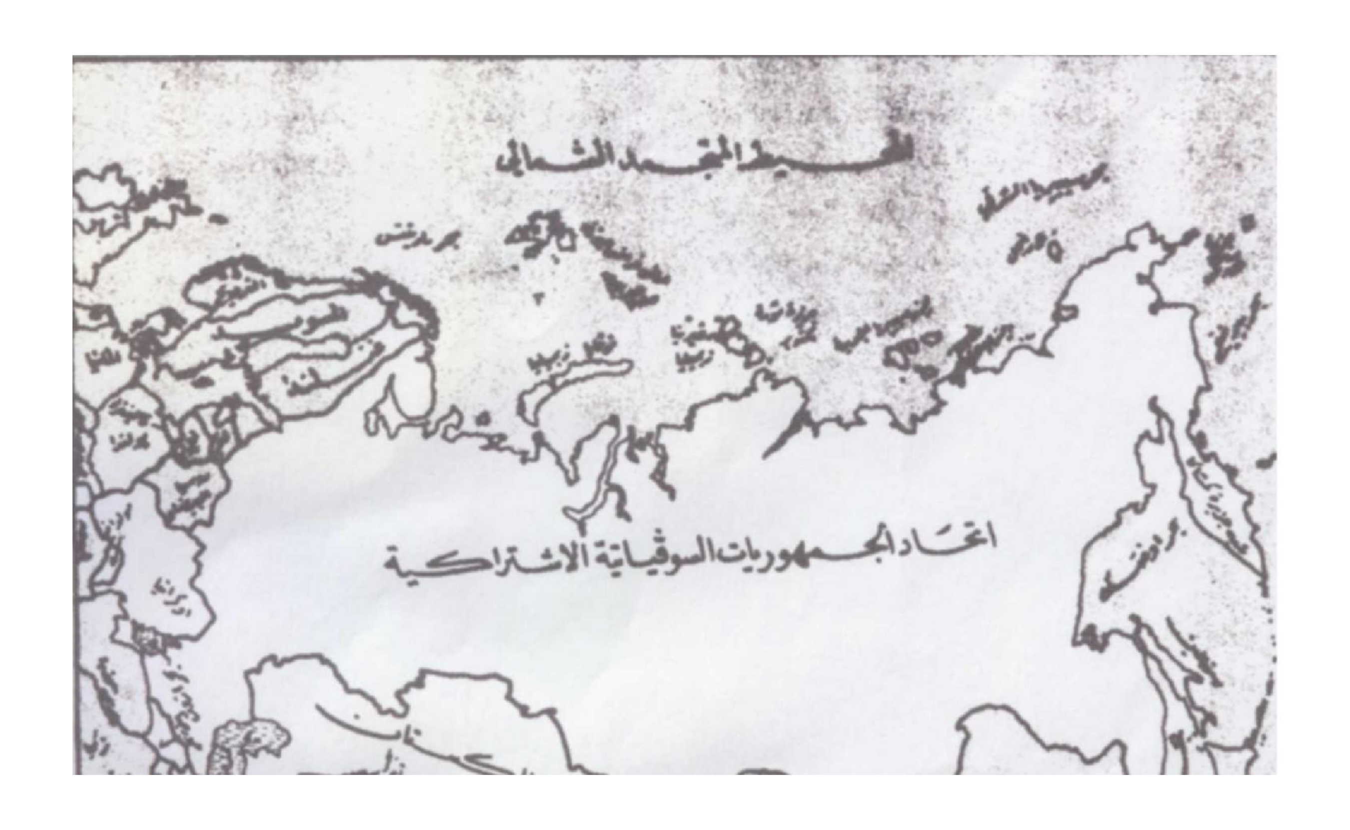
ـ اثر غياب الحليف الرئيسي لبعض الدول العربية على موقعها في النسق الدولي، لتصبح منكشفة سياسيا واستراتيجيا، وهو ما حدث مع العراق.

ـ جعل الدول العربية الحليفة له تعيد تقييم سلوكها الخارجي بعد أن أصبحت تحتل أولوية أدنى لروسيا، فزواله من الخارطة السياسية كان إيذان بحدوث تحولات في مواقفها الداخلية والخارجية، وانتهاجها المسار الليبرالي في سياساتها، الأمر الذي لوحظ في سياسات الجزائر.

ـ انعكست تحولات المنطقة العربية على الاتحاد السوفييتي، من خلال الضغوط الداخلية على القيادة نتيجة مواقفها المتراجعة، مما عجل انهياره.

الملاحق

ملحق رقم (1): خريطة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.



المصدر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج1 ، بيروت،لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، [د س ن]، ص 32.

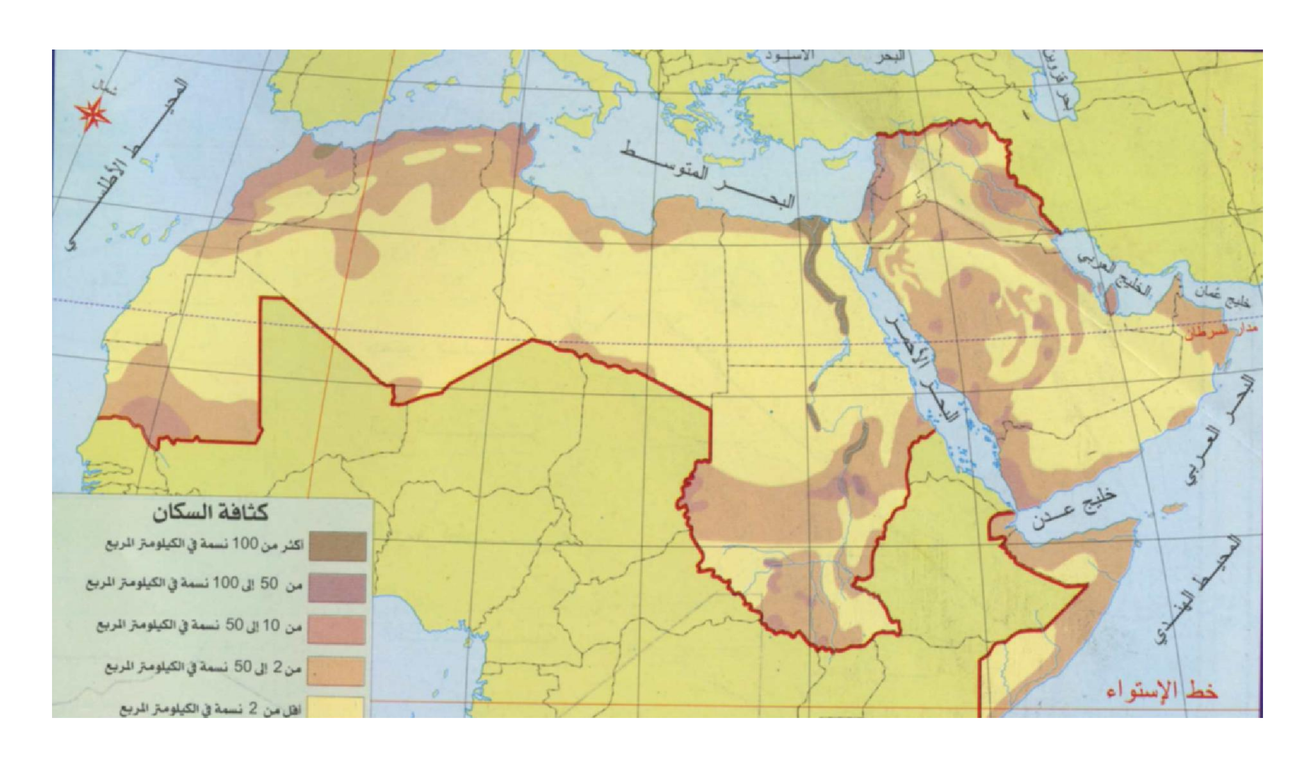
ملحق رقم (2): جدول القوميات في الاتحاد السوفييتي.

القومية	العدد بالألف (1989)	القومية	العدد بالألف (1989).
الروس	145.155	الألمان	2.039
الأوكرانيون	44.186	التشوفاش	1.842
الأوزبك	16.698	أقوام الداغستان	1.710
الروس البيض	10.36	اللاتفيون	1.459
الكازاخ	8.136	البشكير	1.449
الأذربيجانيون	6.770	اليهود	1.387
التتار	6.649	الموردفييون	1.154
الأرمن	4.623	البولنديون	1.126
الطاجيك	4.125	الأستونيون	1.027
الجورجيون	3.981	التشتشان	0.927
المولدفيون	3.352	الأودمورت	0.747
الليتوانيون	3.067	الشركس (الأديغة)	0.674
التركمان	2.729	الماريون	0.671
القرغيز	2.529	الأوسيتيون	0.598

المصدر: (جغرافيا الإتحاد السوفييتي)، الموسوعة العربية، ، ماخوذ من:

WWW .ENCYCLOPEDIA.COM، تاريخ الزيارة :2014/10/04 سا 15:00.

ملحق رقم(3): خريطة الوطن العربي تبين توزع السكان.



المصدر: نزار النداف، أطلس العالم والوطن العربي، [دط]، حلب، سوريا: دار القلم العربي، 2010، ص 28.

ملحق رقم (4): مقتطف من خطاب السيد غورباتشوف سنة 1986 في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي.

" شرعت المصاعب تنخر بقوة في بنية اقتصادنا منذ السبعينات وتراجعت نسب النمو الاقتصادي بشدة. وبالنتيجة لم نتفوق في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية المنصوص عليها في برنامج الحزب الشيوعي، وحتى الأهداف الأصغر للخطتين التاسعة والعاشرة، وفشلنا حتى في تنفيذ البرنامج الاجتماعي الموضوع لهذه الفترة. فاستبد الضعف بالقاعدة المادية للعلم والتعليم، والوقاية الصحية، والثقافة، والخدمات اليومية.

ولم نفلح تماما في معالجة الوضع بالرغم من بذل الجهود المتأخرة بهذا الصدد. إذ أصاب التخلف قطاع الهندسة، وصناعة الفحم والنفط، وصناعة الهندسة الكهربائية، والمعادن الحديدية والكيمياويات، وخابت مساعينا في بلوغ أي من الأهداف الدالة على مواطن كفاءتنا والرامية لتحسين المستوى المعيشي للشعب.

إن تعجيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية لهو المفتاح لحل جميع مشاكلنا الحالية وطويلة الأمد، والاقتصادية منها والاجتماعية، والسياسية والإيديولوجية، والداخلية والخارجية".

المصدر: بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، (تر: مالك البديري)، ط2، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص ص 744.

ملحق رقم (5): جدول يبين تراجع الاقتصاد السوفييتي في عقده الأخير.

الزيادة السنوية لإنتاجية العمل.				
	1766 ـ 1970.	1971 ـ 1975.	1976 ـ 1980.	1981 ـ 1985.
ـ الصناعة.	5،7	6	3،2	3،2
ـ الزراعة.	6،6	1،3	2،9	2،6
ـ البناء	3،9	5	1،9	1،6

المصدر: ارنست ماندل، الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف، (تر: بولا الخوري)، بيروت، لبنان: دار الواحة للنشر والتوزيع، 1991، ص 34.

ملحق رقم (6): مضمون دستور1993.

"يتكون الدستور الجديد من مقدمة وجزأين أساسيين:

الجزء الأول يتضمن أحكام الدستور في تسعة فصول أساسية، يتناول الفصل الأول أسس النظام باعتباره نظاما رئاسيا برلمانيا، ينتخب فيه الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، من الشعب مباشرة. والفصل الثاني يتحدث عن حقوق الإنسان وحريات المواطنين. والثالث يتناول الدولة. والفصل الرابع مخصص لرئيس الدولة وصلاحياته الواسعة، بينما يتناول الفصل الخامس البرلمان بمجلسيه الدوما المكون من 450 عضوا، والمجلس الفيدرالي الذي يضم 178 عضوا ممثلين عن المناطق الإدارية. والفصل السادس يحدد دور الحكومة. والسابع يتناول السلطة القضائية. أما الفصل الثامن فيتحدث عن الحكومات المحلية. وأخيرا خصص الفصل التاسع للأحكام الخاصة بتعديل الدستور. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن تسعة فقرات ختامية وانتقالية".

المصدر: ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2013، ص 170 ـ 171.

ملحق رقم (7): ضحايا العنف المسلح خلال سنة 1977.

أعمال العنف	عدد الحالات	عدد الضحايا
مجازر جماعية	299	4143
آليات مفخخة	176	412
اعتداءات فردية	79	88
المجموع	554	4643

المصدر: محمد بلخيرة، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفييتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر)، السنة الجامعية 2003-2004، ص 266.

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية:

كان الاتحاد السوفييتي قوة موازية للولايات المتحدة الاميريكية خلال الصراع الذي دام قرابة أربع وأربعين سنة من القرن الماضي حتى أواخر الثمانينيات، أين جاء انهياره المفاجئ الذي يرجع اغلب الباحثين أسبابه إلى أخطاء النظام المركزي للدولة وتأخر الإصلاحات التي كانت في حد ذاتها المتسبب المباشر للسقوط، وكان لذلك وللتحولات الدولية تأثير على بنيته، ليفرز هذا الانهيار تغيرات في سياسته الخارجية أين تراجع عن دعمه للأنظمة التي تتبع النظام الاشتراكي ومن بينها الدول العربية التي كانت اغلبها أنظمة ذات توجه اشتراكي، فكان الدور السوفييتي متراجعا في دعمه لهذه الدول مقارنة في مرحلة الحرب الباردة، حيث برز جمود الموقف الروسي وتراجعه عن لعب دور الداعم لها في مشاكلها الإقليمية، فموقفه من حرب الخليج الثانية أدى إلى انكشاف المنطقة أمام التطلعات الغربية، وقد افرز ذلك بالإضافة إلى دوره في القضية الفلسطينية تحولات في عملية السلام، كما كان انهياره وتحوله إلى نظام يعتمد الرأسمالية دفع ببعض الدول أن اضطرت إلى تغيير أنظمتها الاشتراكية إلى رأسمالية ليبرالية.

إن زوال أول دولة اشتراكية كانت سندا لبعض الدول العربية، أودى بهذه الدول إلى الدخول في عالم تحكمه قوانين ليبرالية يخلو من خيار لمواجهة القوى الغربية، وبالتالي تراجع مكانتها الدولية نتيجة تغير سياساتها الخارجية والداخلية وانكشافها أمام الأطماع الغربية، مما سهل التدخلات الأجنبية وعزز الوجود الصهيوني في المنطقة العربية، وما يلاحظ من هذا التحول في بنية النظام الدولي أن آثار انهيار الاتحاد السوفييتي لا تزال ملموسة في القضايا الراهنة التي ترتبط بمعطيات داخلية وخارجية، نتيجة بقاء الدور الروسي في موضع لا يؤثر في إدارة أزمات المنطقة العربية.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le contrepoids Union soviétique aux États des États-Unis pendant le conflit, qui a duré près de quarante quatre ans du siècle dernier jusqu'à la fin des années quatre-vingt, où il est venu l'effondrement soudain qui est due la plupart des chercheurs provoque au système central des erreurs de l'État et de réformes retardées qui étaient dans la même délinquance directe de la chute de la fin, et il était si et décale impact international de sa structure Pour démêler cet effondrement des changements dans la politique étrangère, où la baisse de soutien pour les systèmes qui suivent le système socialiste, y compris les pays arabes, qui ont été principalement orientées systèmes socialistes, a été le rôle soviétique dans son soutien à ces pays par rapport à l'époque de la guerre froide, où a émergé la rigidité position de la Russie et la retraite du jeu Booster a un rôle dans les problèmes régionaux, Son attitude de la seconde guerre du Golfe a conduit à l'exposition de la région aux aspirations occidentales, a Lovers en plus de son rôle dans les changements de cause palestinienne dans le processus de paix, comme ce fut l'effondrement et sa transformation en un système du capitalisme depends conduit certains pays qui ont été contraints de changer leurs systèmes le socialisme au capitalisme libéral.

La disparition du premier Etat socialiste était en faveur de certains pays arabes, selon ces pays à engager dans un monde régi par des lois libérales sans l'option d'affronter les puissances occidentales, et donc réduire son statut international en raison du changement des politiques internes et externes et leur exposition à la cupidité de l'Ouest, ce qui rend plus facile pour les interventions étrangères et renforcé la présence sioniste en la région arabe, et les notes de ce changement dans la structure du système international que les effets de l'effondrement de l'Union soviétique est encore tangible dans les questions actuelles qui sont associées avec les données internes et externes, en raison du rôle de la Russie dans la survie du sujet n'a pas d'incidence dans la région arabe en matière de gestion de crise.

قائمــــة المراجــــع

- **المراجع باللــغة العربيـــة:**

1) – إبراهيم (موسى)، **قضايا عربية ودولية معاصرة**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010.

2) – أبوعامود (محمد سعد)، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

3) – أبي عابد (ناجي) وجرينون (ميشيل)، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، (تر: محمد النجار)، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

4) – أبو حجلة (إبراهيم)، خلة (سالم)، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، بيروت، لبنان: شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1996.

5) – أحمد (يوسف أحمد)، **النظام العربي إلى أين: سلسلة حوارات عربية**، عمان، الأردن: منتدى الفكر العربي، 2001.

6) – الادهمي (عبد السلام)، **الاتحاد السوفييتي في ظل الاشتراكية**، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، 1955.

7) – الأمارة (لمى مضر)، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

8) – الجبالي (نبيل موسى)، **جغرافيا الوطن العربي**، عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

9) – الجزيري (مجدي)، **شهادة على عصر من بيرديائف إلى جورباتشوف**، الإسكندرية: دار الوفاء للنشر والطباعة، 2001.

10) – الخوند (مسعود)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج1، بيروت، لبنان: دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، [د س ن].

11) – السلطان (عبد الله عبد المحسن)، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين الإستراتيجيتين**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

12) – الضرابعة (زياد شفقان)، **الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، عمان، الأردن: دار الحامة للنشر والتوزيع، 2011.

13) – الظاهر(نعيم)، **جغرافية الوطن العربي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

14) – العزة (محمد محمود)، **النظام العالمي الجديد والعرب**، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010.

15) – الفرناوي (طه)، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي، 1994.

16) – الكنز (علي وآخرون)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، القاهرة، مصر: مركز البحوث العربية، [د س ن] .

17) – الكيالي (عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر [د س ن].

18) – الكيالي (عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، ج2، والنشر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات [د س ن].

19) – الكيالي (عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، ج3، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د س ن].

20) – الكيالي (عبد الوهاب)، **الموسوعة السياسية**، ج5، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د س ن].

21) – المخادمي (عبد القادر رزيق)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات**، بن عكنون، الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 2005.

22) – المرهون (عبد الجليل زيد)، **السياسة الروسية تجاه الخليج العربي**، أبو ظبي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، [د س ن].

23) – النجار (مصطفى عبد القادر)، **أضواء على سياسة الاتحاد السوفييتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

24) النداف (نزار)، **أطلس العالم والوطن العربي**، [دط]، حلب، سوريا: دار القلم العربي، 2010.

25) – إي ميرل (لوريل)، مارتيني (جيفري)، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، (د تر)، القاهرة، مصر: معهد أبحاث الدفاع الوطني، 2013.

26) – بدرانه (سريان محمد سعيد فالح)، **الأهمية الجيوبولتيكية للوطن العربي: جغرافيا الوطن العربي السياسية**، عمان، الأردن: دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009.

27) – برقاوي (أحمد وآخرون)، **البريسترويكا: الاجتهاد النظري بين الرغبة والاحتمال**،[د م ن]، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1991.

28) – بوحوش (عمار)، **تطور النظريات والأنظمة السياسية**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977 .

29) – بوذينة (محمد)، **أحداث العالم في القرن العشرين 1990–1999**، تونس: الشركة التونسية للنشر، 2000.

30) – تروتسكي (ليون)، **تاريخ الثورة الروسية**، ج1، [د م ن]: [د د ن]، [د س ن].

31) – تروتسكي(ليون)، **تاريخ الثورة الروسية**، ج2، [د م ن]: [د د ن]، [د س ن].

32) – توفيق (سعد حقي)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2003.

33) – جاد الرب (حسام الدين)، **جغرافية الوطن العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011.

34) – جندلي (عبد الناصر)، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، باتنة، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.

35) – جيلمور (دافيد)، **المطرودون : محنة فلسطين 1917–1980**، (تر: شاكر إبراهيم)، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي، 1993.

36) – حسين (خليل)، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009.

37) – حلاق (حسان)، **قضايا العالم العربي**، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 2007.

38) – حماد (مجدي)، **المواقف الغربية والدولية تجاه المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية المحتملة**، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، [د س ن].

39) – خدام (عبد الحليم)، **النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل ، المركز الثقافي العربي**، بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2003.

40) – زيدان (ناصر)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2013.

41) – سيرل (مارسيل)، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، (تر: حسن نافعة)، القاهرة، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992.

42) – شلبي (السيد أمين)، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة**، القاهرة، مصر: عالم الكتب للنشر، 2001.

43) – صالح (محسن محمد)، **القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012.

44) – صبح (علي)، **الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1995**، ط2، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،2006.

45) – صوريا (جورج)، ديري (أكرم)، **300 يوم من الثورة الروسية**، (تر: المقدم الهيثم الايوبي)، مصر: الهيئة العامة للكتاب المصرية، [د س ن].

46) – عبد الفتاح (سميح)، **انهيار الإمبراطورية السوفييتية**، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.

47) – عبد الكافي(إسماعيل عبد الفتاح)، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، [د م ن]: [د د ن]، [د س ن].

48) – عبد الله (أمجد جهاد)، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2011.

49) – عبد الله أمجد جهاد، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية**، بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2011.

50) – عبد الملك (أنور)، **تغيير العالم**، الكويت: سلسلة الكتب الثقافية للمجلس الوطني للثقافة والفنون، 1990.

51) – عبد النور (ناجي)، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

52) – عبد حسين (محمد)، أبو سمرة (يوسف)، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد**، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012 .

53) – عتريس (محمد)، **معجم بلدان العالم**، مصر: الدار الثقافية للنشر، 2002.

54) – علوش (ناجي)، **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، بيروت، لبنان: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1986.

55) – كروزيه (موريس)، **تاريخ الحضارات العام: العهد المعاصر**، (تر: يوسف اسعد داغر وفريد داغر)، ط2، المجلد السابع، بيروت، لبنان: منشورات عويدات، 1987.

56) – كنيدي (بول)، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، (تر: مالك البد يري)، ط 2، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

57) – لاكور (والتر)، **الإتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**، (تر: مجموعة من الأساتذة الجامعيين)، بيروت، لبنان: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1959.

58) – لورنس (هنري)، تر محمد مخلوف، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، [د م ن]: دار قرطبة للنشر والتوثيق، 1992.

59) – لونيسي (رابح وآخرون)، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2010.

60) – ماندل (أرنست)، **الإتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف**، (تر: بولا الخوري)، بيروت، لبنان: دار الواحة للنشر والتوزيع، 1991.

61) – محافظة (علي مفلح)، **العرب والعالم المعاصر**، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

62) – مقري (عبد الرزاق)، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، [د س ن].

63) – مناع (عبد الحليم)، أبو العماش (العدوان)، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946–1990**، عمان، الأردن: أمانة عمان الكبرى، 2009.

64) – منصور (ممدوح)، وهبان(أحمد)، **التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815–1991**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

65) – مهنا (محمد نصر)، **قضايا سياسية معاصرة**، الإسكندرية، مصر: أبو الخير للطباعة والنشر، 2009.

66) – نعمة (كاظم هاشم)، **روسيا في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة**، عمان، الأردن: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013.

67) – نوفل (أحمد سعيد) والظاهر (أحمد جمال)، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** ، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

68) – هارمان (كريس)، **العاصفة تهب حول انهيار النموذج السوفييتي**، (تر: خليل كلفت)، القاهرة، مصر: دار النصر للنشر والتوزيع، 1995.

69) – هاللت (كار ادوارد)، **ثورة البلاشفة**، (تر: عبد الكريم احمد)، المجلد الثاني، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970.

70) – هلال (علي الدين) ومسعد (نيفين)، **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، ط5، بيروت، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

71) – هويدي (أمين)، **التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البريسترويكا وحرب الخليج**، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.

72) – هيكل (محمد حسنين)، **الزلزال السوفييتي**، ط2، القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990.

73) – وكارتسوف (الكسييف)، **تاريخ الاتحاد السوفييتي**، (د تر)، موسكو، روسيا: دار التقدم، [د س ن].

74) – وهب (علي)، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

75) – يكن (فتحي)، حداد (منى)، **البريسترويكا من منظور إسلامي**، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1991.

76) – يوسف (بشير شريف)، **فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية**، عمان، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011.

- **الدراســـــات غيـــــــر المنشـــــورة:**

1) – إسماعيل (هنادي هاني محمد)، "الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة السياسية"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية،** (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين)، 2012.

2) – بلخيرة (محمد)، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفييتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،** (تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، السنة الجامعية 2003–2004.

3) – بوضياف (محمد)، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،** (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر)، 2008.

4) – بوعمامة (زهير)، "سياسة إدارة كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،** (تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2007–2008.

5) – زملط (مصطفى عبد السلام عبد الجليل)، "مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1993–2001"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،** (جامعة القدس، فلسطين)، 2009.

- **المجـــلات و الجرائـــــد:**

1) – أحمد (يوسف أحمد)، "المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989.

2) – أمحمد (الداسر)، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، جامعة المحمدية، المغرب: [د د ن]، [د س ن].

3) – الراوي (عبد العزيز مهدي)، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية،** العدد 35 ، [د م ن]: [د د ن]، [د س ن].

4) – العزي (خالد ممدوح)، "القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الروسية"، **صحيفة العرب**، العدد 9510، لندن، إنجلترا، 27-03-2014.

5) – العملة (أحمد مصطفى)، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 106، القاهرة، مصر، أكتوبر 1991.

6) – جندلي (عبد الناصر)، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات العالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، [د س ن].

7) – حسون (محمد)، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الأول، 2008 .

8) – حسين (سوسن)، "أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأي العام الغربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 103، القاهرة، مصر، جانفي 1991.

9) – دسوقي (مراد إبراهيم)، "أمن الخليج بين التوجه العروبي والتوجه الخارجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 105، القاهرة، مصر، جويلية 1991.

10) – دياب (أحمد)، "حلفاء روسيا وإرث بريجينيف"، **مجلة المجلة**، العدد 1588، [د ب]، أكتوبر، 2013.

11) – راشد (باسم)، "الدور العالمي الجديد لروسيا في الربيع العربي"، **مجلة أوراق**، العدد 9، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.

12) – رولان (لوم)، "فشل الإستراتيجية السوفييتية" ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 106، القاهرة، مصر، أكتوبر 1991.

13) – زهران (جمال علي)، "أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 103، القاهرة، مصر، جانفي 1991.

14) – زهران (جمال علي)، "العلاقات السوفييتية الإسرائيلية في عهد غورباتشوف 1985-1991"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 109، القاهرة، مصر، 1992.

15) – شكري(محمد)، "الجزائر: عملية التحول لتعدد الأحزاب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 97، القاهرة، مصر، جوان 1989.

16) – عبد الفتاح (نبيل)، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد 107 ، القاهرة ، مصر، جانفي 1992.

17) – عبد الله (ثناء فؤاد)، "أبعاد التغيير السياسي والإقتصادي في الجزائر"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989.

18) – عبد الوهاب (السيد)، "الحكومة الإسرائيلية وخطط السلام"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989.

19) – عبد الوهاب (السيد)، "المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 96، القاهرة، مصر، جانفي 1989.

20) – مسنر(بوريس)، "برنامج غورباتشوف الاجتماعي السياسي: سياسة القوى العظمى في عالم متغير"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 96، القاهرة، 1989.

21) – مهابة (أحمد)، "الجزائر بين مأزق العنف والحوار(2)"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، القاهرة، مصر، أفريل 1994.

22) – مهابة (أحمد)، "مأزق الجزائر بين العنف والحوار"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 115، القاهرة، مصر، جانفي 1994.

- **المـــــواقع الإلكترونيـــة :**

1) – إبراهيم (مكارم)، "أسباب انهيار الشيوعية السوفييتية من مناظير مختلفة"، 2-10-2011، مأخوذ من : www.ahewar.org، تاريخ الزيارة : 17-02-2015.
2) – أبو سعدة (محمد أحمد)، "تنامي الدور الروسي في المنطقة الإقليمية"، 8 ماي 2014، مأخوذ من : WWW.HOWGAZA.ORG ، تاريخ الزيارة: 16 فيفري 2015.
3) – المدرسي (أية الله السيد هادي)، "انهيار القوى العظمى: الإتحاد السوفييتي نموذجا"، **مجلة البصائر**، العدد 50، 2012، مأخوذ من : www.albasaer .org، تاريخ الزيارة : 2-11-2014.
4) – (تاريخ الإتحاد السوفييتي)، **الموسوعة العربية**، مأخوذ من : ENCYCLOPEDIA . WWW، تاريخ الزبارة: 2014/10/04.
5) – (جغرافيا الإتحاد السوفييتي)، **الموسوعة العربية**، مأخوذ من: ENCYCLOPEDIA . WWW، تاريخ الزبارة :2014/10/04.
6) – حسين (خليل)، "السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات"، 24 فيفري 2001، مأخوذ من : www.drkhalilhussein.blogspot.com ، تاريخ الزيارة : 12 نوفمبر 2014.
7) – سليم (محمد السيد)، "الإتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية"، مأخوذ من: WWW.DIGITAL.AHRAM.ORG.EG ، تاريخ الزيارة: 12 فيفري 2015.
8) – سليم (محمد السيد)، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، مأخوذ من: www.digital-ahram.org-eg ،تاريخ الزيارة: 12 نوفمبر 2014.

- **المراجع باللغة الأجنبيــة:**

1) -Blanchard (Olivier jean), and jeffrey D.Sachs, **Russian and the souviet union then and now**, university of chicago press, 1994.
2) –**History of comminust party of the soviet union,** new york : international publishers, , 2006.
3) – Maksoud (Clovis) ,From June 1967 To June 1997 : **learning from our mistakes** ,Arabe studies,1997.

- **الـمــجلات و الجرائــد باللغـــة الأجنبيـــــة :**

1) - A.Berry (John), "oil and soviet policy in the middle east", **middl east journal** ,N261,1972 .
2) - Douglas (Rachel) ," Russian Duma report denounces yeltsin policy in Chechnya" , **eir magazine** volume 22, october , 1995 .

فهرس المحتويات